هدايه ٢	تهذيب ٢١	شمسيتين ٥٦
متن وضعيه ٦٧	متن استعاره ٦٨	متن علاقه ٧٠
متن ولديه ٧٧	نخبة الفكر ٨٠	مرقات ٨٧
تلخيص ١٠٧	اندلسي ١٢٢	كافيه ١٢٧
قواعد الاعراب ١٥٢	شافيه ١٦٠	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلوة على رسوله محمد وآله وصحبه من بعده اما بعد فهذه رسالة في المنطق املىتها لبعض الاخوان على سبيل الارتجال مستعينا بالله ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل القسم الاول في المنطقيات فصل اللفظ اما دال بالمطابقة وهو الذي يعبر دلالته بالنسبة الى تمام المسمى كالانسان بالنسبة الى الحيوان الناطق واما دال بالتضمن وهو الذي يعبر دلالته بالنسبة الى اجزاء المسمى كالانسان بالنسبة الى الناطق واما دال بالالتزام وهو الذي يعبر دلالته بالنسبة الى لازم المسمى في الذهن كالحمار بالنسبة الى البليد ثم الدال بالمطابقة اما مفرد وهو الذي لا يكون جزؤه دالا على جزء المعنى واما مؤلف وهو الذي بخلافه كرامي الحجارة ثم المفرد اما جزئي وهو الذي يكون نفس مفهومه مانعا عن الشركة كزيد واما كلي وهو الذي بخلافه والكلي اما ذاتي وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات التي تحته كالحيوان بالنسبة الى زيد وغيره واما عرضي وهو الذي بخلافه كالكاتب والضاحك للانسان ثم الذاتي اما جنس وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو كالحيوان بالنسبة الى الانسان وغيره وما لا جنس فوقه يسمى جنس الاجناس واما فصل وهو الكلي المقول على شيء في جواب اي شيء هو بالنسبة الى الانسان واما نوع وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط كالانسان بالنسبة الى احاده وقد يقال لفظ النوع على ما يدخل مع غيره تحت جنس قريب كالحيوان والنبات بالنسبة

بالنسبة الى الجسم ويسمى نوعا اضافيا وما لا نوع تحته من الانواع الاضافية يسمى نوع الانواع واما العرضي فهو اما خاصة وهو الذي يختص بنوع واحد كالكاتب والضاحك بالنسبة الى الانسان واما عام وهو الذي يوجد في نوعين فصاعدا كالسواد والبياض والنوم وكل واحد من الخاصة والعرض العام اما لازم وهو الذي لا ينفك عن الماهية واما مفارق وهو الذي بخلافه مثال الخاصة اللازمة الضاحك بالقوة للانسان ومثال الخاصة المفارقة الضاحك بالفعل للانسان ومثال العرض العام اللازم الزوجية للاربعة مثال العرض المفارق السواد للانسان فصل المعرف للماهية اما حد واما رسم وكل منهما اما تام واما ناقص اما الحد التام فهو القول الدال على حقيقة الشيء فيجب ان يوضع الجنس القريب ويقرن به الفصل كالحيوان الناطق في حد الانسان واما الحد الناقص فهو الذي يتألف من جنس بعيد وفصل او من عرض عام وفصل كقولنا الجسم الناطق والموجود الناطق في تعريف الانسان واما الرسم التام فهو الذي يتألف من الجنس والخاصة كقولنا الحيوان الضاحك في تعريف الانسان واما الرسم الناقص فهو الذي يتألف من جنس بعيد وخاصة او من عرض عام وخاصة كقولنا الجسم الضاحك الموجود والضاحك في تعريف الانسان فصل القضية قول يقال لقائله انه صادق او كاذب وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب فالمحكوم عليه يسمى موضوعا والمحكوم به محمولا واما شرطية متصلة كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالاول يسمى مقدما والثاني تاليا واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا ثم الحملية اما موجبة وهي التي يحكم فيها بالشيء كما مرت واما سالبة وهي التي يحكم فيها بسلب شيء عن شيء كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد من الموجبة والسالبة

واما مخصوصة وهي التي يكون موضوعها شخصا معينا كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
واما محصورة وهي اما كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بحجر واما جزئية كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
واما مهملة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب وهي في قوة الجزئية
لان الحكم في البعض متعين وفي الكل مشكوك فاخذنا المعلوم وقلنا المهملة في قوة
الجزئية وكل قضية جعل فيها حرف السلب جزءا من المحمول او الموضوع فتسمى
معدولة كقولنا زيد هو ليس بكاتب وما ليس بمعدولة يسمى محصلة ان كانت
موجبة ويسمى بسيطة ان كانت سالبة والفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة
البسيطة بالرابطة فان الرابطة متى كانت متقدمة على حرف السلب كانت القضية
موجبة معدولة ومتى كانت القضية سالبة بسيطة ثم القضية المحصورة لها شرائط
في جانب الموضوع ج ب ج ب ج ب ج ب فانا اذا قلنا كل ج ب ج فلا نعني به
مجموع ج ليس ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب ج ب بل كل واحد منه ب
ولا نعني به ما يكون ج ب بالقوة بل ما يكون ج ب بالفعل ولا نعني به ما يكون ج
حال الحكم بل ما يكون ج ب سواء كان حال الحكم او قبله او بعده ولا نعني به ما يكون
ج ب في الجملة ثم القضية تنقسم بانقسام الجهات الى اقسام اخر لان ثبوت المحمول للموضوع ضروري
او سلبه عنه اما ان يكون بالفعل او بالقوة او بما يعمهما والفعل اما ضروري او لا
او مطلق اما الضرورية فلا نعني بها الضروري بشرط الوصف كالحركة للكاتب ولا ما يكون
ضروريا بحسب وقت اما معين كالخسوف للقمر او غير معين كالتنفس للانسان بل نعني بها
ما يكون ضروريا بحسب دوام الذات كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة
لا شيء من الانسان بحجر واما اللاضرورية فتسمى وجودية وهي التي يحكم بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه باللاضرورة كقولنا كل انسان متنفس لا بالضرورة ولا شيء من

الانسان بمتنفس لا بالضرورة واما المطلقة فهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بالفعل من غير اعتبار قيد اخر كقولنا كل انسان متنفس ولا شيء
من الانسان بمتنفس ويسمى مطلقة عامة واما القضية التي يحكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بالقوة فهو الممكنة الخاصة اي التي يحكم فيها ان المحمول غير ضروري
الوجود والعدم للموضوع كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من
الانسان بكاتب بالامكان الخاص واما القضية يحكم فيها بما يعم القوة والفعل فهي
الممكنة العامة هي التي يحكم بارتفاع الضرورة اما عن جانب العدم او عن جانب
الوجود كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب
بالامكان العام واما الشرطية المتصلة منها ما يحكم فيه بحصول قضية عند اخرى
كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة ما يحكم فيها بلا حصول
قضية عند اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ثم الموجبة اما
لزومية واما اتفاقية اما اللزومية فهي التي يحكم فيها بلزوم قضية عند اخرى كقولنا
ان كانت الشمس طالعة يلزمه ان يكون النهار موجودا واما الاتفاقية فهي
التي يحكم فيها بصحبة قضية عند اخرى كقولنا ان كان الانسان ناطقا فيصحبه ان يكون
الحمار ناهقا والكلية ما يكون الحكم في كل الاوقات كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والجزئية ما يحكم فيها
في بعض الاوقات كقولنا قد يكون اذا جئتني اكرمك وقد لا يكون اذا جئتني
اكرمك واما الشرطية المنفصلة فالموجبة منها ما يحكم فيها بلا تعاند كقولنا ليس الانسان
اما حيوان او ابيض ثم الموجبة اما حقيقية واما مانعة الجمع واما مانعة الخلو اما
الحقيقية فهي التي يحكم فيها بالتعاند ثبوتا وانتفاء وهي قد يكون ذات جزئين
كما مرت وقد يكون ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو

واما مانعة الجمع فهي التي يحكم فيها بالتعاند ثبوتا فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر
واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتعاند انتفاء فقط كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر او لا يغرق وما يحكم فيها بالتعاند او عدمه في كل الاوقات والجزئية ما يحكم فيها
في بعض الاوقات هداية القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالسلب
والايجاب على وجه يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالامكان العام بعض الانسان ليس بحيوان
ولا يتحقق التناقض بين المخصوصتين الا مع ثمانية شرائط وحدة المسند والمسند اليه
والاضافة والمكان والزمان والشرط والقوة والفعل والجزء والكل ويعتبر
في تحقق التناقض بين المحصورتين شرط تاسع وهو الاختلاف بالكمية لان
الكليتين قد يكذبان كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين
قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة
الجزئية هداية عكس القضية ان يجعل موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا او مقدمها
تاليا وتاليها مقدما مع بقاء السلب والايجاب والصدق والكذب
اما الحمليات فاعلم ان السالبة الضرورية منها تنعكس مثل نفسها لانا اذا قلنا
بالضرورة لا شيء من ج ب كان معناه ان الجيم والباء يستحيل اجتماعهما فيكون
بالضرورة لا شيء من ب ج اما السالبة والوجودية والمطلقة العامة والممكنة
الخاصة والعامة فلا يجب لها العكس لانه يصدق لا شيء من الانسان بمتنفس
بهذه الجهات ولا يصدق لا شيء من المتنفس بانسان لان بعض المتنفس فهو
بالضرورة انسان اما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا يجب انعكاسها كلية
لانه يصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل ينعكس جزئية

جزئية في الكم اما في الجهة فالضرورية والوجودية والمطلقة العامة ينعكس مطلقة
عامة لانه اذا صدق كل ج ب بهذه الجهات فنتخذ موجودا معينا موصوفا بكونه
ب و ج بالفعل وهو د فد ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج بالفعل مع انه
يحتمل الضرورة واللاضرورة وهي المطلقة العامة واما الممكنة الخاصة والعامة
فتنعكس ممكنة عامة لانه اذا صدق كل ج ب او بعضه ب بالامكان الخاص
او العام فبعض ب ج بالامكان العام والا فبالضرورة لا شيء من ب ج فينعكس
بالضرورة لا شيء من ج ب وقد كان كل ج ب او بعضه ب بالامكان
الخاص او العام هف واما السالبة الجزئية لا يجب لها العكس لانه يصدق
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان واما الشرطية
المتصلة فالسالبة منها ان كانت كلية فينعكس كلية وان كانت جزئية فلا تنعكس
واما الموجبة كلية كانت او جزئية فينعكس جزئية والبيان على الوجه المذكور
في الحمليات فصل في القياس وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنه
لذاته ا ب ب ج ا ج ا ب ج ا ب ب ج قول آخر وهو اما اقتراني
وهو الذي لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا واما استثنائي وهو الذي يكون احدهما مذكورا
فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة والمتكرر في مقدمتي القياس الاقتراني يسمى حدا اوسط
والذي يكون محكوما عليه في المطلوب يسمى حدا اصغر والذي يصير محكوما به
يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى
شكلا وتأليف الصغرى والكبرى يسمى قرينة والقوية المنتجة لذاتها هو القياس

ثم الاقتراني اما ان يكون مقدمتاه حمليتين او لا يكونا والقسم الاول
على اشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع وقد طرحوه لان الذهن لا يتفطن لقياسيته والكلفة في استنتاجه
اشد من استعلام المطلوب ومع ذلك هذا لا يليق الى ايراده في المختصرات
فنقتصر في هذه الرسالة على الاشكال الثلثة اما الشكل الاول فيشترط في انتاجه
موجبة الصغرى وكون الكبرى كلية فيكون الضروب المنتجة اربعة الاول
من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية مثاله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
الثاني من كليتين الكبرى سالبة ينتج سالبة كلية مثاله كل ج ب ولا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج
موجبة جزئية مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا واما الشكل الثاني فيشترط في انتاجه اختلاف
المقدمتين بالسلب والايجاب وكون الكبرى كلية مع التعاند بين جهتي
المقدمتين والضروب المنتجة منه اربعة الاول كليتين والكبرى سالبة
ينتج كلية سالبة كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ب
الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل
ا ب فلا شيء من ج ا الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج
ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

٥

كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا واما الشكل الثالث
فيشترط في انتاجه موجبة الصغرى وكون احدى المقدمتين كلية فيكون الضروب
المنتجة منه ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج
ب وكل ج ا فبعض ب ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
جزئية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ج ا فبعض ب ليس ا الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا الرابع
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء
من ج ا فبعض ب ليس ا الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا السادس من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب وبعض ج ليس ا فبعض ب
ليس ا هداية اعلم ان الصغرى في الشكل الاول متى كانت ضرورية او وجودية
او مطلقة عامة فالنتيجة تابعة للكبرى ومتى كانت ممكنة خاصة او عامة فهي مع
الضرورية ينتج ضرورية لان الوسط ان حصل بالفعل كانت النتيجة ضرورية
واذا كانت ضرورية عند حصول امر كانت ضرورية في نفس الامر والا لزم انقلاب
ما ليس بضروري ضروريا هف ومع الوجودية الممكنة الخاصة ينتج ممكنة خاصة
لان الممكن للممكن ممكن ومع المطلقة والممكنة العامتين ينتج ممكنة عامة
لان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا فالنتيجة ممكنة
خاصة والقدر المشترك انما هو الامكان العام واما في الشكل الثاني فاعلم
ان احدى مقدمتي هذا الشكل متى كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية لان ضرورة
الاوسط حاصلة لاحد الطرفين بالضرورة ومسلوبة عن الطرف الاخر
بالضرورة فبين الطرفين مباينة ضرورية واما اختلاط المطلقة والوجودية الممكنتين

بعضها بالبعض فلا ينتج في هذا الشكل لان المحمول الواحد جاز ان يكون حاصلا للشيء
بهذه الجهات ومسلوبا عنه مع انه لا يجوز سلب الشيء عن نفسه كقولنا كل انسان متنفس
بهذه الجهات ولا شيء من الانسان بمتنفس بهذه الجهات مع انه لا ينتج لا شيء من الانسان
بانسان واما الشكل الثالث فجهات نتائجه هي في الاول القسم الثاني من القياس
الاقتراني وهو الذي لا يكون مقدمتاه حمليتين وهو اما ان يتألف عن متصلتين
او منفصلتين او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة مثال الاول كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة مثال الثاني كل جسم اما فلكي واما عنصري وكل عنصري اما ثقيل او خفيف
فكل جسم اما فلكي او ثقيل او خفيف مثال الثالث كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان جسم فكلما كان هذا انسانا فهو جسم مثال الرابع كل عدد اما زوج واما فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين فكل عدد اما منقسم بمتساويين او فرد مثال الخامس
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما طويل او قصير فكلما كان هذا انسانا
فهو اما طويل واما قصير فهذا هو القول في الاقتراني واما القياس الاستثنائي
فالقضية الموضوعة فيه اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فاستثناء عين
المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم واما استثناء
عين التالي ونقيض المقدم فلا ينتج وان كانت منفصلة فهي حقيقية واما مانعة
الجمع او مانعة الخلو فان كانت حقيقية فاما ان تكون ذات جزئين او
ذات اجزاء فان كانت ذات جزئين فاستثناء عين ايهما كان ينتج نقيض
ايهما كان ينتج عين الباقي وان كانت ذات اجزاء فاستثناء عين ايهما كان
ينتج منفصلة مركبة من البواقي الاجزاء وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين احدهما
ينتج نقيض الآخر واما استثناء نقيض ايهما كان فلا ينتج وان كانت مانعة الخلو فاستثناء

فاستثناء نقيض ايهما كان ينتج عين الآخر واما استثناء عين احدهما فلا ينتج
شيئا **هداية** والخلف قياس يبين عين المطلوب من تكذيب نقيضه
كقولنا ان لم يصدق بعض الانسان ليس بزنجي فنقيضه صادق وهو قولنا
كل انسان زنجي وكل زنجي اسود على انها مقدمة صادقة ينتج ان لم يصدق
بعض الانسان ليس بزنجي فكل انسان اسود لكن التالي كاذب فالمقدم مثله
هداية الضمير قياس يحذف منه كبراه لوضوحها او لانها يكون كاذبة في نفسها
حتى لو صرح بها ظهر كذبها فحذف من القياس ايهاما للصدق مثال الاول
مؤثرية الشيء في الشيء مغاير لذلك الشيء لانه يمكن تعقل احدهما مع الذهول عن الآخر
فيكون مغايرا له فحذف الكبرى وهو قولنا وكل شيئين يعقل احدهما مع الذهول
عن الآخر فهما متغايران مثال الثاني فلان يطوف بالليل فهو سارق فحذف الكبرى
وكل من يطوف بالليل فهو سارق **هداية** البرهان قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج يقيني والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او مسلمة وهي
التي يسلمها الخصم والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة ممن يعتقد فيه او مظنونة
والشعر قياس مؤلف من مقدمات مخيلة تنقبض منها النفس او تنبسط والسفسطة
قياس مؤلف من مقدمات وهمية او شبيهة بالحق او المشهور اما لفظا واما معنى
هداية الغلط في القياس اما ان يقع من جهة مادته التي هي المقدمات او من جهة
صورته التي هي التأليف او جميعا اما الغلط من جهة المادة فكذب المقدمات
او اشتباهها بالصادق اما لفظا او معنى واما الغلط من جهة الصورة فهو ان لا يكون
تأليفه تأليف احد الاشكال بان لم يحصل بين المقدمتين مشترك كلي او جعل الوسط
لفظا مشتركا او كان تأليفه تأليف احد الاشكال لم يحصل فيه شرط الانتاج او عبر
عن الاصغر والاوسط او عن الاوسط والاكبر باسمين مترادفين وهو المصادرة

على المطالب ومن اراد تفاصيل ما ذكرنا من المجملات والاستقصاء في المنطق
فالیرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب
على ثلثة فنون الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على عشرة فصول
فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى لانا لو فرضنا جزءا بين الجزئين فاما ان يكون
الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا
لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا
خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فجانبه يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي
الطرف الآخر فينقسم ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي واحدا
منهما فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا والاول مح والا لم يكن على الملتقى
فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام لا محالة فصل في اثبات الهيولى
كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى والحال الصورة
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون
في نفسه متصلا واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ويلزم من هذا اثبات الهيولى
للاجسام كلها لان ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال اما ان يكون
هو المقدار او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده
مع المقبول فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى واذا ثبت
ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون بذاتها
غنية عن المحل او لم يكن والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني
بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين افتقاره الى المحل فكل جسم مركب من الهيولى

الهيولى والصورة فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت
بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية لا سبيل
الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد
امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانتا اعظم كان البعد بينهما
ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين
حاصرين هف واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فانها لو كانت متناهية
لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب
احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب لازم للجسمية
وهو محال لما مر او لسبب عارض لها وهو محال ايضا والا لكان لا يمكن زواله
فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال
فهو مركب من الهيولى والصورة لما مر فتكون الصورة المفارقة عن الهيولى
مقارنة لها هف فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت فاما
ان تكون ذات وضع او لا يكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى
تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان تنقسم او لا لا سبيل
الى الثاني لان كل ماله وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها
حينئذ اما ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا او في جهتين فتكون سطحا او في
ثلث جهات فتكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا فلان
وجود الخط على الاستقلال مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب لا جائز ان يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو مح لان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد هف ولا جائز ان لا يحجب والا لانقسم الخط في الجهتين لان ملتقى

منه احد سما غير ما يلاقي الآخر وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون سطحاً فانها لو كانت سطحاً
فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما بط على ما مر
في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسماً فلانها اذا كانت جسماً مركبة من الهيولى والصورة
كما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها
الصورة الجسمية فاما ان لا تحصل في حيز اصلاً او تحصل في بعض الاحياز دون البعض
والاول والثاني محال لان بالبداهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد
من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح
ولا يلزم على الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار الى موضع لان الوضع السابق
يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحاً بلا مرجح **فصل** في اثبات الصورة النوعية
اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص
بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة
اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشترك الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني **هداية**
اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
لما مر والعلة الفاعلية للشيء يجب ان يكون موجودة قبله والصورة ايضا ليست
علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل والشكل لا يوجد
قبل الهيولى ولو كان الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل هف
فاذن وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه
عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا
غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى تفتقر
الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها **فصل** في المكان وهو
اما الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي والاول

والاول بط فتعين الثاني وانما قلنا الاول بط لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئاً
محضاً او بعداً موجوداً مجرداً عن الهيولى لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من خلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان استحال ان يكون لا شيئاً محضاً ولا سبيل الى الثاني لانه
لو جد البعد المجرد عن الهيولى لكان لذاته غنياً عن المحل فاستحال اقترانه به
هذا خلف **فصل** في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي لان لو فرضنا عدم القواسر لكان في حيز
لا محالة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا
عدم القواسر فتعين الاول فاذن انما يستحقه بطبيعة وهو المطلوب ولا يجوز ان يكون
لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما
فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي
حصل فيه طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً هذا خلف وان لم يكن طالباً للثاني يلزم
ان لا يكون الحيز الثاني طبيعياً وقد فرضناه طبيعياً **فصل** في الشكل كل جسم فله
شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي
اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به خط واحد
او حدود فيكون متشكلاً وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع
القواسر لكان على الشكل المعين وذلك الشكل انما يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب **فصل**
في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وكل متحرك فله محرك غير
جسمية اذ لو تحرك بجسميته لكان كل جسم متحركاً والثاني بط فالمقدم مثله ثم الحركة
على اربعة اقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده

مع بقاء صورته وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال جسم من مكان
الى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة
على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين اجزاء مكانه ويلازم كله مكانه فقد
تختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ونقول ايضا الحركة الذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج
او لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان تكون لها شعور او لا تكون
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية
وان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية فصل في الزمان واذا فرضنا حركة وقعت
في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في
الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر منها
فاذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وقطع مسافة اقل منها ببطء معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
وغير ثابت اذ لا توجد اجزاؤه معا فههنا امكان مقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان
وهو مقدار الحركة لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار هيئة قارة او هيئة غير قارة
لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة
قارة فهو مقدار هيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة
ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه
قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية
فيكون قبل الزمان زمان وهذا خلف وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف
الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل في اثبات كون الفلك مستديرا

مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين لا تتبدلان احدهما فوق والاخرى تحت وكل واحد
منهما موجود وذو وضع غير منقسم في امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك كان
الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة وذات وضع لانها لو لم تكن كذلك
لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة في مأخذ
الامتداد لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك فاما
ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين
من الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة واذا ثبت هذا
فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهات مختلفتين بالطبع
فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة هذا خلف فاذن تحدد الجهات في اطراف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كري لان
تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد
والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منها ولا يتحدد به غاية البعد فلا يتحدد به جهة
السفل وان كانت باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض آخر والا لم يتعين
غاية البعد لان ما هو ابعد من بعضها هو اقرب الى الآخر فكل ما يفرض غاية
البعد عن بعضها محيطا بالآخر فحصل المطلوب فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبائع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان
بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متوجه
الى جهة وتارك لاخرى وكل ما هذا شأنه فالجهات متحددة قبله لا به والفلك ليس كذلك
بل تتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون
كذلك اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على شكله الطبيعي او قسري

لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو
شكل الكرة فلو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كري
متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني لانها لو لم يكن كل واحد منها كرة فح يكون
طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة هذا خلف فصل في ان الفلك
قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه لا يختص بما يقتضي حصول
وضع معين ومحاذات معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعة فكل جزء يمكن
ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر ونقول ايضا يجب ان يكون
فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب
فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير اصلا فيمتنع
ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وانما قلنا انه لو
لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك عن خارج تحرك
مسافة في زمان ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي تحرك
بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة والا لكان الشيء مع العايق
الطبيعي كهو لا معه وذلك الزمان الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول
واذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من ميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل
الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك
القوة في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص
القوة الميلية التي في الجسم لانه لو انتقص شيء من القوة التي في الجسم ولا تزداد
السرعة لم تكن القوة الميلية مانعة من الحركة هف فظهر ان الجسم القليل الميل
والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة وهو محال وهذا المحال انما يلزم من فرض
تحرك الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة

كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لكن فرض الميل على النسبة
المذكورة ممكن وهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا
تحركا قسريا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا
لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الاثرين المتنافيين هف فصل في ان
الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون والفساد
فلانه محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى
فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز
آخر طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة
لان الصورة الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز
غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة
الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي واما
انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام فصل في ان الفلك يتحرك
على الاستدارة دائما لان الحافظ للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة
لا جائز ان تكون مستقيمة لانها حينئذ اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع الى
الاول لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع فتكون منقضية للسكون لان كل
حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول
لاستحال ان يحصل الايصال وكل ما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي
كونه غير موصل لاستحالة الميلين المختلفين في حالة واحدة فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه الميل للاوصول وكل واحد من الميلين آني لان الوصول

وكونه غير موصل الى لان حال الوصول لو كان زمانا وانقسم فحينئذ ما يكون الجسم المتحرك في احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هف وكذا حال صيرورته غير موصل واذا كان كل واحد منهما انيا وجب ان يكون بين الانين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الانين فيكون مركبا من اجزاء لا يتجزى ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها على الحركة المنطبقة على الزمان هف فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فاذن يكون الفلك متحركا على الاستدارة دائما وهو المطلوب جواب الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى السكون لان سكونها آني وحركة الجبل زمانية وليس بينهما ممانعة **فصل** في ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بحركة المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان يكون توجها اليه واما انها ليست طالبة لحالة ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان يكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل الطبع فحيث لا طبع ولا قسر فيه **فصل** في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية المتشابهة كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي فان الجزء منها تقوى على شيء والجملة لا تقوى على المجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء مساويا

مساويا للكل في التأثير هف ومتى كان كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية والثاني باطل لان المجموع تقوى على ما هو ازيد منه فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فثبت ان كل ما يقوى عليه الجسمانية من الحركات فهو متناه **فصل** في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية لان التحريكات الاختيارية الجزئية اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور نسبته الى جميع جزئياته على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية لتصورات جزئية وكل ما له تصور جزئي فهو جزئي جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت منه الصورة الصغيرة فتنقسم المدرك لا محالة في الوضع وكل ما هذا شأنه فهو جسماني وهو المطلوب **الفن** الثالث في العنصريات وهو مشتمل على ستة فصول **فصل** في البسائط العنصرية وهي اربعة الماء والارض والهواء والنار وكل واحد منها مخالف للآخر في صورته الطبيعية والا لشغل كل واحد حيز الآخر والتالي باطل فالمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد لان الماء الصافي ينقلب حجرا والحجر ينقلب بالحيل ماء والهواء ينقلب ماء كما نرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير ماء ويتقاطر دفعة والماء ينقلب الهواء

بالتسخين وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين والنار ايضا ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح ونقول ايضا الكيفيات زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة الطبيعية ولو كانت الكيفيات نفس الصورة لاستحال ذلك والبسائط اذا تصغرت واجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بقويها المتضادة وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر فيحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج

فصل في كائنات الجو اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد البرد من الماء ثم الطبقة التي ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده تكاثف فان لم يكن البرد قوة اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل ينزل ثلجا وان لم يصل ينزل بردا واما اذا لم [يصل] البخار الى الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد وهو الصقيع واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان اذا ارتفع واحتبس فيما بين السحاب ثم صعد الى العلو مزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل دخان بالحركة كان برقا وصاعقة واما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل اندفع الى السفل فصار هواء متحركا وقد يكون لاندفاع يعرض فيصير السحاب من جانب الى اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه الى اخرى وقد يكون بسبب برد الدخان المتصعد ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لاحتراقه في نفسه او لمروره بالارض الحارة واما قوس قزح وهو انما يحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر في اجزاء رشية

وشبه متقاربة مستديرة واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام المختلفة واما الهالة فايضا انما يحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية مستديرة صغيرة واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه النار فانقلب الى النار والمنتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي واما الزلزلة والبخار العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في باطن الارض يميل الى جهة ويتبرد بها فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية اذا قل واذا كثر بحيث لا يسعه الارض اوجب انشقاق الارض فانفجر منها العيون واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض اجتمع ولم يمكنه النفوذ فيه فزلزلت الارض

فصل في المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا لم تكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان تولد الشب والبلور والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر المشفة وان غلب الدخان تولد الملح والزجاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه مع بعض تولدت الاجسام الارضية كالذهب والفضة

فصل في النبات وله عدم الشعور وتصدر عنها حركات النبات وافعال المختلفة بالآلات المختلفة وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فلها قوة غاذية وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق بدل ما يتحلل عنه بالحرارة ولها قوة نامية وهي التي تزيد في الجسم الذي هو فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب الطبيعي ولها قوة مولدة وهي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعل مادة لمثله والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية

وتفعل الى ان تعجز **فصل** في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فلها قوة مدركة ومحركة
اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فخمس وهي السمع والبصر والشم
والذوق واللمس واما التي في الباطن فهي ايضا خمس الحس المشترك والخيال والوهم
والحافظة والمتصرفة اما الحس المشترك فهو قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ
تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة
خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما في البصر اذ البصر
لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى
غير البصر واما الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات
وتمثلها بعد الغيبة وهي خزانة الحس المشترك واما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف
الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في
الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة
في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية
الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة
فهي قوة مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ من شانها تركيب بعض ما في الخيال مع
بعض وتفصيل بعضه عن بعض واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة
فهي القوة التي اذا ارتسمت في الخيال صورة مطلوبة او مهروبة عنها حملت الفاعلة على
التحريك وهي ان حملت على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة
طلبا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية وان حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيل
ضارا او مفسدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية واما الفاعلة فهي القوة التي تعد
العضلات للتحريك **فصل** في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول

لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئية ويفعل الافعال الفكرية و
الحدسية فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات وقوة عاملة تحرك
بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او الحدس على مقتضى آراء
يخصها والقوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع
المعقولات بل هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني والمرتبة الثانية ان تحصل لها
المعقولات البديهية وتستعد لان تنتقل من البديهيات الى النظريات وهي العقل
بالملكة والمرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل والمرتبة
الرابعة ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق ويسمى معقولاتها عقلا
مستفادا ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية تسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة
مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم فيبطل
الاول لان كل ما له وضع من الجوهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء وكذا يبطل الثاني
لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في احد جزئيها غير الحال
في جزء الآخر وان كانت مركبة فكل مركب فهو انما يتركب عن البسائط فيلزم انقسام
تلك البسائط هف ونقول ايضا ان تعقل النفس الناطقة ليس بآلة جسمانية
والا ليعرض لها الكلال لضعف البدن وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ
في النقصان مع ان القوة العاقلة هناك تشرع في الكمال ونقول ايضا ان النفس
الناطقة حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة فالاختلاف بينها
اما ان يكون بالماهية او لوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون فالماهية
ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما يلحق الشيء بسبب القوابل لان الماهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكانت العارض لازما والقابل للنفس عوارضها

انما هو البدن متى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة فتكون حادثة بحدوثه

القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود

وهي مرتب على سبعة فصول فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا لكان
الشيء الواحد بعينه بالعدد موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه ابيض
واسود معا بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى
انه في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من غير
تفاوت اصلا واما الجزئي فانما ان يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية لان كل
كلي نفس تصوره غير مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية فصل في الواحد
والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد وقد يكون بالجنس
كالانسان والفرس وقد يكون بالنوع والفصل كزيد وعمرو وقد يكون بالمحمول كالقطن
والثلج وقد يكون بالموضوع كالكاتب والضاحك وقد يكون بالعدد كزيد وقد يكون
غير حقيقي وحينئذ قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة
كالماء وقد يكون بالتركيب وهو الذي فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو
الذي فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد هذا به الاثنان وقد يتقابلان وهي اللذان لا يجتمعان في شيء
واحد من جهة واحدة واقسامه اربعة احدها الضدان وهما الموجودان الغير
المتضائفين كالسواد والبياض وثانيها المتضائفين وهما الموجودان يعقل كل
واحد منهما بالنسبة الى تعقل الاخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة
وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك
الوجود كالبصر والعمى والعلم والجهل ورابعها المتقابلان بالايجاب والسلب كالفرسية
واللافرسية وذلك في القضايا لا في الوجود المعين فصل في المتأخر والمتقدم على خمسة

خمسة اقسام احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي
لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد المتقدم وليس الاخر بموجود
كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم المعلم على المتعلم والرابع المتقدم
بالرتبة وهو ما يكون اقرب الى المبدأ المحدود كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب
وكترتيب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والخامس المتقدم بالعلية
وهو تقدم الاثر الموجب على الاثر كتقدم وجود حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا
في الزمان والمتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم فصل في القديم والحادث القديم
بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وينحصر في الحق سبحانه وتعالى والقديم بالزمان
هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والمحدث بالذات يكون وجوده من غيره والمحدث
بالزمان هو الذي يكون لزمانه ابتداء وقد كان وقت ولم يكن هو فيه موجودا ثم
انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا فكل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة ومدة لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا بل ممتنعا
ثم صار ممكنا فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الى الامكان وهو محال وذلك الامكان
امر وجودي اذ لا فرق بين قولنا امكانه منتف وبين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان
عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف والامكان اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون
لا جائز ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان
الوجود له فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحله وهو المادة فصل في القوة والفعل
هي الشيء الذي هو مبدأ التغير في اخر من حيث هو اخر وكل ما يصدر عن الاجسام في
المستمرة المحسوسة من الاثار والافعال كالاختصاص بأين وكيف وحركة وسكون
فهو صادر عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامر فيه
او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشترك الاجسام فيه والثاني باطل

وإلا لما كان ذلك مستمرًا لأن الأمور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا أكثرية فإذن
فهو عن قوة موجودة فيه وهو المط **فصل في العلة والمعلول** يقال لكل ما له وجود
في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره وهو أربعة أقسام مادية وصورية وفاعلية
وغائية أما المادية فهي التي تكون جزءًا من المعلول لكن لا يجب بها أن يكون المعلول
موجودًا بالفعل كالطين للكوز وأما العلة الصورية فهي التي تكون جزءًا من المعلول
لكن يجب بها أن يكون المعلول موجودًا بالفعل كالصورة التي تكون للكوز وأما
العلة الفاعلية فهي التي تكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز وأما الغائية
فهي التي تكون لأجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز ثم العلة الفاعلية متى
كانت بسيطة استحال أن يصدر عنها أكثر من الواحد لأن ما يصدر عنه أثران
فهو مركب لأن كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الأثر غير كونه بحيث يصدر عنه
ذلك الأثر فمجموع هذين المفهومين إن كان في ذات المصدر لزم
التركيب في ذاته وإن كانا خارجين كان مصدرًا لهما فيكون مصدرًا لهذا غير كونه
مصدرًا لذلك فننتهي لا محالة إلى ما يوجب التركيب في الكثرة في الذات فنقول
أيضًا إن المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة أعني عند تحقق جملة الأمور
المعتبرة في تحققه لأنه لو لم يكن واجب الوجود حينئذ فإما أن يكون ممتنع الوجود
وهو محال وإلا لما وجد أو ممكن الوجود فيحتاج إلى مرجح يخرجه عن القوة إلى
الفعل فلا تكون جملة الأمور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان
المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبًا لغيره ممكنًا بالذات
لأنا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب بها الوجود ولا العدم **هداية**
كون الشيء موجودًا لا ينافي تأثير العلة الفاعلية فيه لأن الشيء إذا كان معدومًا
ثم وجد فإما أن يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم أو في الحالتين ولا جائز أن [يفيد وجوده]

وجوده حالة العدم الموجود فيكون الشيء موجودًا لا ينافي كونها معلولًا **فصل في الجوهر والعرض**
كل موجود فإما أن يكون مختصًا بشيء ساريًا فيه أو لا يكون فإذا كان الأول
يسمى الساري حالًا والمسري فيه محلًا ولا بد أن يكون لأحدهما حاجة إلى صاحبه في الوجود
وإلا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو إما أن يكون المحل محتاجًا إلى الحال فيسمى المحل
الهيولى والحال الصورة أو بالعكس فيسمى المحل موضوعًا والحال عرضًا وإذا ثبت هذا فنقول
الجوهر الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع فحينئذ يخرج منه واجب
الوجود إذ ليس له ماهية وأما العرض فهو الموجود في الموضوع الوجود ثم الجوهر إن كان
محلًا فهو الهيولى وإن كان حالًا فهو الصورة وإن لم يكن حالًا ولا محلًا فإن كان مركبًا منهما
فهو الجسم وإن لم يكن كذلك فإن كان متعلقًا بالأجسام تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس وإلا فهو العقل والجوهر ليس جنسًا لهذه الأقسام الخمسة إذ لو كان جنسًا لها
لكان ما يدخل تحته مركبًا من جنس وفصل وليس كذلك لأن النفس ليست مركبة لأنها
تعقل الماهية البسيطة الحالة فلا تكون مركبة وإلا لزم بانقسامها انقسام الماهية
البسيطة الحالة فيها هذا خلف وأما أقسام العرض فتسعة الكم والكيف والأين
والمتى والإضافة والملك والوضع والفعل والانفعال أما الكم فهو الذي يقبل المساواة
واللامساواة لذاته فينقسم إلى منفصل كالعدد وإلى متصل قار الذات وهو الزمان
وأما الكيف فهو هيئة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة وتنقسم إلى كيفيات محسوسة
راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل
وإلى كيفيات نفسانية وهي حالات كالكتابة بعد الرسوخ وغير ذلك وإلى كيفيات استعدادية
نحو الدفع كالصلابة أو نحو الانفعال كاللين وإلى كيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية
والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد وأما الأين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في المكان وأما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان وأما الإضافة فهو حالة

نسبة متكررة كالابوة والبنوة والملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به
وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا ومتعمما واما الوضع فهو هيئة حاصلة
للشيء بسبب نسبة اجزاء بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام
والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره كالقاطع ما دام يقطع واما
الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن
الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في اثبات
الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم
وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات
حينئذ باسرها يكون جملة مركبة من احاد وكل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج الى علة
خارجية والعلم به بديهي والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم
وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال فصل في ان وجود واجب الوجود
نفس حقيقته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها ولو كان عارضا لها
لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علة
فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودا
قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشيء موجودا
قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته
محتاجا الى الغير في الوجود وهذا محال فصل في ان وجوب واجب الوجود وتعينه
نفس ذاته اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا
لذاته والعلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد المعلول وذلك
الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون الوجوب موجودا بالذات قبل نفسه
وهف واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة

ما لم تكن متعينة لا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال فصل
في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
وهما متمايزان بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون
لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا
عن حقيقة كل واحد منهما لان ما به الاشتراك يجب ان يكون خارجا عما به الامتياز
وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود ولا سبيل الى الثاني
لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الامتياز ومما به الاشتراك وكل مركب
يحتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته
اي ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية
لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة
وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط
حصول الغير وغيبته يجب الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع
عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها عن غيره و
ان كان مع عدمها لم يكن عن غيبته واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب
لذاته واجبا لذاته هف فصل في ان الواجب لذاته لا يشاركه الممكنات في وجوده
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده من حيث هو هو واما ان يجب له التجرد
او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فالكل باطل فان وجب له التجرد وجب ان يكون
وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات وهو محال لانا نعقل المربع
مع الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري
مجردا هف وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقاره

واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف فصل في
ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة فهو عالم بذاته اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم هو حصول حقيقة الشي
مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك فالبارى تعالى عالم بذاته بداية تعقل الشي
لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول لان العلم هو حصول حقيقة الشي مجردة وهذا
المعنى اعم من حصول حقيقة الشي المغايرة ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم و
لان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والاخر
معقول هف فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة و
لواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فتقدم
ذكرها واما الكبرى فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل وحده ويمكن ان يعقل
مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه سائر المعقولات في النفس فان الادراك
والتعقل حصول صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن للواجب الوجود بالامكان العام يجب
وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هذا خف فان قيل لو كان البارى عالما لكان
فاعلا لتلك الصورة وقابلا لها وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشي
والفاعل هو الذي يفعل الشي والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلنا لم لا يجوز ان يكون
الشي الواحد مستعدا للشي لانه لا يمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم
بالعلية على تلك الصورة فلم قلتم انهما متنافيان ومنا اعتقد ان علم البارى تعالى
بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام فصل في ان
الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغايرة على وجه كلي لانه يعلم اسبابها على ما يجب
ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لكان عالما بها لكن

لكن لا يدرك الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة
وتارة يدرك منها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منها صورة عقلية على حدة
واحدة في الصورتين لا يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات هف
بل يدرك على وجه كلي كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فيه انه كسوف
يكون بعد حركة كذا من كذا شمالي بصفة كذا وكذا وهكذا الى جميع العوارض لكنك
ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الكلي الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود
ذلك الكسوف في ذلك الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة وكما لم يكن الحاصل في حق
سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي فصل في ان الواجب مريد
للاشياء وجواد اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبدا وهو خير غير مناف
لماهيته فائض من ذات المبدا وكل ما المقتضي فذلك الشي مرضي له وهذا هو
الارادة واما جوده فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصده وشوق الى
كمال منتظر او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض
وشوق والاول لح لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني
حق الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وهو مشتمل على اربعة فصول
فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدا اولا انما هو الواحد
لانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون
هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لا جائز ان يكون هيولى لانها
لا تتقوم بالفعل بدون الصورة لا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية
الهيولى ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر ولا جائز
ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجوهر الجسم وهو محال اذ النفس
هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب فصل

في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر في الافلاك المتكثرة اما ان يكون
عقلا واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة ولا جائز ان يكون عقلا واحدا
لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد لا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه احسن واصغر والاحسن
الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم ولا جائز ان يكون الحاوي علة
لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجود
الحاوي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوده معه لا متأخرا
عنه في المرتبة وقد فرضناه متأخرا عنه هف واذا كان العدم المحوي مع وجود
الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته هف فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة
هداية ان الحاوي وسبب المحوي هو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي
والحاوي ليس بمتقدم لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون
متقدما هداية ان الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي
امكان الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك
غير ممكن فصل في ازلية العقول وابديتها اما كون ازلية فلوجود احدها ان الواجب
مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف والعقول
ايضا مستلزمة لجملة ما لا بد منه في تأثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو
حاصل لها بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون
فتكون هي مادية هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم شيء من العقول فلا بد للتغير

للتغير والحوادث فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني
قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات
للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواجب لا يصدر
عنه الا الواحد فالعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لا باعتبار صدوره عن واجب
الوجود بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود لعلتها فيلزمه وجود
الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني
وباعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون باعتبار الجهة
التي هي اشرف في العقل فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ
العقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم وبهذا الطريق يصدر
عن كل عقل عقل وفلك وذلك الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدأ
للعناصر والمدبر لما كان تحت فلك القمر وهو العقل الفعال فيصدر عنه الهيولى العنصرية
والصورة الجسمية والصور المختلفة بشرط استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة
العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد واذ العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها
بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بشرط مسبوق حادث لان الحركات الحادثة
اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام
الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب
لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور مترتبة في الوجود بلا نهاية وهو محال فقبل
كل حركة حركة حادثة وقبل كل حادث حادث لا الى الاول فان قيل لم قلتم انه يستحيل
ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدأ
معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة وطبقنا الثانية على الاولى بان يقابل الجزء
الاول من الاولى الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان

الی غیر النهایة او ینقطع الثانیة لا سبیل الی الاول والا لکان الزائد مثل الناقص هف
فلا یلزم القطع فیکون الجملة الثانیة متناهیة والاولی زائدة علیها بعدد متناه والزائد
علی المتناهی بعدد متناه یجب ان یکون متناهیا **خاتمة** فی احوال النشأة الآخرة
هدایة النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن آخر علی سبیل التناسخ
او تبقی موجودة بلا تعلق لا سبیل الی الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لکان فیها
شیء یقبل الفساد وشیء یفسد بالفعل لان الفساد بالفعل غیر القابل للفساد
فتکون مرکبة هذا خلف ولا سبیل الی الثانی لان النفوس حادثة علی ما مر فیکون التناسخ
محالا لان البدن المستعد للنفس کاف فی فیضان النفس عن مبدأها فکل بدن یصلح
ان یتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخری علی سبیل التناسخ یتعلق بالبدن الواحد
نفسان مدبرتان وهو محال اذ لا یشعر کل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر
القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق **هدایة** اللذة ادراک الملائم من حیث
هو هو ملائم کالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم للنفس الناطقة ادراک
دائم المعقولات بان یتمکن من تصور ما یمکن ان یتبین من الحق وانه واجب الوجود
لذاته فی جمیع جهاته بریء عن النقائص منبع لفیضان الخیر علی الوجه الاصوب ثم ادراک
ما یترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلکیة والاجرام فی السماویة والکائنات
العنصریة حتی یصیر النفس بحیث یرتسم فیها جمیع صور الموجودات علی الترتیب الذی هو لها وهذا
الادراک حاصل لها بعد الموت فتکون اللذة حاصلة وانما قلنا ان هذا الادراک حاصل
حصوله لها حاصل تعلق النفس بالبدن انما کان لقیام المانع وهو التعلقات البدنیة
هدایة الالم ادراک المنافی من حیث هو هو منافی والمنافی للنفس الناطقة اما
هو الهیئة المضادة للکمال من الجهل المرکب والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن
وتمکنت فیها الهیئات المضادة للکمال ادرکت المنافی من حیث هو هو مناف

بعد الموت لان النفس لا تحتاج فی تعقلها الی آلة
الجسمانیة بل من حیث عقلیتها حاصل بعد الموت فیکون
اللذة حاصلة وعدم
حصولها
صح

مناف فیعرض لها الالم **هدایة** النفس الکاملة بالاعتقادات البرهانیة اذا حصل لها
التنزه عن العلائق الجسمانیة اتصلت بالعالم القدسی فی حضرت جلال رب
العالمین فی مقعد صدق عند ملیک مقتدر وان لم یحصل لها التنزه عن العلائق
الجسمانیة بل بقی فیها الهیئات البدنیة یعبر بسبب تلک الهیئات المحجوبة عن الاتصال
بالسعادة فتتأذی بها اذی عظیما لکن لیس هذا الامر لازما بل الامر عارض غیر لازم
فیزول الالم الذی کان لاجله **هدایة** النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شأنها
ادراک الحقائق بکسب المجهول من المعلوم لزم لها من هذا الکسب شوق الی الکمال
فاذا فارقت ولیس معها سبب الکمال یعرض لها الالم العظیم وهو الم الروحانیة
التی تطلع علی الافئدة **هدایة** النفوس الناطقة التی لم تکتسب العلم والشرف
اذا فارقت البدن وکان خالیة عن الهیئات البدنیة الردیة حصلت النجاة
من العذاب والخلاص عن الالم فکانت البلاهة ادنی الی الخلاص من فطانة بتراء
واما اذا لم تکن خالیة عن الهیئات البدنیة فتألم بفقدان البدن وتبقی فی
کسور الهیولی مقیدة بسلاسل العلائق فتکون فی غصة
وعذاب الیم ومن اراد الاستقصاء فی الحکمة الموصوفة
علی مذهب حکما فرجع الی المسمی
بزبدة الاسرار
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق ۞ وجعل لنا التوفيق خير رفيق ۞ والصلوة
والسلام على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق ۞ ونورا به الاقتداء يليق
وعلى آله واصحابه الذين سعدوا مناهج الصدق بالتصديق ۞ وصعدوا معارج
الحق بالتحقيق **وبعد** فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام
وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام ۞ جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام
وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام ۞ سيما الولد الاعز الحفي الحري
بالاكرام ۞ سمي حبيب الله عليه التحية والسلام ۞ لا زال له من التوفيق قوام
ومن التاييد عصام ۞ وعلى الله التوكل والاعتصام **القسم الاول** في
المنطق ۞ مقدمة العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق ۞ والا فتصور و
يقتسمان بالضرورة والاكتساب بالنظر ۞ وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول
وقد يقع فيه الخطا ۞ فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق ۞ وموضوعه المعلوم
التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفا او تصديقي
فيسمى حجة **التصورات** دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن
وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا
ولا عكس ۞ والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فمركب اما تام
خبر او انشاء ۞ واما ناقص تقييدي او غيره ۞ والا فمفرد وهو ان استقل
فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة كلمة وبدونها اسم ۞ والا فاداة

فاداة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم وبدونه متواطئ ان تساوت
افراده ومشكك ان تفاوت باولية او باولوية وان كثر فان وضع لكل
فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة
ومجاز **المفهوم** ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت
افراده او امكنت ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه
او الكثير مع التناهي او عدمه ان تفارقا كليا فمتباينان والا
فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك او من جانب
فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين
جزئي كالمتباينين **وقد يقال** الجزئي للاخص وهو اعم **والكليات خمس**
الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما هو فان كان
الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان
والا فبعيد كالجسم **والثاني** النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب
ما هو **وقد يقال** لماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص
بالاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما
في الحيوان والنقطة ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس
والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات **والثالث**
الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فان ميز عن المشارك
في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه
فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل والمقسم بالعكس **الرابع** الخاصة وهو
الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط **الخامس** العرض العام وهو الخارج
المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر

الى الماهيات او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما
الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق يدوم او يزول بسرعة او ببطء
خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع
الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه **فصل** معرف الشيء ما يقال عليه
لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخص و
المساوي معرفة والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم
فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص ولم يعتبروا بالعرض العام وقد
اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ
باب التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم
فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا
والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية
ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا **والموضوع** ان كان مشخصا سميت
القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين
كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سور والا
فمهملة وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية
او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء
فيسمى معدولة وقد لا يجعل فيسمى محصلة وقد يصرح بكيفية النسبة **فموجهة** وما به البيان
جهة فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة
او ما دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين
فمنتشرة مطلقة او بدوامها ما دام الذات فدائمة او ما دام الوصف فعرفية
عامة او بفعليتها فالمطلقة العامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه البسائط

البسائط **وقد يقيد العامتان** والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فتسمى
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة **وقد يقيد** المطلقة العامة
باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية او باللادوام فتسمى الوجودية اللادائمة
وقد يقيد الممكنة العامة باللاضرورة من الجانب الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة
وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بها **فصل** الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت النسبة
على تقدير اخرى او نفيها لزومية ان كان لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها
بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا
فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذاتي الجزئين والا فاتفاقية
ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او على بعضها مطلقا
فجزئية او معينا فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان
او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال
او الانفصال عن التمامية **فصل** التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته
من صدق كل منهما كذب الاخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف
والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة
وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وللمركب
المردد لكن لا بد في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد **فصل** العكس المستوي تبديل طرفي
القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول
او التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية
لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع والمقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتيتان والوجوديتان

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائمتان
دائمة كلية والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة في البعض
والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس في البواقي بالنقض
فصل عكس النقيض تبديل الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض
الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم
السوالب في المستوي وبالعكس والبيان هو البيان والنقض هو
النقض ثمه وقد تبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن
السالبة الجزئية ثمه اي العرفية الخاصة بالافتراض فصل القياس قول مؤلف
من قضايا يلزم منه لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي
والا فاقتراني وهو حملي او شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله
اكبر والمكرر اوسط وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني
او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى
وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبات مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة
الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع
دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى ومع كون الممكنة مع الضرورية
او كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم سالبة جزئية
بالخلف او عكس الصغرى او عكس الكبرى او الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث
ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية كبرى
او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية
بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى او الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع ايجابهما

ايجابهما لينتج مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما لينتج الموجبة الكلية مع
الاربعة والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليهما
مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم تكن لها سلب والا فسالبة بالخلف او عكس
الترتيب ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى
او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لابد لها اما من عموم
موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر واما من عموم موضوعية
الاكبر مع الاختلاف في الكيف مع منافاة نسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر بالنسبة الى ذات الاصغر فصل الشرطي من الاقتراني اما
ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او منفصلة ومتصلة فينعقد
الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول فصل الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع
المقدم ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو
وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه
ومرجعه الى استثنائي واقتراني فصل الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات
حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي اخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة
في طريقه الدوران والترديد فصل القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات
واصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات
والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع
فلمي والا فاني واما جدلي يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف
من المقبولات والمظنونات واما شعري يتألف من المخيلات واما سفسطي
يتألف من الوهميات والمشبهات خاتمة اجزاء العلوم الموضوعات وهي التي
يبحث فيها في العلم عن اعراضها الذاتية والمبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها

وأنواعها إما مقدمات بيّنة أو مأخوذة يبتني عليها قياس العلم والمسائل وهي
القضايا المطلوبة في العلم وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له
أو مركبا ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة بها لذاتها وقد يقال المبادي لما يبدأ
قبل المقاصد ويقال المقدمات لما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة وفرط الرغبة
كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤوس
الثمانية الأول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثا الثاني المنفعة أي ما يتشوقه
الكل طبعا فيطلبه لينشط الطالب ويتحمل المشقة الثالث السمة وهي عنوان
العلم ليكون عنده إجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم الخامس
من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به السادس من أي مرتبة هو ليقدم على ما يجب
أو يؤخر عما يجب السابع القسمة أي الترتيب ليطلب في كل باب ما يليق به
الثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكثير من فوق والتحليل
عكسه والتحديد أي فعل الحد والبرهان أي الطريق الموصل إلى الوقوف على الحق والعمل به المقاصد
هذا قسم الكلام من التهذيب وعلى السنة وضع التبويب الباب الأول
في المقدمات الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية وموضوعه
المعلوم من حيث يتعلق به ذلك والعلم لا يحد لوضوحه وقيل لخفائه والتفسير بمثل
حصول صورة الشيء في العقل والاعتقاد الجازم المطابق الثابت وصفة يتجلى بها
المذكور لمن قامت به وإدراك المركب أو الكلي تنبيه على اختلاف الاصطلاحات
وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات عودا على بدء لتحصيل المجهول وبمعناه
الفكر وكونه مفيدا للعلم في الجملة ولو في الإلهيات وبدون المعلم ضروري والمنكر معاند
كالسوفسطائي المنكر للحسيات أو الأوليات أو كليهما وهل هو بطريق العادة
أو التوليد أو الوجوب فيه خلاف والنظر في معرفة الله تعالى واجب بالنص والإجماع

والإجماع وبكونه مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلك وعند المعتزلة بكونها
دافعة لضرر خوف العقاب قالوا لو لم يجب إلا شرعا لما صح للنبي عليه السلام إلزام النظر
في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت الشرع ورد بأن المتوقف على النظر هو العلم
بالوجوب لا نفسه ثم إنها أول الواجبات المقصودة لتوقف البواقي عليها والنظر
والقصد إليه وسيلة إليها فيجب لذلك والدليل ما يتوصل بالنظر فيه إلى حكم يختص
بالجازم فيقابله الأمارة ثم إن توقف على نقل فنقلي وإلا فعقلي وقد يستفاد منه
بمعونة القرائن القطع ولا يثبت ما يستوي طرفاه عند العقل إلا بالنقل و
ما يتوقف النقل عليه إلا بالعقل الباب الثاني في الأمور العامة فصل الوجود
والعدم تصور الوجود ضروري والتعريف بمثل الكون والتحقق والشيئية لفظي
وينبه على اشتراكه معنى صحة التقسيم إلى الواجب وغيره والجزم به مع التردد
في الخصوصية وتمام الحصر في الموجود والمعدوم وعلى زيادته على الماهية ذهنا صحة
سلبه عنها وإفادة حمله عليها واكتساب ثبوته لها والحكماء على أن حقيقة الواجب
وجود خاص قائم بنفسه مقيم لغيره تخالف لوجود الممكن بالحقيقة فلذا صح تفرده
بالقيام بالماهية ذهنا لا عينا كبياض الجسم مشارك له في عارض الكون المقول
على الوجودات بالتشكيك كالنور على الأنوار وما يقال إنه في الكل نفس الماهية
فبمعنى أنه لا يوجد كل يتحقق على حدة في الخارج وإنما ذاك في العقل ثم الوجود ينقسم
إلى العيني والذهني حقيقة واللفظي والخطي مجازا إذ ليس في اللفظ والخط من الإنسان
الشخص ولا الماهية كما في الخارج والذهن بل الاسم وصورته والدليل على الذهني
أنا نعقل ما لا ثبوت له في الخارج ونحكم على الممتنعات إيجابا ونجد من المفهومات كليها
ومن القضايا حقيقية فالتعقل إن كان بالحصول في الذهن فذاك وإلا فلا محالة
يقتضي إضافة بين العاقل والمعقول ولا تعقل إلى الشيء الصرف وإذ ليس الثبوت

في الخارج كان في الحق وهو وجود غير متأصل لا يقتضي الاتصاف كالمنتزع من الكلي فلا يوجب اتصاف الذهن بالاعراض حتى المتضادات ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهن فيه كالماء في البيت ثم المعقول من الوجود والشيئية ليس الا الثبوت ومن العدم الا النفي فالمعدوم ليس بشيء ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الموجود ومنهم من اثبتهما جمعا وتوفيقا ويسمى الواسطة حالا ويجعل الوجود منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض وكذا الايجاد ورد بان وجوده عينه ونقيضه العدم لا المعدوم قالوا الاعدام متمايزة ولا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتي للفرق بين امكانه لا وانه لا امكان له فيثبت موصوفه قلنا في العقل والا انتقض بالممتنعات والمركبات الخيالية ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا وقد يقع رابطة ويختص حمل الايجاب الى اتحاد الطرفين هوية ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه بكون مطابقة ما في نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في نفسه اي مع قطع النظر عن حكم الحاكم

فصل في الماهية ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو وتؤخذ بشرط شيء وتسمى المخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء وتسمى المجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهي اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لا جزءا منها لعدم التمايز وانما ذلك في العقل ثم ان اعتبرت معروضة للكلية فهي الكلي الطبيعي وانما يوجد منه المعروض مجردا عن العارض وهي الافراد وقد يقال للماهية بشرط لا شيء بمعنى ان يزيد عليها كل ما يقارنها فتكون مادة للمتحصل متقدمة عليه في الوجودين ثم لا خفاء في وجود الماهية المركبة ولا بد من انتهائها الى البسيطة واحتياج بعض الاجزاء الى البعض في المركب الحقيقي ضروري بخلاف الاعتباري ومن خالف في مجعولية الماهية اراد انها من لوازم الوجود كذاتي الجنس لا الماهية كزوجية الاربعة والا فاحتياج الممكن الى العلة ضروري

فصل في التشخص افراد النوع انما تتمايز بعوارض ربما تفيد الهذية فبعد تحقيق ان التشخص والتعين هو تلك الهذية او ما يفيدها او كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة او عدم قبول لذلك وان العدمي هو المعدوم او العدم المضاف او ما يدخل في مفهومه العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقي ما له ثبوت في نفس الامر من غير شائبة فرض وتقدير والاعتباري بخلافه لا يشتبه ان التعين وجودي او عدمي حقيقي او اعتباري وانه يستند الى الفاعل او الى الوجود الخارجي او الى اسباب اخر كنفس الماهية او المادة المتشخصة بما يكتنفها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات

فصل الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من نسبة المفهوم الى الهوية البسيطة او المركبة تصورها ضروري والتعريف بمثل ضرورة الوجود وضرورة العدم ولا ضرورتهما لفظي وينقسم كل من الاولين الى الذاتي والغيري فالموصوف بالذاتي واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى او لشيء آخر كزوجية الاربعة وممتنع الوجود لذاته كشريك الباري او لشيء آخر كفردية الاربعة وقد يؤخذ الامكان بمعنى سلب ضرورة الوجود او العدم ويسمى الامكان العام لعمومه الخاص وضرورة الطرف الآخر وبالنظر الى الاستقبال ويسمى الاستقبالي وبمعنى تهيؤ المادة لحصول الشيء بحسب تحقق الشرائط شيئا فشيئا فيتفاوت شدة وضعفا ويسمى الاستعدادي وهو مراد من قال لكل حادث يفتقر الى مادة يكون محلا لامكانه ومدة بها يكون تعاقب الحادثات وانما يتم لو سلم ان كل حادث ممكن بهذا المعنى ثم احتياج الممكن الى المؤثر وامتناع ترجح احد طرفيه بلا مرجح ضروري وهذا غير ترجيح المختار احد المتساويين بلا مخصص بل المخصص الارادة كالهارب يسلك احد الطريقين والجائع يأكل احد الرغيفين فان قيل التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع النقيضين قلنا الممتنع تحصيل الحاصل بتحصيل آخر والمحوج هو الامكان او الحدوث فيه خلاف

والكل وجهة ومعنى الاحتياج حال البقاء توقف الوجود او العدم او استمراره
على امر ما ولا يعقل اولوية بالذات لاحد الطرفين الا بمعنى نوع اقتضاء للوجود
او العدم لا الى حد الوجوب وهي ايضا منتفية والا لما تحقق الطرف الآخر
لاستلزامه انتفاء الاولوية الذاتية ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين سابق
ولاحق لانه ما لم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح وحين الوجود امتنع العدم
لامتناع الجمع وهذا لا ينافي الاختيار والثلثة اعتبارية بل كل ما يوصف اي فرد
يوخذ منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والتعين والبقاء والموجودية
اعتبارات عقلية والا لزم التسلسل ومعنى كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا
عقل مستندا الى الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي **فصل
في القدم والحدوث** القدم عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي او بالعدم وهو الزماني
والحدوث بخلافه ولا قديم بالذات سوى الله تعالى وبالزمان سوى صفاته
والزم المعتزلة كثيرا من الاحوال ويخذ الفلاسفة كثيرا ولا استناد القديم الى المختار لان
القصد الى الايجاد يقارن العدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا او مستندا
اليه ايجابا **خاتمة** التقدم والتاخر والمعية يكون بالعلية او بالطبع او بالزمان
او بالشرف او بالرتبة الحسية او العقلية وضعا او طبعا او بالذات كما في اجزاء
الزمان فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان
ونحوه كما لا يلزم ان يكون له امكان استعدادي ليلزم قدم مادة له **فصل في الوحدة
والكثرة** الوحدة والكثرة من المعاني الواضحة ومقوليتهما بالتشكيك وقد تتحد
معروضهما فيكون جهة الوحدة مقومة او عارضة او نسبة وتسمى الوحدة في الجنس
مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الكم مساواة وفي الكيف مشابهة وفي النسبة مناسبة
وفي الخاصة مشاكلة وفي الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء موازاة وتمتنع

ويمتنع اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال بان اختلاف الماهيتين او الهويتين
ذاتي لا يزول ليس باوضح من المدعى وبانهما اما موجودان او معدومان او
مختلفان فلا اتحاد مدفوع بانهما موجودان بوجود واحد هو نفس الوجود بين القسمين
واحدا والغيرية نقيض الهو هو وقد يخص الغيران بموجودين يجوز انفكاكهما فالجزء
مع الكل لا هو ولا غيره وكذا الموصوف مع الصفة ولذا يصح ما في الدار غير زيد
وغير عشرة مع ان فيها الآحاد والصفات الغير المحمولة فليس المعنى انه لا هو
بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود والتماثل الاشتراك في صفات النفس
ولذا يسد كل مسد الآخر واختلف في لزوم تغايرهما وامتناع اجتماعهما
والتضاد كون المعنيين بحيث يمتنع لذاتهما اجتماعهما في محل من جهة وعند الفلاسفة
كل اثنين غيران فان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمختلفان وهما
متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فان كانا وجوديين
فان كان تعقل كل بالقياس الى الآخر فمتضايفان والا فمتضادان وان كان
احدهما عدميا فان تقيد بكون الموضوع مستعدا للوجودي بحسب شخصه
او نوعه او جنسه القريب او البعيد فملكة وعدم والا فايجاب وسلب
وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف ويخص باسم الحقيقي والاول المشهوري
وفي الملكة والعدم الاستعداد للوجودي في ذلك الوقت فيخص باسم المشهوري
والاول الحقيقي ولا تقابل بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعيهما وتقوم
احدهما بالآخر **فصل في العلة والمعلول** العلة ما يحتاج اليه الشيء ان كانت
داخلة فيه فوجود الشيء معها اما بالفعل فصورية او بالقوة فمادية وان كانت
خارجة فالشيء اما بها ففاعلية او لها فغائية ومرجع الشروط والآلات الى الفاعل
وجميع ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول

لامتناع الترجح بلا مرجح وبالعكس لكون الاحتياج من لوازم الامكان فعدم المعلول
يفتقر الى عدم العلة ووجوده مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالابن بعد الآباء
والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغاير المؤثر في البقاء ووحدة المعلول
بالشخص يوجب وحدة الفاعل لامتناع الاحتياج والاستغناء معا والا لعكس
لاستناد الكل الى الواجب ابتداء والاستدلال بانه لو لم يصدر عن الواحد
الا الواحد لزم اتحاد التسلسل والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف تمسك
المخالف بانه لو صدر عنه شيئان فمصدريته لهذا غير مصدريته لذاك فان دخل
شيء منهما فيه تركب والا تسلسل ورد بانها اعتبارية عقلية ويرد على صدور الواحد
وقولهم المراد انه كلما تكثر المعلول تكثر الفاعل ولو بالحيثية ضرورة ان فاعليته
لهذا غير فاعليته لذاك لا يفيد شيئا ولا يوافق ما بنوا عليه من امتناع تعدد
اثر البسيط ومن ان الفاعل لا يكون قابلا لان القبول والفعل اثران وقد
يستدل بان نسبة الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان ورد بعد التسليم بانه لا تنافي
في الوجوب واللاوجوب بجهتين **فصل** يجوز دوام افعال القوى الجسمانية بخلق الله تعالى
وقالت الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة والمدة والعدة لان القوى يختلف
باختلاف القابل والطبيعي باختلاف الفاعل فاذا فرض في جزء كلها الاتحاد في
المبدأ تفاوت ايجاب الاجزاء ولزم التناهي ورد بعد تسليم التاثير بانه انما يتم
لو كانت القوة بقدر الجسم **فصل في استحالة الدور والتسلسل** يستحيل الدور وهو
توقف الشيء على نفسه ضرورة والتسلسل وهو ترتب الى غير نهاية في سلسلة العلية و
المعلولية لا الى نهاية لان المؤثر المستقل بالجملة ليس نفسها ولا جزءا منها
للدور بل خارجا واجبا يوجب تناهي الجملة فتنقطع ولانا نفصل من السلسلة
جملة بنقصان واحد ونطبق بين الجملتين فان وقع بازاء كل جزء من التامة

من التامة جزء من الناقصة لزم تساوي الكل والجزء والا انقطعت الناقصة
فتناهت التامة ولانها لما اشتملت على معلول محض لزم اشتمالها على علة محضة
تحقيقا للتكافؤ ولانا نطبق بين سلسلتي صنفي العليات والمعلوليات
فيما فوق المعلول المحض فيلزم لضرورة سبق العلية زيادة العلية وتناهيهما بان
ولانها ان انقسمت بمتساويين فزوج والا ففرد وكل منهما اقل بواحد مما بعده
فيتناهى **فصل** قد يقال الصورة لكل هيئة في قابل وحداني بالذات او بالاعتبار
والمادة لمحلها كالبياض والجسم والغاية لما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن له جهة علية
واحتياج من الفعل اليه بل وان لم يكن للفاعل قصد ولما كان الموجد عندنا هو
وحده فمعنى العلية والتاثير في الممكن هو السبب العادي **الباب الثالث**
في الاعراض وفيه مباحث **المبحث الاول** الموجود ان لم يسبق بالعدم فقديم والا
فحادث فان تحيز بذاته فجوهر او بتبعية فعرض تختص كالاكوان والمحسوسات
وقالوا الموجود ان كان وجوده لذاته فواجب والا فممكن فهو ان استغنى
عن محل يقومه ويسمى الموضوع فجوهر والا فعرض واجناسه بحكم الاستقراء
تسعة الكم والكيف والاين والمتى والوضع والملك والاضافة وان يفعل
وان ينفعل وامتناع قيام العرض بنفسه او باكثر من محل واحد بالذات او بالاجتماع
كوحدة العشرة ووجوه البنية ضروري والعرض في مثل القرب والجوار و
التاليف متعدد ويستحيل انتقاله من محله لان وجوده في نفسه هو وجوده
في محله ولان تشخصه ليس الا بمحله وقد يتوهم من حدوث المثل في المجاور انه انتقال
وفي جواز قيامه بالعرض خلاف مبني على الاختلاف في معنى القيام انه التبعية في
التحيز او الاختصاص الناعت والجمهور من المتكلمين على امتناع بقاء العرض
لان مفهومه ينبئ عن ذلك ولانه يستلزم قيام عرض البقاء به وامتناع زواله

اصلا لانه اما بنفسه فيمتنع او بزوال شرطه فيتسلسل او بطريان الضد فيدور او
بفاعل فيصير الشيء المحض اثرا والكل ضعيف المبحث الثاني الكم عرض يقبل القسمة
لذاته بمعنى فرض شيء غير شيء فمنفصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد
ومتصل ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والا فمقدار خط او سطح او جسم
تعليمي وقد يؤخذ مع اضافة فيسمى الطول والعرض والعمق وعند المتكلمين
العدد اعتباري والمقادير جواهر مجتمعة او نهايات وانقطاعات والزمان
وهمي اذ لا وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء ولان
تقدم اجزائه ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد لامتنع عدمه بعده لكونه
زمانيا فيلزم وجوبه مع تركبه وتقضيه ورد بان العدم في الحال لا يستلزم العدم
مطلقا والتقدم بالذات وبعدية العدم في طرف الماضي وامتناع العدم بعد
الوجود لا ينافي الامكان قالوا ان وجود امتداد يتصف بالمضي والاستقبال
ويحققه التقدم والتاخر بالذات بحيث لا يصير قبله بعدا ولا بعده قبلا ضروري تعرف
به الغاية وتقسيمه الى السنين والشهور والايام والساعات واما حقيقته
فقيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه يتفاوت كم ولامتناع تالفه من الانات
متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة ولامتناع فنائه لما مر
مقدار الحركة مستديرة اذ المستقيمة تنقطع لما سياتي وتتقدر جميع الحركات به
مقدار لاسرعها وبناء على اصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم يقدر به متجدد
مبهم ولا يفيد الحقيقة والقدماء على انه جوهر مستقل يقطع بوجوده وان لم يوجد
جسم ولا حركة المبحث الثالث المكان قيل هو السطح الباطن من الحاوي
المماس من المحوي وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم والامارات من نحو مساواة
المكان للمتمكن وعمومه لكل جسم وكون الطير في الهواء المتحرك والحجر في الماء

الجاري ساكنا يدل على الثاني وقال بجواز خلوه عن شاغل قيل نعم لانا اذا رفعنا صفحة
ملساء عن مثلها دفعة لزم في اول زمان ارتفاعه خلو الوسط واذا رفعنا احد
جانبي الزق المشدود الراس والمسام عن الاخر خلا جوفه وقيل لا والا لزم
تساوي وجود المعاوق وعدمه فيما اذا فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء ولتكن
ساعة واخرى مثلها في ملاء ولتكن ساعتين واخرى مثلها في فرسخ ملاء قوامه
نصف قوام الاول فتكون ايضا ساعة ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت
المعاوق ومن اماراته ارتفاع اللحم في المحجمة والماء في الانبوبة وعدم نزول الماء
من ثقبة الكوز المشدود الراس والمعترض يستظهر من الجانبين المبحث الرابع
الكيف وهو عرض لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة واقسامه بالاستقراء اربعة
الاول المحسوسات واصول الملموسات الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وقد يقال الحار لما يحدث حرارة اما بشرط ملاقاة البدن كالاغذية و
الادوية اولا كالسمومات واما الغريزية التي بها قوام الحيوة فقيل نارية وقيل
سماوية وقيل مخالفة لهما ومنها الاعتماد بمعنى المدافعة المحسوسة وقد يجعل انواعا
ستة بحسب الجهات والطبيعي منها ما يكون الى فوق وهو الخفة او تحت
وهو الثقل وهما متضادان والفلاسفة يسمونه الميل ويجعلونه طبيعيا وقسريا
ونفسانيا لان مبداه ان كان من خارج فقسري والا فان كان مع
شعور فنفساني والا فطبيعي فيكون مثل ميل النبات الى التبرز والتزيد طبيعيا
واصول المبصرات الالوان والاضواء ولكل منهما انواع الالوان الكل جملة
من انواع اللون اسما خاصا كالسواد والبياض وغيرهما بخلاف الضوء
ويتخيل البياض من مخالطة الضوء للاجسام الشفافة كما في الزبد والثلج
ومسحوق البلور والزجاج لا يمنع كونه حقيقة تحصل باسباب اخر والضوء ان كان

من ذات المحل كالشمس فذاتي والا فعرضي اول وثان وثالث والظلمة
عدم ملكة له ومجعوليتها لا يستلزم كونها كيفية موجودة كيف ولو كان لكان
حائلا للجالس في الغار من ابصار الخارج كالعكس لعدم الفرق والذاتي من
المشرق كما للشمس يسمى شعاعا والعرضي كما للمرآة بريقا وقد يتوهم ان الضوء
اجسام صغار تنفصل من المضيء وتتصل بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضيء
عال او متحرك او متوسط بينه وبين المضيء يوهم بحركته انحدارا واتباعا و
انعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لكون الضوء شرطا لوجوده والحق
لرؤيته **واما المسموعات** فالاصوات وسببه القريب تموج الهواء المعلول
للقرع او القلع ويدل على وجوده خارج الصماخ تعلق الاحساس به هناك
ادراك جهته ولو من الجانب المخالف والتمييز بين قريبه وبعيده وعلى كون
ادراكه بوصول الهواء انه يميل مع الرياح وانه ينفذ ويسمعه من ينفذ دون ذلك
واذا رجع بمصادمة جسم املس فهو الصدى واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما
يماثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع فهو الحرف وينقسم الى صامت ومصوت
مقصور هي الحركات وممدود هي المدات والصامت مع المصوت المقصور
يسمى مقطعا مقصورا ومع الممدود ممدودا مثل **لِ** و **لا** وقد يقال المقطع مقصور
مع ساكن بعده مثل **لم** والمؤلف من الحروف يسمى بالكلام واللفظ وقد
يخص الكلام بالمفيد واللفظ بما يتألف من المقاطع وقد يتوهم ان اللفظ
من قبيل الكم اذ يقدر بجميعه بجزء منه ورد بانه بالعرض واصول المذوقات
الطعوم التسعة والمشمومات الروائح **الثاني** الكيفيات النفسانية وهي
مع الرسوخ ملكة وبدونه حال **فمنها** الحياة وهي مبدأ قوة الحس والحركة ولا بشرط
باعتدال المزاج ووجود البنية والروح وان كانت قد تنتفي بفقدها

والموت زوالها وقيل كيفية تضادها وقد يطلق على عدمها كما في الجماد **ومنها**
الادراك وهو تميز وظهور وحضور للشيء عند العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها
او بصورته المنتزعة كما في الماديات او الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات
وهي مع انها مغايرة للهوية التي بها الاتصاف ليس حصولها للنفس كحصول العرض
للمحل فلا يلزم اتصاف المدرك بالمدركات فالكريم يتصور البخل ولا يتصف
بالكرم وقد لا يتصوره ومن انكر الوجود العقلي جعل الادراك اضافة او صفة
ذات اضافة فاشكل العلم بالمعدومات سيما الممتنعات ولزم القول بالصورة
في الكل لما ان الادراك نوع واحد ومعناها ان للمعدوم وجودا غير متأصل
وهي من حيث قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها معلوم فالحاصل من الموجود في
العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج وانواع الادراك احساس وتخيل
وتوهم وتعقل والعلم قد يقال لمطلق الادراك وللثلاثة الاخيرة وللاخير
وللتصديق الجازم المطابق الثابت ويسمى الخالي عن الجزم ظنا وعن المطابقة
جهلا مركبا وعن الثابت اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة
الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان والا فسهو والجهل البسيط عدم ملكة
العلم والمركب مضاد له وقيل مماثل اذ لا اختلاف الا بعارض لا انطباق والعلم
الحادث قد يكون بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اجمالا بان يلاحظ
امر بسيط هو مبدأ التفاصيل او تفصيلا بان يلاحظ التفاصيل وجاز انقلاب
النظري ضروريا وفي عكسه خلاف كما في تعدد العلم بتعدد المعلوم ومحله القلب
بدليل السمع لا ان الكلام في القلب ولا كلام في توسط الآلات في الجزئيات
ومناط التكليف القوة الحاصلة عند العلم ببعض الضروريات بحيث يتمكن بها
من اكتساب النظريات وهي القوة المميزة بين الامور الحسنة والقبيحة **ومنها**

الارادة وهي كسائر الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتفارق في
الوجود الشهوة ولشدة تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة الطبيعية قيل هي
اعتقاد النفع او ميل يتبعه او العلم بما هو عند العالم كمال وخير والتفسير بصفة
بها يرجح الفاعل احد مقدوريه من الفعل والترك لا يكشف عن حقيقتها وزعم
الشيخ ان ارادة الشيء نفس كراهة ضده ومنها القدرة وهي صفة تؤثر
وفق الارادة او يكون مبدأ لافعال مختلفة والقوة اعم اذ هي المبدأ للتغير
في آخر من حيث هو آخر مع القصد او بدونه وكل اما مختلفة الآثار او لا
فالاولى القوة الحيوانية والثانية الفلكية والثالثة النباتية والرابعة العنصرية
والقدرة الحادثة مع الفعل لا قبله لامتناع بقاء الاعراض ورد بانها تسمى
تجدد الامثال كالعلم وغيره مما هو قبل الفعل وفاقا قالوا لو لم تتعلق
الا حال الفعل لزم ايجاد الموجود وامتناع التكليف ورد بما سبق وبانه
يكفي في التكليف كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كايمان الكافر
بخلاف خلق الجسم فعلى الاول الممنوع لا يكون قادرا كالزمن والقدرة الواحدة
لا تتعلق بمقدورين والحق ان القدرة التي هي مبدأ الافعال تأثيرا او سببا
عاديا توجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع شرائط التأثير لا تكون
الا معه والعجز قيل ضد القدرة فلا يتعلق الا بالموجود وقيل عدم ملكة
للقطع بان عجز المتحدي انما هو عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركا بين
المعنيين خلاف اللغة والقدرة تضاد الخلق لما ان افعاله بسهولة
وبلا روية وسوية وهل تضاد النوم فيه تردد ومنها اللذة والالم وقد
يفهم من تفسيرهما بادراك الملائم والمنافر من حيث هما كذلك انهما
نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان وبعضهم على

على ان كلا منهما خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل اما حسي او عقلي وهو اقوى
والحسي من الالم سيما اللمسي يسمى وجعا ومنها الصحة والمرض فالصحة ملكة او حالة
تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة والمرض ملكة او حالة مضادة للصحة
او عدم ملكة لها وقد يتسامح بجعلهما من المحسوسات ثم ان اعتبر فيهما سلامة
جميع الافعال كانت بينهما واسطة كما للناقهين والاطفال والمشايخ والا فلا
الثالث الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء للخط والتقعير
والتقبيب للسطح والزوجية والفردية للعدد وكالخلقة اعني مجموع الشكل
واللون الذي بحسبه يوصف بالحسن والقبح وكالزاوية وهي هيئة احاطة
الخطين بالسطح عند الملتقى وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان عند
نقطة معينة ففيه تسامح الرابع الكيفيات الاستعدادية وهي استعداد شديد
على ان ينفعل كالمراضية او لا ينفعل كالمصحاحية المبحث الخامس الاين وهو
الكون في الحيز فان اعتبر حصول جوهر آخر فاما ان يمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق
او لا فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فسكون
او في آخر فحركة فالحصول في اول الحدوث خارج وقيل بل سكون والحق ان حقيقة
الكون في الكل واحد وانما التمايز بالحيثيات حتى ان الواحد بالشخص ربما يكون
اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة والقول بتضاد الاكوان
معناه امتناع اجتماعها عند تميزها في الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المحقق
وهو الحصول بعد الحصول في حيز آخر وما هو الموهوم وهي الحصولات المتعاقبة
على الاستمرار دون الاستقرار والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة
سكون او سكنات وان اشترط فلا وهل هي الحصول الاول او مجموع الحصولين
فيه تردد ثم الحق ان الباطن من اجزاء المتحرك وان الواقف عند هبوب

الريح وعنده بان الماء غالبه ساكن ويبنى التردد في ذلك على التردد في حقيقة
الجزء والحركة وقول الفلاسفة الحركة خروج من القوة الى الفعل على التدريج
او يسيرا يسيرا او لا دفعة يبنى على مذاقه تصور هذه المعاني والموجود منها كون
كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى على الاستمرار واما الحالة المتصلة الممتدة
فوهمية ولا بد له مما منه وما اليه وما فيه وما به وما له وما الزمان ففي الاين ظاهرة
في الوضع كحركة الفلك وفي الكم كالنمو والذبول والتكاثف والتخلخل
وفي الكيف كتسود العنب وتسخن الماء مع الجزم بعدم الكمون فيه او الورود
عليه وتكون بالذات كحركة السفينة وبالعرض كحركة راكبها والمحرك
ان كان خارجا عن المتحرك فقسرية والا فمع القصد والشعور ارادية
وبدونها طبيعية فيدخل فيها حركة النمو والنبض وكذا النفس من حيث الاحتياج
الى مطلقها واما من حيث امكان تغيير جزئياتها عن اوقاتها فارادية وقيل
ان الطبيعة لا تكون الا صاعدة او هابطة فانما هي في البسائط العنصرية
ووحدتها النوعية بوحدة ما فيه وما منه وما اليه والشخصية بوحدة
ما سوى المحرك والجنسية بوحدة ما فيه وتضادها بتضاد ما منه وما اليه كالتسود
والتبيض وكالصعود والهبوط وانقسامها بانقسام الزمان او ما فيه او ما له
ومن لوازم الحركة كيفية متفاوتة تسمى باعتبار الشدة سرعة والضعف بطوءا
وليس هو تخلل السكنات لامتناع عدم الحركة مع خلوص المقتضي وللزوم الانفكاك
في مثل حركتي طوقي الرحى ولزوم زيادة سكنات الطائر على حركاته بالفحص
واجيب بان الحركة بمحض خلق الله تعالى والانفكاك ثم الالتئام جائز وان
الحركات لكونها وجودية متجددة متميزة عن السكنات وان كانت اضعاف
الا انها قالوا لا بد بين كل حركتين مستقيمتين من سكون لان آن الوصول

الوصول غير آن الرجوع فلو لا زمان سكون بينهما لزم تتالي الآنين المستلزم لوجود
الجزء واجيب بانه لا آن بدون الانقطاع وعورض بانه لو لزم لكان بلا سبب
ولا في زمان معين وتوقف الجبل الهابط بملاقاة خردلة صاعدة واجيب بان
السبب عدم علة الحركة ويقع في زمان لا ينقسم فعلا وكخردلة ترجع لمصادمة هواء الجبل
فصل اذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ بقدر الفصل والا سكن
والسكون في الاين بقاء النسب وفي غيره بقاء النوع فضد الحركة وقيل عدم الحركة
عمن من شانه فعدم ملكة ويكون طبيعيا وقسريا وارادي ويتضاد بتضاد ما فيه
كالسكون في المكان الاعلى والاسفل **المبحث السادس** الاضافة هي النسبة المتكررة
ويسمى مضافا حقيقيا والمركب منه ومن المعروض مشهوريا والنسبتان
قد يتوافقان وقد يتخالفان والانعكاس قد يستغنى عن حرف وقد يفتقر
وعروضها قد يكون بصفة في الطرفين او احدهما او لا بصفة ويعرض لكل موجود
ويتكافؤ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهنا وخارجا
قوة وفعلا والجمهور على انه اعتباري والا تسلسل لان الحلول في المحل اضافة لها
حلول ولزم لا تناهي اوصاف كل عدد يجب ما له من الاضافة الى ما عداه وقيل يجب
بان سلب الكل لا يوجب السلب الكلي والتمسك في وجودها بانا نقطع بفوقية السماء
وتحتية الارض وابوة زيد وبنوة عمرو وان لم يوجد باعتبار العقل ضعيف ثم
انها في جنسيها ونوعيها وصنفيتها وشخصيتها وتضادها تابعة للمعروضات
المبحث السابع المتى وهي النسبة الى الزمان او الآن والوضع كون الجسم
بحيث يكون لاجزائه نسبة فيما بينها والى الامور الخارجة عنها **والملك** نسبة الجسم
الى حاصره او بعضه ينتقل بانتقاله **وان يفعل** وهو تأثير الشيء في شيء ما دام سالكا
وان ينفعل تأثره عنه كذلك واما الحاصل بعد الاستقرار فيكون كيفا او وضعا

او غير ذلك **البحث الرابع في الجواهر** الجوهر ان انقسم فجسم والا فجوهر فرد وقالوا
ان كان له الابعاد الثلثة فجسم والا فان كان جزءا له هو به بالفعل فصورة او بالقوة
فمادة واما خارج يتعلق به فنفس او لا فعقل فالجسم عندنا الجوهر القابل للانقسام
فيتناول المؤلف من جزئين فصاعدا وعند المعتزلة ماله طول وعرض وعمق
فيخرج ما يكون تركب اجزائه على سمت او سمتين فقط او يكون عددها اقل من
ادنى ما يتركب منه الجسم اعني ثمانية او ستة او اربعة وعند الفلاسفة الجوهر الذي
يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة ولهم تردد في ان هذا حد او رسم ثم انقسامات
الجسم البسيط متناهية وبالفعل خلافا للفلاسفة وجمهورهم على انه مركب من مادة
بها الانقسام وصورة عليها تتبدل الامتدادات العرضية وبعضهم على انه
بسيط في نفسه كما هو عند الحس لنا ان القابل للقسمة لو كان واحدا لكانت
الوحدة منقسمة والتفريق اعداما وانه لولا الجزء لما كان الجبل اعظم من الخردلة
لكونها غير متناهي الاجزاء ولما تناهى امتداد الجسم لكونه مما لا تناهي من الامتداد
ولما وجد الزمان اصلا اذ لا يوجد منه غير الحاضر اللامنقسم المنطبق على الحركة و
المسافة وايضا النقطة طرف الخط وبها تماس الكرة بسطح مستو وقيام الخط
على الخط فيوجد محلها غير منقسم ضرورة ثم ان الاجزاء متناهية والا لم تقع بين
الطرفين ولم يصل المتحرك الى غاية والسريع الى البطيء وللثاني وجوه الاول
ماسّه الى جهة غير ماسّه الى جهة اخرى الثاني ملاقي الجزئين اما بالاسر فلا حجم
اولا فانقسم الثالث اذا تراصت ثلثة فالوسط ان منع الطرفين من التلاقي
انقسم والا فلا حجم الرابع اذا وقع جزء على ملتقى الجزئين انقسمت الثلثة الخامس
يلزم التفكك في كل جسم قطع البعض منه جزءا اكثر كطوق حجر الرحى وشعبتي
فرجار ذي ثلث شعب وعقب الانسان مع سائر اطرافه حين يدور على نفسه

يدور على نفسه والمعترض مستظهر من الجانبين قالوا واذا لم يكن انفصال
الجسم باجتماع الاجزاء والانفصال بافتراقها فله هوية امتدادية لا تبقى بتبدل
المقادير وهي الجوهر الذي شانه الاتصال وفرض الابعاد فيه ويسمى صورة وهي
لا تبقى بعينها مع الانفصال بل يزول الى هويتين فلا بد من امر قابل للاتصال
والانفصال باق في الحالين وهو المسمى بالهيولى وزعم آخرون ان ذلك الامر
هو الجسم نفسه وما يطرأ عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم
من الامتداد الباقي عند تبدل الابعاد انما هو نفس المقدار المتحفظ بتعاقب
الخصوصيات **فصل** اختلف القائلون بالجزء في انه هل يقبل الحيوة وتوابعها
وهل يمكن وقوع جزء على ملتقى الجزئين وهل يمكن جعل الخط المؤلف
من الاجزاء دائرة وهل له شكل واختلف المثبتون فقيل يشبه الكرة وقيل
المثلث وقيل المربع واتفقوا على انه لا حظ له من الطول والعرض وان جميع
الاجزاء واحدة واختلاف الاجسام انما هو بالاعراض المختلفة بارادة
القادر المختار وقيل باختلاف الاشكال واعلم ان في اثبات الجزء سد طريق
كثير من الاصول الفلسفية وسهولة الامر في كثير من القواعد الاسلامية
فصل زعمت الفلاسفة ان الاجسام انواع مختلفة باختلاف الصور النوعية
التي بها اختلاف الآثار والمتكلمون على انها متماثلة لا تختلف الا بالعوارض
المستندة الى القادر المختار بتماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل منها ما يجوز
على الآخر كخرق السموات وبرودة النار ونحو ذلك ثم انها باقية بحكم الضرورة
وفانية بدلالة النص ولا تخلو عن شكل متناه وعن حيز بحكم الضرورة
ويمتنع خلوه عن العرض وضده كالحركة والسكون وكالاجتماع والافتراق
واستدل على تناهيها بوجوه الاول لو وجد بعد غير متناه لامكن بالضرورة

ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها الموازي له الى مسامتة ويلزم تعين نقطة لاوليتها
لحدوثها لكن كل نقطة تفرض فالمسامتة مع ما فوقها قبل المسامتة معها لان ثمة
نفرض من نقطة خطين كساقي مثلث يكون بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم
من عدم تناهيهما عدم تناهي ما بينهما الثالث تنقص من البعد الغير المتناهي
زراعا ثم نطبق فاما ان يقع بازاء كل زراع زراع فيتساويان او لا فينقطعان
فان قيل ما يلي الجنوب غير ما يلي الشمال فلا يكون عدما والواقف على طرف
العالم اما ان يمكنه مد اليد فثمة بعد او لا فثمة مانع قلنا الاول وهم محض وعدم
امكان مد اليد لعدم الشرط ثم طرف الامتداد من حيث كونه منتهى الاشارة
ومقصد المتحرك بالحصول فيه جهة وباعتبار ما للانسان من الرأس والقدم
والظهر والبطن واليدين نحصر الجهات في الست ولا حصر لها في الحقيقة والطبيعي
الذي لا يتبدل هو العلو والسفل والاجسام محدثة بذواتها وصفاتها و
جمهور الفلاسفة على ان الفلكيات قديمة سوى الجزئي من الحركات والاوضاع
والعنصريات قديمة بموادها وصورها الجسمية نوعا والنوعية جنسا وبعضهم
على ان هناك مادة قديمة هي العناصر او الارض او النار او الماء او الهواء
او البواقي بتلطيف وتكثيف والسماء من دخان يرتفع منه او جوهرة غيرها
او اجسام صغار صلبة كرية او مختلفة الاشكال او نور وظلمة او وحدات
تحيزت فصارت نقطا ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جسما لنا وجوه الاول الجسم
لا يخلو عن العرض الممتنع البقاء وخصوص الحركة والسكون لان كونه في
الحيز ان سبقه كون في ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكلاهما في معرض الزوال
المنافي للقدم فالحركة ظاهر والسكون لان كل جسم قابل للحركة بالاتفاق و
بدلالة التماثل ابتداء وانتهاء قيل لعل لها حركات لا بداية لها وبدوام الكلي تعاقب

بتعاقب جزئياتها الحادثة قلنا يبطل ببرهان التطبيق والتكافؤ وانه لا وجود
للكلي الا في ضمن الجزئي الثاني الجسم محل للحوادث ولا شيء من القديم كذلك
لما سيأتي الثالث ان الجسم اثر المختار ابتداء وانتهاء لما سيأتي من اختيار الواجب
قالوا ان وجد في الازل جميع ما لا بد منه للعالم لزم وجوده فيه وان توقف
على حادث ننقل الكلام اليه ويتسلسل قلنا لعل من جملة ما لا بد منه الارادة التي
شانها الترجيح والتخصيص اي وقت شاء واما حديث قدم المادة والزمان
لاقتضاء حدوثهما تسلسل المواد والازمنة فضعيف لما بين **فصل** قال الحكماء
الجسم ان تألف من اجسام مختلفة الطبائع فمركب والا فبسيط والبسيط اما
فلكي او عنصري والمركب اما ممتزج او غيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق الكل
ويسمى المحدد للجهات وبينوه بانه لا بد لتحديد الجهة الحقيقية كالعلو والسفل
من جسم واحد كري محيط بالكل يتحدد بمحيطه القرب وبمركزه البعد اما الوحدة
فلانه لو تعدد فان احاط البعض تعين المحيط والا تحدد القرب فقط على
ان كون كل منهما في جهة من الآخر يقتضي تقدم تحدد واما الكرية فلان
غير الكري لا يتحدد البعد ولان تركبه او زواله عن الاستدارة يقتضي كون
الجهة قبله لان ذلك بالحركة المستقيمة واما الاحاطة فلان غير المحيط لا يحدد
سوى القرب ولا بد من الاحاطة بالكل لان ما وراء المحاط قد يمتد الاشارة منه فلا يكون
هو المنتهى وزعموا ان المحدد للجهات تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها
وانه يتحرك من المشرق الى المغرب على منطقة تسمى معدل النهار وقطبين
يسميان قطبي العالم وتحته فلك الثوابت ثم فلك زحل ثم المشتري ثم
المريخ ثم الشمس ثم الزهرة ثم العطارد ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمى
منطقة البروج وتقاطع منطقة العالم على نقطتين تسميان نقطتي الاعتدالين

الربيعي والخريفي واما بينهما نقطتي الانقلابين الصيفي والشتوي وانقسم
الفلك بتوهم ستة دوائر متقاطعة على قطبي البروج اثني عشر قسما يسمى كل
منها برجا وتفاصيل ذلك في علم الهيئة **فصل** وعندنا الحق ان الحركات
مستندة الى قدرة المختار والحركة المستقيمة التي بها الخرق والالتيام جائزة
على الافلاك والكواكب سابحة في الافلاك على الوجه الذي يعلمه الله تعالى
قالوا وتحت فلك القمر عنصر النار حار يابس ثم الهواء حار رطب ثم الماء
بارد رطب ثم الارض بارد يابس وينقلب كل الى ما يجاوره وهو الكون
والفساد ومن العناية الالهية انكشاف البعض من الارض لمعاش الحيوانات
والنار طبقة واحدة ولكل من البواقي طبقات والبخار المتصاعد قد يبلغ
الطبقة الزمهريرية من الهواء فيتكاثف سحابا وينزل مطرا وثلجا وبردا
وقد لا يبلغها فيصير ضبابا وينزل صقيعا او طلا وقد يتصاعد مع البخار
دخان فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزيقه ومصاكته صوت هو الرعد ونارية
لطيفة هي البرق او كثيفة هي الصاعقة وقد يتكاثف الادخنة المتصاعدة
بالبرد فينزل فيتموج وهو الريح وما فيهما من الاهوال والاحوال يشهد بانها
ليست الا من عند مرسل الرياح والطين اللزج الكثير اذا انعقد حجرا عظيما وتحجر
اجزاؤه الرخوة باسباب تكون الجبال ولعله تسخينها بانعكاس الشعاع يبقى عليها
الثلوج والانداء فتكون المعادن والسحب والعيون واذا انشقت الارض
بالجزة والادخنة المحتبسة فيها حدثت الزلازل وقد يكون معها نيران واصوات
وربما ينقلب البخار فيها ماء فينشق عيونا جارية او راكدة وربما يفتقر الى كشفه
وهي الابار والقنوات **فصل** اذا اجتمعت العناصر المتصغرة الاجزاء جدا وتفاعلت
بقواها فانكسرت سورة كل من الكيفيات الاربع حدثت كيفية متوسطة

متشابهة في الكل تسمى المزاج فان كان من قوى متساوية المقادير فمعتدل
والا فخارج بكيفية او بكيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية وقد يقال المعتدل
لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذي ينبغي له من الكميات والكيفيات نوعا
او صنفا او شخصا او عضوا لكل بحسب الخارج او الداخل واعدل البقاع بحسب
اوضاع العلويات سكان الاقليم الرابع عند الاكثرين والممتزج ان تحقق فيه مبدا
التغذية والتنمية فاما مع مبدا الحس والحركة وهو الحيوان او لا وهو النبات
والا فالمعدني وهو اما ذائب مع الانطراق كالاجساد السبع او مع الاشتعال
كالكبريت او بدونهما كالزاج واما غير ذائب لفرط الرطوبة كالزيبق او اليبوسة
كالياقوت ويشارك النبات الحيوان في الاحتياج الى قوى طبيعية منها الغاذية
التي تحيل الغذاء الى مشاكلة المغتذي وتخدمها الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
واول مراتب الهضم في المعدة ابتداء من الفم ثم في الكبد ثم في العروق ثم في الاعضاء
ومنها النامية التي تدخل الغذاء في اجزاء الجسم فتزيد في اقطاره بنسبة طبيعية
ومنها المولدة التي تفصل من الغذاء ما يصلح مبدا الشخص آخر من نوع المغتذي
وتفصل الى اجزاء مختلفة وتفيدها الهيئات اللائقة وقد يسند هذا الى اخرى
وتسمى مصورة واضطربوا في ان تعدد هذه القوى بالذات او بالحيثيات وفي
ان الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى ان يتم الشخص ماذا وتحيروا في
كيفية صدور الافعال المتقنة والصور والاشكال الغريبة التي تشاهد في انواع
النبات والحيوان عن القوى الضعيفة والتجاوا اخرا الى الخالق القدير
ويختص الحيوان بقوى نفسانية مدركة او محركة فالمدركة الحواس الظاهرة
والباطنة **فمن** الظاهرة اللمس قوة سارية في البدن بها تدرك الحرارة
والبرودة ونحوهما **والذوق** قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان

بها تدرك الطعوم والشم قوة في زائدتي مقدم الدماغ بها تدرك الروائح بوصول
الهواء لا لانفصال الاجزاء والسمع قوة في عصب باطن الصماخ بها تدرك الاصوات
والبصر قوة في ملتقى العصبتين المجوفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الالوان
والاضواء بالانطباع او خروج الشعاع والكل امارات فللاول ان نور العين
مرئي وانطباع الشبح في المقابل القابل ضروري وان سائر الحواس يأتيها المحسوس
وان صورة الشمس قد تبقى زمانا في عين من اطال النظر اليها ثم اعرض وللثاني ان
الرؤية تتفاوت بتفاوت الشعاع وانه يشاهد في الظلمة انفصال النور
من العين وعند تغميض العين على السراج خطوط شعاعية وعندنا الرؤية
بمحض خلق الله تعالى وما قيل انه يشترط بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور المبصر كونه
كثيفا مضيئا مقابلا او في حكمه بلا حجاب ولا افراط قرب او بعد او صغر او
غلظ ممنوع وكذا دعوى لزومها عند وجود الشرائط ومن الباطنة الحس المشترك
وهي القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات بانتأديه من الطرق بدليل الحكم بالبعض على
البعض ومشاهدة النائم والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القطرة النازلة
خطا والشعلة الجوالة دائرة والخيال التي تحفظ صور المحسوسات بدليل انها تزول
عن الحس المشترك لا بالكلية كما في النسيان بل مع سهولة الاستحضار بادنى
التفات والوهم التي بها ادراك المعاني الجزئية والحافظة لاحكام الوهم والمتصرفة
في الصور والمعاني وتسمى باعتبار استعمال العقل اياها مفكرة والوهم متخيلة ومحل
الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال مؤخره وللمتخيلة البطن
الاوسط وللوهم مقدم البطن الاخير وللحافظة آخره بدليل الاختلال باختلال المحل
والمحركة منها شوقية تبعث على جلب النافع ودفع الضار وتسمى الاولى شهوية
والثانية غضبية ومنها فاعلية تمدد الاعصاب الى جهة مبدأها كما في القبض

كما في القبض او الى خلاف جهته كما في البسط القول في المجردات وفيه فصلان
الفصل الاول في النفس قسمها الى فلكية وانسانية وقد يطلق على مبدأ آثار النبات
او الحيوان وتسمى نفسانية او حيوانية والمعتمد من آراء المتكلمين ان النفس الانسانية
جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل او الاجزاء الاصلية الباقية التي لا تعدم
الحيوة بانتفائها ومن آراء الفلاسفة وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متعلق
في البدن لنا وجوه الاول انا نحكم على الجزئي والمدرك الجزئي منا هو الجسم ليس الا
الثاني ان المشار اليه بانا وهو معنى النفس يوصف باوصاف الجسم الثالث ان
نسبة المجرد الى الابدان على السواء فيجوز ان ينتقل فلا يقطع بان زيدا الآن هو
الذي كان الرابع ظواهر النصوص احتجوا بوجوه الاول انها تعقل ما يكون محلها
ما ليس بمادي ولا ذي وضع ومقدار ولا قابل للانقسام الثاني انها تدرك
ذاتها وآلاتها وادراكاتها ولا يضعف بكثرة الافعال وضعف الاعضاء ولا شيء
من القوة الجسمانية كذلك الثالث ان القوة العاقلة لو كانت في جسم فان كفى
في تعقله حضوره عندها لم ينقطع والا لم يحصل لامتناع تعدد الصور لشيء واحد ثم
النفوس متماثلة لوحدة حدها وقيل متخالفة لاختلاف لوازمها واتفقوا على
ابديتها وقد يتوسل بذلك الى قدمها وكذا باستغنائها عن المحل وقد يستدل
على حدوثها بانه يلزم تعطلها قبل البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها في شغل
شاغل وبانها لو اتحدت امتنع تعددها وان تعددت فتمايزها بالماهية ولوازمها
ينافي التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها يستلزم الدور وبالعوارض المادية
بان يكون قبل كل بدن يستلزم التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع البدن
على التساوي قطعا ولو تعلقت قبل ذلك ببدن آخر لتذكرت بعض احواله
ولا تجتمع نفسان لان تمام المزاج يقتضي حدوث النفس لعموم الفيض وغاية

التناسخية انه لا معطل في الوجود وان شأن النفوس الاستكمال وما ثبت
بالشرع من النسخ والحشر ليس من التناسخ وما يقال ان النفوس الكاملة
تتصل بعالم العقول والمتوسطة باجرام سماوية او اشباح مثالية والناقصة
بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من الاخلاق وتمكث فيها من الهيئات
متدرجة في ذلك الى ان تتخلص من الظلمات فمجرد حكاية ثم الثابت بالشرع
بقاؤها ووافقت الحكماء بناء على استنادها الى القديم استقلالا او بشرط
حادث في الحدوث دون البقاء على ان قوة الفناء بمعنى الامكان الاستعدادي
يفتقر الى محل فصل مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة بها وعليها والآلة لها
السمع والابصار وعند الفلاسفة الحواس للقطع بان الابصار للباصرة وآفتها
آفة له وما يمتنع ارتسامه في المجرد كثيرا ما يتخيل والقول بانها لا تدرك الجزئيات
بالذات بل بالآلات يرفع النزاع الا انه يقتضي ان يبقى ادراك الجزئيات
عند فقد الآلات والشريعة بخلافه فصل قوة النفس باعتبار تأثرها عن المبدأ
للاستكمال تسمى عقلا نظريا ومراتبه اربع العقل الهيولاني الذي شأنه الاستعداد
المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظريات بحصول الضروريات والعقل بالفعل
الذي له التمكن من استحضار النظريات من غير تجشم كسب جديد والعقل المستفاد
الذي هو حضور النظريات عند مشاهدة وباعتبار تأثيرها في البدن للتكميل تسمى
عقلا عمليا وهي قوة التصرف والاستنباط وانتظام امر المعاش والمعاد ويتفرع
على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما هي بقدر الطاقة البشرية
وعلى الثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام بالامور على ما ينبغي كذلك ومن ههنا
يقال ان الحكمة اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق باختيارنا
فان تعلقت باصلاح الشخص فتهذيب الاخلاق او اهل المنزل فتدبير المنزل او المدينة

او المدينة فسياسة المدن واصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية
وهي العفة والغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها العدالة ولكل
طرفا افراط وتفريط هما رذيلة فللعفة الخمود والفجور وللشجاعة التهور والجبن
وللحكمة الجربزة والغباوة الفصل الثاني في العقل احتجوا على وجوده بان
اول المخلوقات لا يكون جسما لكثرته ولا هيولى او صورة للزوم فاعلية احدهما
للآخر ولا عرضا لافتقاره الى غير فاعله ولا نفسا لانه لا يستقل بايجاد ما بعده
وبان علة اول الاجسام لا بد ان تشتمل على كثرة لئلا يتعدد اثر الواحد وان تستغني
في ذاته وفعله عن الجسمية لئلا يفضي الى تقدم الشيء على نفسه وبان دوام حركات
الافلاك ليس الا لنيل تشبه دائم بغير مستقر بمعقول كامل بالفعل لا يتناهى كمالاته
واللازم لانقطاع او طلب المحال وليس هو الواجب والا لم تختلف الحركات
فتعين العقل وزعموا انها لا تكون اقل من عشرة والعاشر هو المدبر للعالم
العناصر وانها ازلية منحصرة انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها عاقلة لذواتها
ولسائر المجردات وجميع الكليات وانها مبادي للنفوس والاجسام ويصدر عن الاول
باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوبه بالغير نفس وباعتبار امكانه جسم وزعموا
ان الملائكة هم العقول المجردة والنفوس الفلكية والجن ارواح مجردة لها
تصرف في العنصريات والشيطان هي القوة المتخيلة وان لكل فلك روحا
كليا ينشعب منه ارواح كثيرة والمدبر لامر العرش يسمى بالنفس الفلكية ولكل
من انواع الكائنات روح يدبر امره يسمى بالطباع التام وعندنا الملائكة
اجسام لطيفة تتشكل باشكال مختلفة شأنهم الخير والطاعة والعلم والقدرة
على الاعمال الشاقة والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصي والشياطين
شأنهم الشر والاغواء ولا يمتنع ظهور الكل على بعض الابصار في بعض الاحوال

وعلى الكلام في كل باب اعراضا عنه لحذفه الاطناب والله الهادي بطريق الصواب
الباب الخامس في الالهيات وفيه فصول **الفصل الاول** في الذات لابد
للممكنات من واجب وللحدثات من قديم قطعا للدور والتسلسل وقد شاع في
الكتاب الالهي الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانفس ذواتها وصفاتها
لامكانها او حدوثها لانه الظاهر في نظر الكل النافع للجمهور والاستكثار منه ربما
يفضي الى اليقين والحدس والتأمل الى ان الصانع بمثل هذا لا يكون الا غنيا
مطلقا موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال ثم الحق ان ذات الواجب
يخالف سائر الذوات لئلا يلزم وجوب الممكن او امكان الواجب وان كونه
ازليا ابديا غني عن البيان **الفصل الثاني** في التنزيهات الواجب لذاته
لا جزء له والا لامكن ولا تعدد افراد لان ما به الامتياز اما نفس الماهية
الواجبة او جزؤها او لازمها فلا تعدد او منفصل فلا وجوب ولان في وقوع
ما قصده الواجبان اما بهما فلا استقلال او بكل منهما فتوارد او باحدهما فترجيح
بلا مرجح ولان احدهما ان لم يتمكن من ضد ما قصده الآخر عجز وان تمكن فان وقعا
لزم اجتماع الضدين والا لزم عجزهما او عجز احدهما مع ارتفاع مثل الحركة والسكون
ولزوم الترجيح بلا مرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور فالتوارد والا فالتمانع
وفي النصوص القطعية كثرة وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة
الى دليل التمانع والمشركون هم الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس
بأهرمن ويزدان والمثبتون للولد وعبدة الاصنام لاستلزام استحقاق المعبودية الوجوب
واما القائلون بقدم الصفات وخلق الحيوان لافعاله والشيطان للقبائح والعقول
والنفوس والاجسام والافلاك بما في عالم العناصر فيبالغون في التوحيد لان
القول بتعدد الذوات القديمة الموجدة لذوات مستقلة خطب هائل والواجب

والواجب ليس بجسم ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
وامكان الواجب لان المتحيز يحتاج الى الحيز دون العكس ولا جوهر لامكانه
ولو اريد به القائم بنفسه وبالجسم الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا والقول
بانه جسم على صورة انسان او غيره وفي جهة العلو مماسا للعرش او محاذيا له
تمسكا بان كل موجود جسم او جسماني ومتحيز او حال فيه ومتصل بالعالم او منفصل
جهالة والنصوص متأولة ولا يتحد لما سبق وللزوم الانقلاب او اجتماع
الوجوب والامكان ولا يحل لامتناع الاحتياج والتحيز وحكي الحلول والاتحاد
عن النصارى في حق عيسى عليه السلام وعن بعض الغلاة في حق ائمتهم
ويمتنع اتصافه بحادث لانه تغير ولانه يمتنع في الازل فيلزم الانقلاب
ويوجب زوال ضده فيلزم عدم الخلو عن الحادث واما الاتصاف بما له تعلق
حادث وبما يتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من التنازع
فيه **الفصل الثالث** في الصفات الوجودية وهي زائدة على الذات اذ لا يعقل
من العالم الا من له علم وهكذا ولو كان علمه ذاته لما افاد حمله ولم يتميز الصفات
ولم يفتقر الى الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات وقال المعتزلة فيه
استكمال بالغير وتعليل العالمية بالعلم مع انها واجبة وتكثير للقدماء قلنا الصفة
لا عين ولا غير ولو سلم فلا نسلم استحالة الاستكمال بمعنى ثبوت صفة الكمال له
والواجب بمعنى اللازم قد يعلل بانه ناشئ من الذات والكفر تعدد الذوات
القديمة كما لزم النصارى قالوا في بقاء الصفات قيام المعنى بالمعنى قلنا
المستحيل قيام العرض بالعرض والمعنى اعم ولو سلم ففي باقية ببقاء الذات او بقاؤها
عينها قالوا فيماثل قدرته وعلمه قدرة الشاهد وعلمه فلا يختلف آثارهما قلنا
ممنوع **فمنها** القدرة لاستناد الحوادث اليه وفاقا ولاستلزام ارتفاع ما ثبت

بالايجاب ارتفاع الموجب ولامتناع استناد مواضع الكواكب والاقطاب
واختلاف الاعضاء والاشكال الى غير المختار وقد يتمسك بالادلة السمعية
من الاجماع وغيره وبان القدرة وغيرها صفات كمال واضدادها سمات
نقص وبان اتقان العالم وانتظامه لا يتصور الا من قادر وتمسك المخالف
بان تعلق القدرة لا يكون الا لمرجح ويتسلسل وبانه اما قديم فيكون الاثر قديما
او حادث فيتسلسل الحوادث وبان الاثر انما يصدر بعد تمام الشروط لا اختيار
وبان اثر المختار ان كان اولى لزم الاستكمال والا فالعبث وبانه ان امتنع
في الازل لزم الانقلاب او امكن فاستناد الازلي الى المختار وبانه اما معلوم
الوجود فيجب او العدم فيمتنع فلا يكون مقدورا واجيب بان المرجح تعلق الارادة
لذاتها فلا تسلسل وبانه يجوز تعلق الارادة في الازل بايجاده في وقته والوجوب
بالاختيار لا ينافي الاختيار وقيل الاولى في نفسه او للغير لا يكون عبثا والحادث ممكن
في الازل لذاته ممتنع لكونه اثر المختار وبعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير منقطعة
ولا مقصورة على بعض الممكنات لان المقتضي للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية
هو الامكان فالله على كل شيء قدير وخالف بعض المعتزلة في القبائح والبعض
في مقدور العبد والبعض في مثله وبالجملة فالكل مستند اليه ابتداء عندنا واعم
من ان يكون ابتداء او بواسطة عند غيرنا وبلا اختيار ابتداء او بواسطة
عند الفلاسفة ومنها العلم لاستناد العالم مع احكامه وانتظامه اليه ولكونه
قادرا مختارا واثباته بالسمع دور بخلاف مثل القدرة والكلام وعلمه لا ينقطع
ولا يقتصر بمثل ما مر وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم الاثنينية او بالعلم للزوم
لا تناهي الصفات او بغير المتناهي لاستحالة وجوده او بالمعدوم لانه نفي محض
والفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها ورد بان من الجزئي ما لا يتغير وان

وان تغير الاضافات لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم
معه ثم بعده وهذا ما قيل ان علم الباري بان الشيء سيوجد هو نفس علمه بانه
وجد وبالجملة فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم كما لا يتكثر بكثرته بمنزلة مرآة تنكشف
بها الصور وهذا انما يصح اذا لم يجعل نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة ومنها الارادة
وهي صفة بها تخصص احد طرفي المقدور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لا يوجب قدم المراد
والقول بانها حادثة قائمة بذاتها ضروري البطلان وبانها العلم بالنظام الاكمل وكون
القادر غير مكره ولا ساه او العلم في فعله والامر في فعل غيره او الداعية بمعنى العلم
بنفع زائد في الفعل نفي لها هو معنى الارادة المعلوم لكل منصف وقد دل عليه النصوص
واستلزامه الفعل بالاختيار ومنها الحيوة والسمع والبصر لدلالة النصوص القاطعة
واجماع الانبياء بل جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فتثبت صفات
ثلثة قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر وما يقال انها اعتدال المزاج وتأثر
الحاسة ممنوع وكذا كونهما مجرد العلم بالمسموعات والمبصرات واما الشم والذوق
واللمس فلم يرد به الشرع ولم يجوزه العقل لكن المذهب انه يدرك متعلقاتها
ومنها الكلام لشهادة الانبياء عليهم السلام مع عدم توقف دلالة المعجزة على
الكلام ليدور ولان ضده في الحي نقص وهو عندنا صفة ازلية منافية للسكوت
والآفة يدل عليها بالعبارة والكتابة وجمهور الفرق على ان المعقول من الكلام
هو الحسي دون النفسي ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه ضروري لكونه
مرتب الاجزاء ممتنع البقاء وعند المعتزلة هو حادث في جسم ما ومعنى تكلم الباري
خلقه فيه لنا ان معنى المتكلم من قام به الكلام ولا يتصور اللفظي فتعين المعنى والقول
بان النظم قد يكون دفعي الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ وبالطابع وهم وايضا كل من
يامر وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى غير العلم والارادة يدل عليه بالعبارة او الكتابة

وقد شاع عند اهل اللسان اطلاق الكلام عليه ولا نزاع في انه يقال بالاشتراك
او المجاز المشهور على النظم المخصوص المسموع لاجزائه الدال على كلامه القديم بل لانه انشاه
برقومه في اللوح او بحروفه في الملك ويخص العربي منه باسم القرآن وهو المتعارف
عند العامة وفي علم الاصول واليه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل المنزل والعربي
والمقروء والمسموع والمتحدى به ونحو ذلك قالوا الاخبار بالماضي في الازل كذب
والامر والنهي سفه او عبث واجيب بانه انما يصير احد الاقسام فيما لا يزال مع
انه يكفي مخاطب معقول والتحقيق انه طلب ممن سيوجد هذا والمذهب انه واحد في
الازل يتكثر بحسب التعلق اذ لم يرد السمع بالتعدد واثبت الشيخ البقاء صفة
لان الباقي بلا بقاء كالعالم بلا علم ورد بانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام
في بقاء البقاء وبعض الفقهاء التكوين لانه خالق اجماعا ومدح به نفسه بكلام
ازلي فيلزم صفة ازلية وهو المعنى بقول الكل انه يكون الاشياء في اوقاتها
بكلمة ازلية هي كن ولا يلزم من قدمه قدم المكون كالعلم والقدرة والحق انه
معنى اضافي يعقل من تعلق المؤثر وليس سوى تعلق القدرة والارادة والتمدح
في الازل بالخالقية مثل التمدح بانه يسبح له ما في السموات اي هو بحيث له ذلك فيما
لا يزال وما قيل ان التكوين هو المكون معناه ان المفهوم من اطلاق الخلق
هو المخلوق وان الحاصل من التأثير هو الاثر لا غير واما سائر ما يطلق عليه تعالى
فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد والوجه والعين مجازات
وتمثيلات **الفصل الرابع** في احواله الحق انه يصح ان يرى بمعنى حصول الحالة
الادراكية الحاصلة عند النظر الى القمر من جهة ولا مقابلة ويحصل ذلك للمؤمنين
في الجنة اما الصحة فلان موسى عليه السلام طلب الرؤية والله سبحانه وتعالى
علقها على الممكن في نفسه وهو استقرار الجبل والقول بانه انما طلب العلم الضروري

الضروري او رؤية آية او لاجل القوم او لزيادة الطمانينة بسماع الامتناع
ظاهر البطلان وقد يستدل بان متعلق الرؤية المشتركة بين الجوهر والعرض
ليس الا الوجود المشترك بينهما وبين الواجب لما مر لان الحدوث والامكان عدمي مع اشتراك
المعدوم فيه وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقا لها ضروري وجواز رؤية كل
موجود حتى الاصوات والطعوم والروائح والعلوم ملتزم وان استبعد فان قيل
الواحد النوعي قد يعلل بالمختلف قلنا الكلام في المتعلق والرؤية قد تتعلق بالشيء من
غير ان يدرك جوهريته او عرضيته فضلا عن خصوصيته واما الوقوع فلقوله تعالى
ناضرة الى ربها ناظرة ولم يعهد استعمال نظر اليه الا في الرؤية وحمل النظر على
الانتظار والى على النعمة تعسف وقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقوله
للذين احسنوا الحسنى وزيادة ولقوله عليه السلام انكم سترون ربكم كما ترون
هذا القمر وقوله عليه السلام فينظرون الى وجه الله تعالى والمخالف يدعي اقتضاءها
المقابلة ودوامها عند حصول الشرائط وكلاهما ممنوع والعمدة قوله تعالى لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار لظهور ان المعنى على عموم السلب ورد بعد تسليم
الادراك هو الرؤية او اعم منها بانه لا عموم في الاشخاص ولا الاوقات واما قوله تعالى
لن تراني فليست للتأبيد ولا لعموم الاوقات واما استعظام سؤال الرؤية فلتعنتهم
وطلبهم في الدنيا **فصل** الجمهور على انه لا يعلم من الله الا الوجود والصفات والسلوب
والاضافات **الفصل الخامس** في افعاله وفيه مباحث **المبحث الاول** هو موجد فعل العبد
هو الله تعالى وانما للعبد الكسب وهو امر اضافي يجب من العبد ولا يوجب وجود
المقدور بل اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين احد الطرفين وترجيحه وصرف القدرة
وعند المعتزلة الموجد هو العبد واطلقوا لفظ الخلق ولزمهم كون كل حيوان خالقا
وقد قال الله تعالى خالق كل شيء خلق كل شيء انا كل شيء خلقناه والله خلقكم وما تعملون

هو الله الخالق فعال لما يريد كل من عند الله كتب في قلوبهم الايمان انه هو اضحك
وابكى وقد تواتر من النبي عليه السلام ما يشعر بان كل كائن بتقدير الله ومشيئته ولو كان
فعل العبد بقدرته لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما
بتفاصيله ولكان متمكنا من تركه مع ترجيح الفعل بمرجح لا يكون منه ويجب عنده الفعل
ومع ان معلوم الله هو وقوعه وقد يستدل بانه لو قدر على فعل لقدر على اعادته وعلى
مثله وعلى خلق الاجسام ولكان فعله كخلق الايمان احسن من فعل الباري تعالى
كخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر عليه واما المعتزلة فمنهم من ادعى
الضرورة لان كل احد يفرق بين حركة سقوطه وصعوده ويجد تصرفاته بحسب دواعيه
وقصوده ويقطع بان ما يطلبه او ينهى عنه او يتمناه او يتعجب منه انما هو فعل كله
والجواب ان ذلك لا يفيد كونه بخلقه وايجاده بل كونه متعلق قدرته وارادته واقعا
على وفق قصده ودواعيه ومنهم من احتج عقلا بانه لولا استقلال العبد لبطل المدح
والذم والامر والنهي والثواب والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك
وبان من افعال العبد قبائح لا يجوز ان يخلقه الحكيم كالظلم والشرك وسائر
المعاصي وبانه يوجب اتصاف الباري تعالى بما لا ينبغي كالكافر والظالم والاكل
والقاعد ونحو ذلك ورد بان الكسب وتعلق القدرة والارادة كاف والا
فلا نزاع في الوجوب والامتناع بناء على المرجح الموجب والعلم الازلي والقبيح
فعل القبيح لا خلقه الا يرى انه خلق اصل جميع القبائح وهو الشيطان والفاعل
من قام به الفعل لا من اوجده في محل آخر وسمعا الآيات الواردة في اسناد الافعال
الى العباد سيما ما ينبئ عن معنى الايجاد مثل من عمل صالحا ما تفعلون من خير تبارك الله
احسن الخالقين وفي انه لا مانع من الايمان والطاعة ولا الجاء على الكفر والمعصية
مثل وما منع الناس ان يؤمنوا ما لهم لا يؤمنون كيف تكفرون وعلى تعليق افعال العباد

العباد بمشيئتهم اعملوا ما شئتم فمن شاء فليؤمن والجواب ان بعضها غير
المتنازع والبعض مأول جمعا بين الادلة ومشيئة العبد ليست الا بمشيئة
الله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله والحق انه لا جبر ولا تفويض
ولكن امر بين امرين اذ المبادي القريبة على الاختيار والبعيدة على الاضطرار والانسان
مضطر في صورة مختار وافعاله بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء
او بتوسط موجب والرضا انما يجب بالقضاء دون المقضي وعند المعتزلة
لا يصح الا بمعنى الاعلام والكتبة او بمعنى الالزام في الواجبات خاصة ثم لخلاف
في ذم القدرية وسموا بذلك لفرط اشتغالهم بنفي القدرة وما قالوا ان المثبت
اولى بان ينسب اليه مردود بقوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وقوله
عليه السلام اذا قامت القيامة نادى مناد اين خصماء الله فيقوم القدرية
وبان من يضيف القدر الى نفسه اولى بالنسبة **المبحث الثاني** النصوص ناطقة
بان الكل بمشيئة الله تعالى اكثر من ان يحصى حتى صار بمنزلة المثل ما شاء الله تعالى
كان وما لم يشأ لم يكن لا وقد ثبت انه خالق للكل فيريده وعالم بعدم وقوع ما لم يقع
فكيف يريده والمعتزلة جزموا بانه لا يريد القبيح بل اضدادها وان لم يقع فجعلوا
اكثر ما يجري في ملكه خلاف مراده تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على
ما اريد ظلم وان الامر بما لا يراد والنهي عما يراد سفه وان الارادة تستلزم
الامر والرضاء والمحبة والكل فاسد واما الرد على الذين قالوا لو شاء الله
ما اشركنا ولا آباؤنا فلقصد الاستهزاء وجعل ذلك عذرا لهم ولذا جعلهم مكذبين
لا كاذبين وحكم بانه لو شاء لهديكم اجمعين واما قوله تعالى كل ذلك كان سيئه
عند ربك مكروها بين الناس ومجاري العادات **المبحث الثالث** الحسن والقبح
بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب في حكم الله تعالى بالشرع وقوله

ولقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولانه لو كان لذات الفعل لما
تخلف عنه ولان العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم ينفي عدم الاستقلال
وقالت المعتزلة بل العقل لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروري ولان
العاقل عند التساوي يؤثر الصدق والانقاذ للغريق على الكذب والاهلاك
ولانه لو لم يقبح اظهار المعجزة على يد الكاذب لم يثبت النبوة والجواب عن الاول
المنع بالمعنى المتنازع عند التساوي في الحقيقة وعن الثاني ان الفعل عند التساوي
في الحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من القطعيات العادية وقد تمسك
بان من عرفه بذاته وصفاته ثم اصر على الشرك ونسب كل نقص اليه علم قطعا
انه في موضع العقاب قلنا لما علم من تقرير الشرائع وبانه لو كان بالشرع لزم افحام
الانبياء وقد مر **المبحث الرابع** لا خلاف في عدم التكليف بما يمتنع لذاته كجمع
النقيضين وفي وقوع التكليف بالممتنع لسابق علم او اخبار بانه لا يقع وانما
الخلاف فيما امكن ولم يقع متعلقا لقدرة العبد اصلا كخلق الجسم او عادة
كالصعود الى السماء فعندنا يجوز لعدم القبح العقلي ولا يقع لقوله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وعند المعتزلة لا يجوز لكونه سفها ومنا من ذهب الى
ان تكليف ابي لهب بان يصدق بجميع ما جاء به النبي عليه السلام ومن جملته انه
لا يصدقه اصلا تكليف بجمع النقيضين واجيب بانه انما كلف بتحصيل الايمان
وهو ممكن في نفسه ممتنع لسابق العلم والاخبار **المبحث الخامس** تعليل بعض
افعاله بالاغراض ثابت بالنص والاجماع وعليه مبنى القياس فالاقرب حمل
الخلاف على لزوم ذلك وعمومه كما يشهد به استدلالهم بانه لا بد من الانتهاء
الى ما لا يكون لغرض قطعا للتسلسل وبانه لا يعقل في تخليد الكفار نفع لاحد
وذهب المعتزلة الى ان الغرض من التكليف التعريض للثواب بدليل

مثل قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات ولان الاضرار بدون استحقاق
ومنفعة ظلم فيكون التعويض للمنفعة من الجهة الحسنة ورد بان المترتب قد يكون
فضلا من الله تعالى وبانه المالك فلا ظلم منه اصلا ثم لو سلم لزوم الغرض فيجوز ان يكون
هو الابتلاء او الشكر او حفظ النظام او نحو ذلك مما لا يعلمه وبالجملة لا يعقل استحقاق
النعيم الدائم بمجرد كلمة التوحيد والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر
المبحث السادس قد ورد في الكتاب والسنة نسبة الهداية والاضلال
والطبع والختم على قلوب الكفرة الى الله تعالى فعندنا معنى خلق الاهتداء والضلال
لانه الخالق وحده وعند المعتزلة الهداية الدلالة الموصلة الى البغية او
البيان بنصب الادلة او منح الالطاف والاضلال منع الالطاف لعلمه بانها
لا تجدي او الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق والعصمة فعندنا خلق
قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية وقيل العصمة ان لا يخلق الذنب
وقيل خاصية يمتنع صدور الذنب عنه وعند المعتزلة اللطف ما يختار المكلف
عنده الطاعة او يقرب منها مع تمكنه ويسميان المحصل والمقرب والتوفيق اللطف
المحصل للواجب والخذلان منع اللطف والعصمة اللطف المحصل لترك القبيح
فصل الاجل الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حيوة الحيوان فيه وهو واحد
والمقتول ميت باجله الا ان موته مما خلقه الله تعالى عقيب فعل العبد بطريق
جري العادة ووجوب الجزاء على القاتل لما اكتسبه من الفعل وارتكبه من المنهي
ومعنى زيادة البركة في العمر كثرة الخير للنصوص القاطعة على انه لا تقدم ولا تأخر عن
الاجل **فصل** الرزق ما ساقه الله تعالى الى الحيوان فانتفع به فكل يستوفي رزقه
فلا يأكل احد رزق آخر وقيل ما ينتفع به وقد يخص بالمأكول وقيد المعتزلة
بان لا يكون لاحد منعه فيخرج الحرام فلا يكون من لم يأكل الا الحرام مرزوقا وقد

وقد ورد النصوص على ضمانه الارزاق فصل السعر تقدير ما يباع به الشيء
ويكون غلاء او رخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله تعالى وحده
المبحث السابع المعتزلة اوجبوا على الله تعالى امورا وتحيروا في معنى الوجوب
فمنها اللطف لان منعه نقض للغرض وتفويت او تحصيل للمعصية ولان الواجب
لا يتم الا به قلنا فيجب ان لا يبقى كافر ولا فاسق ولا يخلو عصر عن الانبياء
والاولياء ومنها العوض اي النفع الخالي عن التعظيم في مقابلة الالم ونحوه
لان تركه ظلم واختلفوا في وجوب كونه في الآخرة وفي حبوطه بالذنوب وفي
ان اعواض الكفار والفساق وغير العاقل كالصبيان والبهائم يكون
في الدنيا ام في الآخرة وان البهائم هل تدخل الجنة وهل يخلق فيها العلم ومنها
الاصلح للعباد في الدين والآخرة ايضا ولا خلاف في الاقدار والتمكين لان تركه
بخل وسفه قلنا فيلزم ان لا يخلق الكافر الفقير المبتلى وان لا يخلد الكافر
وان لا يميت الحسن ولا يبقي المسيء سيما ابليس وان لا يحسن الدعاء لدفع البلاء
الى غير ذلك من المفاسد الفصل السادس تغاير الاسم والمسمى والتسمية
ضروري وما قيل ان الاسم نفس المسمى والتسمية غيرها اريد بالاسم المدلول
وليس النزاع في اسم فتمسك الفريقين بمثل سبح اسم ربك ولله الاسماء
الحسنى ليس على المتنازع ومعنى الخلاف ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى
كما في زيد كاتب او نفس اللفظ كما في زيد مكتوب واذا اتصف الباري بمعنى
لم يرد اذن ولا منع به ولا بمرادفه وكان مشعرا بالجلالة هل يجوز اطلاقه عليه
منعه الجمهور ولم يجز مثل العارف والفطن لايهام الاخلال ولا مثل الحارث
والزارع لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة اسماء الله تعالى باعتبار الصفات
والافعال والسلوب والاضافات وامتناع ما يكون بسبب الجزء او الكل ثبوت

ثبوت ما هو باعتبار نفس الذات وهو لفظة الله تعالى وان كان الاله اسما
للمعبود ولا ينحصر اسماؤه في التسعة والتسعين والحديث بعد دلالة اسم العدد
على نفي الزيادة محمول على ان من احصاها دخل الجنة في موقع الوصف الباب السادس
في السمعيات وفيه فصول الفصل الاول النبي انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي
اليه وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب خاص والبعثة لطف من الله
وفضل تتضمن مصالح كمعاضدة العقل ومعاونته ودفع الاحتمال وبيان المبهم
ويوفقها المبعوث بنصب الادلة او العلم الضروري ومنافع التكليف اكثر من
ان يحصى من مضاره وان خفيت تفاصيل البعض على البعض كهيئات
الصلوة والحج ونحوهما وطريق ثبوتها المعجزة وهو امر خارق للعادة
مقرون بالتحدي وقيل امر قصد به اظهار صدق من ادعى النبوة على وفق
الدعوى ووجه دلالتها انها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول الدليل على انه
رسول هذا الملك ان يقوم عن سريره ثلاثا ففعل فانه يحصل به العلم
ضرورة ولا يقدح فيه احتمال ان يكون ذلك لخاصية فيه او اطلاع منه
على خاصية او وضع فلكي او يكون من ملك او جن او ابتداء عادة او ترك
المعارضة او نقلها لمانع او مسوقا لا لغرض تصديقه بل لاجابة الدعوة او
معجزة لنبي آخر الى غير ذلك فان الاحتمالات العقلية لا تنافي العلوم القطعية
العادية على ان الكلام فيما ثبت العجز عن المعارضة قطعا مع فرط الاهتمام وانه
لا مؤثر فيه سوى الله تعالى وحصول التصديق لا يتوقف على كونه غرضا ولا على
كون الباعث صادقا ليرد وربما على انه يمتنع على ان اظهار المعجزة على يد الكاذب
قطعي الانتفاء وان جوزه البعض الفصل الثاني محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانه ادعى الرسالة واظهر المعجزة لانه اتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب

مع كثرتهم وشهرتهم بالعصبية ولم يطعنوا فيه مع حذاقتهم وعداوتهم ونسبوه لكمال
حسنه الى السحر فالمطاعن مدفوعة اجمالا والتفصيل في المقاصد وبحثهم كان من فصاحته
لان عدم المعارضة مع سهولتها فبطل القول بالصرفة على ان نقصان البلاغة
ادخل في الصرفة ولانه اخبر عن المغيبات كقصص الانبياء وغيرهم وكقوله تعالى
وعدكم الله مغانم كثيرة الم غلبت الروم سيهزم الجمع لتدخلن المسجد الحرام
وكما قال لعلي رضي الله عنه تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين
ولعمار ستقتلك الفئة الباغية الى غير ذلك ولانه ظهرت منه امور خارجة عن
العادة كولادته مختونا مسرورا مع خاتم النبوة مبصرا من خلفه وكونه غاية
في صفات الكمال مستجاب الدعوة وكسر الاوثان وسقوط شرف قصور الاكاسرة
واظلال السحاب عليه وانشقاق القمر وانقلاب الشجر وتسليم الحجر وحنين الجذع
وشكاية الناقة وتسبيح الحصا وغير ذلك ومن الشواهد نصوص التورية
والانجيل والزبور ومن الاقناعيات لاهل الانصاف ما اجتمع فيه من الكمالات
وما اشتمل في كل باب وظهورها على سائر الاديان مع قلة الاعوان وغاية
تشبث المنكرين الطعن في النسخ مطلقا وقد بين في موضعه ولدين موسى خاصة
تمسكا بشيء ما تمسكوا به ابدا وهو افتراء او عبارة عن طول الزمان ثم
النص والاجماع على انه مبعوث الى الناس كافة بل الى الثقلين وانه لا نبي بعده
ولا نسخ لشريعته وانه افضل الانبياء وانه خير الامم واختلفوا في الافضل بعده
فقيل آدم عليه السلام وقيل ابراهيم عليه السلام وقيل موسى عليه السلام وقيل عيسى عم
ودل الكتاب على معراجه الى المسجد الاقصى واجماع القرن الثاني على انه في اليقظة
وبالجسد والخبر المستفيض على كونه الى السماء وخبر الواحد الى الجنة او العرش او طرف
العالم **الفصل الثالث** من شرائط النبوة المذكورة وكمال العقل وقوة

الرأي والسلامة عما ينفر عنه الطباع السليمة والتخلق بالمروة وحكمة البعثة ثم
المختار ان الانبياء معصومون عما ينافي مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن
الكفر وعن تعمد الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة
وتعمد غير المنفردة عن سهو الكبيرة وذلك لئلا يلزم ما هو منتف قطعا كحرمة
اتباعهم ورد شهادتهم ووجوب زجرهم واستحقاقهم العذاب والذم وعدم
نيلهم عهد النبوة ونحو ذلك وما نقل من ذنبهم فما صح منه فعلى السهو وترك الاولى
او ما قبل البعثة والاولى ان لا يحصر عددهم وان ورد في الحديث ان عدد الانبياء
مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر اخذا
بقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص والجمهور على عصمة الملائكة
لقوله تعالى وهم لا يستكبرون ويخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون
ويسبحون الليل والنهار لا يفترون احتج المخالف بقصة ابليس مع كونه
من الملائكة وبقدحهم في آدم واستبعادهم جعله خليفة ورد بان ابليس من الجن
وعده من الملائكة تغليب وان قصدهم التعجب والاستفسار عن حكمة استخلاف
من لا يليق مع وجود اللائق واما تعذيب هاروت وماروت فمعاتبة
ولم يكن منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتاثيره بل تعليم مع تنبيه وتحذير وذلك
ابتلاء ثم جمهور اصحابنا والشيعة على ان الانبياء افضل من الملائكة وبالغ بعضهم
حتى فضل خواص البشر على خواص الملائكة وعوامهم على عوامهم اما عقلا فان
اكتساب الكمال والمواظبة على الطاعة مع الشواغل ادخل في استحقاق
الثواب واما سمعا فلقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم
وآل عمران على العالمين ومن جملتهم الملائكة ولانه امرهم بالسجود لآدم تعظيما
وتكرمة وآدم بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار فضله احتج المخالف بانها نصفة

بالكمالات العلمية والعملية بالفعل قوية على الافعال العجيبة مطلعة على اسرار
الغيب سابقة على انواع الخير منزهة عن الشرور والقبائح احوالهم واعمالهم ادوم
واقوم وعن الاختلاف والاستكبار اسلم وبقوله تعالى قل لا اقول لكم عندي
خزائن الله ولا اعلم الغيب ولا اقول لكم اني ملك وقوله تعالى ما نهيكما ربكما
عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين وقوله تعالى علمه شديد القوى والعلم افضل
وقوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون والاول
معارض لما مر وتاويل البواقي في كتب التفسير واما اطراد تقديم ذكرهم على ذكر
الانبياء فيجوز ان يكون لتقدمهم في الوجود او في قوة الايمان بهم لخفاء امرهم

فصل ومن خوارق العادة كرامة الاولياء وتفارق المعجزة بالخلو عن دعوى
النبوة فلا يوجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات النبوة بل يفيد
زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتفارق
السحر بانها لا تجري فيه التعلم والتعليم ولا تاتي المعارضة ولا تجامع شرة النفس
ولا تكون بمباشرة الاعمال المخصوصة وكلاهما واقع كقصة مريم واصف واصحاب
الكهف وما تواتر من كثير من الصلحاء وكقوله تعالى يعلمون الناس السحر الاية
ولما ثبت من انه سحر النبي وعائشة وابن عمر رضي الله عنهما ولا دلالة لقوله تعالى
يخيل اليه من سحرهم على انه لا حقيقة له والاصابة بالعين قد ثبت تجري المشاهدات
وفيها نزلت وان يكاد الذين كفروا الاية وفي جواز الاستعانة بالرقى
والعوذ وجواز تعليق التمائم خلاف **فصل** والولي لا يبلغ درجة النبي ولا يسقط
عنه التكليف ولا تكون الولاية افضل من النبوة واما ولاية النبي فقيل افضل
لما فيها من معنى القرب والاختصاص وقيل بل نبوته لما فيها من الوساطة
بين الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف مشاهدة الملك الفصل

الفصل الرابع في المعاد يجوز اعادة المعدوم لان الامكان ذاتي لا يزول بحسب
الاوقات على ان الوجود الاول ربما افاد المادة الباقية زيادة استعداد
لوجود ذلك احتج المنكرون بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه
لا يبقى فرق بين المبدا والمعاد ولا عادة الوقت ايضا ويتخلل العدم بين الشيء
ونفسه واجيب بان الاشارة العقلية كافية والفرق ان المبدا وقع اولا
والمعاد ثانيا وان كانا في زمان واحد وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم وقد ثبت
بالكتاب والسنة واجماع الامة ثبوت المعاد الجسماني ومن يقول بتجرد النفس
فاثره روحاني ظاهر وليس بتناسخ لكونه عودا الى اجزاء اصلية للبدن الاول
وان لم يكن هو الاول بعينه على ما يشعر به قوله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم
جلودا غيرها اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق
مثلهم وكون اهل الجنة جردا مردا وكون ضرس الجهنمي مثل احد وحمل الايات
والاحاديث في باب المعاد على التمثيل والتصوير للمعاد الروحاني اعني حلول
النفس في السعادة والشقاوة الحاد واحتج المنكرون بامتناع اعادة المعدوم
وقد عرفت انه لا يتوقف عليها وبانه لو اكل انسان انسانا فالاجزاء الماكولة
ان اعيدت في بدن الاكل فلا يكون الماكول بعينه معادا او في بدن الماكول
فلا يكون الاكل بعينه معادا على انه يلزم في اكل الكافر المسلم تنعيم الاجزاء العاصية
او تعذيب المطيعة ورد بان المعاد هو الاجزاء الاصلية التي منها ابتداء الخلق
ولعل الله يحفظها من ان يصير جزءا اصليا لبدن آخر واما الغرض فعلى تقدير
لزومه يجوز ان يكون ايصال الجزاء الى المستحق ثم النصوص منها ما هي لاثبات نفس
الاعادة مثل وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم
اول مرة ومنها ما هي لازالة استبعاد احياء الرميم والتراب من يحيي العظام وهي رميم

ءاذا متنا وكنا ترابا واختلفوا في ان الحشر ايجاد بعد الفناء على ما يشعر به قوله تعالى
هو الاول والآخر كل شيء هالك الا وجهه له الحكم واليه ترجعون كل من عليها فان
كما بدانا اول خلق نعيده والبدء من العدم وكذا العود او جمع بعد التفرق كما يشعر
ارني كيف تحيي الموتى اني يحيي هذه الله بعد موتها وكذلك النشور وكذلك تخرجون
الى غير ذلك ثم الجنة والنار حق مخلوقتان الآن لقصة آدم عليه السلام وحواء مع ظواهر
مثل اعدت وازلفت وبرزت فقيل يمتنع خلقهما في افلاك هذا العالم لامتناع الخرق
وفي عناصره لانها لا تسع عرض السماء وفي عالم آخر لانه لا حاجة الى محدد الجهات
يكون كريا فيلزم خلاء بين العالمين ولاشتماله على عناصر لها احياز طبيعية يلزم
ان يكون لعنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم الميل اليه وعنه وهو محال ورد بمنع
المقدمات الفلسفية مع انها لا تمنع كون العالمين في محيط لهما ولا كون العناصر
مختلفة الطبايع او تحيزها في احد العالمين غير طبيعي قيل فيلزم هلاكهما لقوله تعالى
كل شيء هالك الا وجهه قلنا لو سلم اقتضاء الهلاك الفناء فخفاء الحظ لا ينافي الدوام
ثم الاكثرون على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله تعالى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى والنار تحت الارضين والحق التوقف **الفصل الخامس**
سؤال القبر وعذابه حق بالآيات والاحاديث المتواترة المعنى النار يعرضون عليها
غدوا وعشيا اغرقوا فادخلوا نارا يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله القبر
روضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران اذا وضع الميت في قبره
يدخل عليه ملكان الحديث وليس بعيدا ان يوسع القادر المختار اللحد بحيث يمكن
الجلوس فيه وان يبقى من الاجزاء الاصلية لمن احرق وفرق رماده قدر ما يتعلق به
الحيوة وان لا يشاهد الناظر ما يجري على الميت وقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا

اثنتين لا ينفي عذاب القبر لجواز ان يسمى ما يعقبه موتا او اندرج في الموتة
الاولى تبعا وان يسكت عن الاحياء لخفاء امره او لكونه معاينا وبالجملة فالذي
ثبت من الدين هو ان للميت في القبر نوع حيوة قدر ما يتألم ويتلذذ وهل
ذلك باعادة الروح اليه وبالحالة التي تسمى زوالها سوما فيه تردد ثم جميع احوال
القيمة من المحاسبة والسؤالها والصراط والميزان والحوض وتفاصيل
احوال الجنة والنار امور ممكنة اخبر بها الصادق فوجب التصديق ولا استبعاد
في ان يسهل الله تعالى العبور على الصراط وان كان احد من السيف وادق
من الشعر وان يوزن صحايف الاعمال او تجعل اجساما نورانية وظلمانية فلا حاجة
الى تأويل الصراط بطريق الجنة وطريق النار او الادلة الواضحة او العبارات
الشرعية والميزان بالعدل او الادراك **الفصل السادس** الثواب
فضل والعقاب عدل ومعنى وجوبهما انه وعد واوعد فلا تخلف على اختلاف
في الوعيد ومعنى استحقاقهما ان اضافتهما الى الطاعات والمعاصي ملائمة في مجاري
العقول والعادات وذلك لانه لا واجب على الله تعالى وان الطاعات وان كثرت
لا تفي بشكر بعض من السوابق ولو استحقا لما سقطا عمن عاش على الكفر
ثم آمن او على الايمان ثم كفر وقول المعتزلة بان عدم وجوبهما يفضي الى التواني
في الطاعات والاجتراء على المعاصي وان ايجاب المشاق بلا نفع يقابلها ظلم
وبلا مضرة في تركها سفه موجب لوجوب كل ما في فعلها نفع مردود لان مجرد الوقوع
كاف في المقصود وان العوض لا يظهر فيما ذكر **الفصل السابع** لا خلاف في خلود
من ادخل الجنة ولا في خلود الكافر في النار سوى الكافر حكما عند المعتزلة كاطفال
المشركين فهم خدام اهل الجنة وقيل من علم الله منه الايمان على تقدير البلوغ
ففي الجنة او الكفر والمعصية ففي النار واما من مات على الايمان وترك التوبة

عن كبيرة ارتكبها فعندهم يخلد في النار وعندنا لا بل يعفى عنه او يخرج بعد حين
للنصوص الشاهدة بانهم يخرجون من النار وبانهم يدخلون الجنة وليس قبل النار
وفاقا ولان كون المستحق وعدا وعقلا لا يتصور الا بالخروج ولان دوام
الجزاء المعصية المحدودة ليس بعدل فان دوام عذاب من شرب جرعة خمر
بعد ما واظب على الطاعة مائة سنة لو لم يكن ظلما فلا ظلم احتجوا بعمومات الوعيد
بالخلود قلنا يخص بالكفار او يحمل الخلود على المكث الطويل او يقيد الايات
بقيد الاستحلال او نحو ذلك جمعا بين الادلة قالوا لو خرج الفاسق لخرج الكافر
لتشابههما قلنا لا نسلم علية التشابه للكفر قدرا وصحة القياس في مقابلة النص
وفي الاعتقاديات والجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات خلافا
للسمع والعقل والبعض على ان ايهما من الطاعات والمعاصي ارجح وزنا او وزرا
لا عددا احبطت الاخرى محضا بان يسقط الاقل ولا يسقط من الاكثر شيئا
واما موازنة بان يسقط ما يقابله وتمسكوا بمثل حبطت اعمالهم لا تبطلوا
صدقاتهم ان تحبط اعمالكم ولا يفيد المتنازع وهو بطلان حسنة كاملة
بسيئة سابقة او لاحقة وعورض بمثل فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
والزموا بانه لا كبيرة ابرى وازيد على عدم معرفة الله تعالى فيجب ان يدر بها
جميع الكبائر **الفصل الثامن** يجوز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العقاب
حقه فله اسقاطه ويدل على الوقوع مثل يعفو عن السيئات ويعفو عن كثير
ان الله يغفر الذنوب جميعا وعلى نفيه في الشرك ان الله لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الاحاديث ايضا كثيرة والتخصيص بالصغائر
او بما بعد التوبة او بالحمل على تاخير العقوبات المستحقة مع كونه خلاف الظاهر
وصريح الاحاديث لا يصح في البعض وقالت المعتزلة يمتنع سمعا للنصوص الواردة

الواردة في وعيد الفساق فان الخلف والكذب نقص لا يجوز على الله و
وعقلا بانه اغراء على القبيح ورد بانهم داخلون في عمومات الوعد ايضا مع بطلان
الخلف فيه اجماعا وبان مجرد احتمال العقوبات زاجر فكيف مع الرجحان جاز
العفو عن الكبيرة مع الشفاعة اولى كيف وقد قال الله تعالى استغفر لذنبك
وللمؤمنين وقال النبي عليه السلام ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي
لا يقبل منها شفاعة لا تنفعها شفاعة بعد تسليم عموم الازمان والاحوال
يخص بالكفار جمعا بين الادلة ولا خفاء في ورود الشرع بالشفاعة فحملها
المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان نكون من سال الله تعالى زيادة كرامة
النبي عليه السلام شافعا له واما الحمل على الصغيرة او بعد التوبة فظاهر البطلان
ثم الكبيرة هي التي تشعر بقلة الاكتراث وقيل التي خصت بالتوعد وقيل كل معصية
فهي بالاضافة الى ما دونها كبيرة والى ما فوقها صغيرة وقيل هي الشرك والقتل
والقذف والزنا والفرار عن الزحف والسحر واكل مال اليتيم والعقوق
والالحاد في الحرم وقد زاد الربوا والسرقة وشرب الخمر **الفصل التاسع**
التوبة وهي الندم عن المعصية لكونها معصية وقيل مع العزم على الترك
في الاستقبال وقالت المعتزلة اعتقاد انه اساء وانه لو امكنه رد المعصية
ردها واجبة سمعا لقوله تعالى توبوا الى الله جميعا وقالوا عقلا لما فيها من دفع
الضرر وكذا القبول ووجوبها على الفور حتى ان اثام التارك مثلا حقه
ثم سقوط العقوبة عندنا بمحض الكرم وعندهم بنفس التوبة او بكثرة ثوابها
ولا يلزم تجديدها كلما ذكر الذنب ويصح التوبة عن بعض الذنوب خاصة
ويكفي الاجمال وان علم تفاصيل الذنوب وقد يتوقف تحققها على اداء حق الآخر
كرد المغصوب وقد يلزم ذلك معها كحد الشرب وقضاء الصلوة وارشا

من الضرر والاعذار الى من اداه **فصل** ويجب الامر بالواجب والنهي عن
الحرام ويندب الامر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه المعروف
والمنكر وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة ولا يختص بالوالي الا ما يفضي الى القتال
ولا بالمجتهد الا ما يفتقر اليه ولا بمن لا يرتكب مثله وهو فرض كفاية فيسقط بقيام
البعض ولا دلالة لقوله تعالى عليكم انفسكم على نفي الوجوب ولا اكراه في الدين
منسوخ **الفصل العاشر** الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق النبي
عليه السلام فيما علم مجيئه بالضرورة والاكثرون على انه من الاقرار وكثير من
السلف على انه التصديق والاقرار والعمل لكن لا يخرج بترك العمل من الايمان
خلافا للمعتزلة ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج فالفاسق عندنا مؤمن
وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر وهذا معنى المنزلة بين المنزلتين وعند
الخوارج كافر فان قيل لا ينتفي الكل بانتفاء الجزء قلنا المراد به انه يطلق على اساس
النجاة وعلى الكافر المنجي بلا خلاف والدليل على انه عمل القلب قوله تعالى اولئك
كتب في قلوبهم الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم
وفي الحديث اللهم ثبت قلبي على دينك ومن كان في قلبه مثقال ذرة من حبة
من خردل من الايمان والاكتفاء بالكلمتين انما كان في حكم الدنيا من عصمة الدم
والمال وحقيقة التصديق الاذعان والقبول المعبر عنه في الفارسية بگرويدن
وراست گوی داشتن ويقابله الانكار والتكذيب لا مجرد العلم والمعرفة الحاصلة
لبعض الكفار ويعرفونه كما يعرفون ابناءهم ليعلموا انه الحق وجحدوا بها واستيقنتها
انفسهم ويقابله النكر والجهالة وقد يقع في عبارة السلف مكان التصديق العلم
والاعتقاد والمراد العلم التصديقي وكم يطلع على العلم والتصديق نقض ولهذا
كانوا يستثنون من غير توقف واستفسار وانما خص بامور مخصوصة ولذا صح

فصح في جواب اخبرني عن الايمان الايمان ان تؤمن بالله الحديث فان قيل الايمان مأمور به
فيلزم ان يكون فعلا اختياريا والتصديق المقابل للتصور المفسر بگرويدن كيفية من اقسام العلم
قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون من مقولة الفعل البتة بل ان يصح تعلق
القدرة به وكسبه بالاختيار وان كان في نفسه كيفية كالعلم والنظر وغيرهما كالقيام والقعود
والتسخن والتبرد والصوم والصلوة فغاية الامر انه يشترط كون التصديق حاصلا
بالاختيار ومباشرة الاسباب واما انه معنى غير ما جعل في المنطق مقابلا للتصور وفسر بگرويدن
فلا وعلى ما ذكر فاليقين الخالي عن الاذعان كما للسوفسطائي لا يكون تصديقا بل تصورا
او واسطة واليقين المقارن للاذعان بلا كسب واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم
ان يكون تصديق الملائكة بما القي اليهم والانبياء بما اوحي اليهم والصديقين بما سمعوا
من النبي عليه السلام او وقع في قلوبهم عند مشاهدة المعجزة مكتسبا بالاختيار او يكونوا
بعد مكلفين بتحصيل ذلك بالاختيار وربما يناقش في حصول اليقين بدون الاذعان
وفي كون بعض الكفار مستيقنين بجميع ما جاء به النبي عليه السلام غير مصدقين وفي ان كفرهم مبني
على عدم التصديق لا على عدم الاعتداد به بناء على ظهور امارات الانكار من الاباء والتكبر
وعن قبول الاحكام ونحو ذلك كمن صدق وسجد للصنم واذ قد ثبت ان الايمان اسم
للتصديق ولا نقل وان المؤمن قد يؤمر وينهى مثل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
الصيام يا ايها الذين امنوا لا تقدموا وان العمل قد يعطف عليه مثل امنوا وعملوا
الصالحات وقد ينفى عنه مثل وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وان الايمان
شرط للعبادة وان صدق واقر قبل ان يعمل مؤمن ظهر ان الاعمال غير داخلة في
حقيقة الايمان فما اطبق عليه كثير من السلف من انه اسم للتصديق والاقرار والاعمال
ارادوا الايمان الكامل كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بفوته و
والمعتزلة لا ينكرون اطلاق الايمان على التصديق بالامور المخصوصة كما في الايات

المذكورة لكنهم يدعون النقل الى الاعمال لقوله تعالى وذلك دين القيمة اشارة الى الاعمال
والدين عند الله الاسلام والاسلام هو الايمان لما سيأتي ولقوله انما المؤمنون الذين اذا
ذكر الله وجلت قلوبهم وما كان الله ليضيع ايمانكم قلنا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى
الاخلاص والتدين والانقياد وان يراد ان الدين المعتبر الاسلام وان يكون
الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون وان يكون الايمان مجازا في الصلوة
او يراد التصديق بوجوبها واما مثل لا يزني الزاني وهو مؤمن فتغليظ ومثل لا يؤمن
اكثرهم بالله الا وهم مشركون ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية فلان الاول
تصديق بالله فقط والثاني باللسان فقط والكفر بمثل سجدة الصنم والقاء المصحف
في القاذورات ليس لكونه اخلالا بالعمل والا اقتصر على نفي الايمان بل لان الشرع جعل بعض
المعاصي امارة للتكذيب فمرتكب الكبيرة عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر
لان له بعض احكام المؤمن كعصمة الدم والمال وبعض احكام الكافر كسلب اهلية الامامة
والقضاء والشهادة فجعل له منزلة بين المنزلتين واسم بين الاسمين وزعموا انه اخذ
اخذ بالمتفق عليه وهو الفسق وترك المختلف فيه وهو الايمان والكفر ورد بانه ترك
للمجمع عليه وهو عدم الواسطة وعند الخوارج هو كافر تمسكا بظواهر النصوص الواردة
تغليظا او القاطعة بانحصار العذاب على الكفار تهويلا ونحو ذلك وقيل هو منافق
لان عصيانه دليل الكذب في دعوى التصديق ورد بالمنع واما جعل مثل الكذب والخيانة
من علامات النفاق فتهويل **الفصل الحادي عشر** الاجماع على ان كل مؤمن مسلم و
وبالعكس وان حكمهما واحد ومرجعهما الى القبول والاذعان لكن لتغاير مفهوميهما قد
يتعاطفان ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات فما زادهم الا ايمانا وتسليما ولاطلاق
الاسلام على الاستسلام والانقياد الظاهر قد يثبت مع نفي الايمان مثل قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا ولكون السؤال عن متعلق الايمان وعن شرايع الاسلام ورد في الحديث الايمان

الايمان ان تؤمن بالله الى آخره والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله الى آخره وجمهور
على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لانه التصديق البالغ حد اليقين وانما يتفاوت اذا
اسماء الطاعات ورد بان اليقين ايضا يتفاوت قوة وضعفا وبان ايمان آحاد الامة
لا يساوي ايمان الانبياء عليهم السلام قطعا وبان ظاهر الكتاب والسنة يشهد بقبوله
الزيادة والنقصان ففي الكتاب واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا ليزدادوا ايمانا
مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا وفي الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة
وينقص حتى يدخل صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات والاعداد او بحسب
زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل او بحسب الآثار والانوار تكلف ثم اكثر من الصحابة
والمجتهدين على صحة الاستثناء في الايمان نحو انا مؤمن ان شاء الله تبركا وتأدبا او
ترددا فيما هو آية النجاة اي ايمان الموافات لا الايمان الناجز والعبرة بالموافات
بمعنى انه المنجي وان كان الناجز ايمانا وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والاكثرون
على منعه لايهامه الشك في الناجز **الفصل الثاني عشر** الجمهور على صحة ايمان المقلد المصدق
التوحيد وعدم الدليل على اشتراط الدليل والقياس على ايمان اليأس فاسد لان العلة
كونه دفع عذاب وانه لم يبق حينئذ للعبد قدرة التصرف في نفسه والاستمتاع بها واما
المانعون فالمعتزلة يشترطون في كل مسئلة التمكن من اقامة الحجة ودفع الشبهة و
الشيخ ابتناء الاعتقاد على دليل في الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث
قالوا الخلاف في من نشأ في شاهق الجبل ولم يتفكر فاخبر بما يجب عليه اعتقاده فصدق واما
من نشأ في دار الاسلام ولو في الصحاري وتواتر عنده حال النبي عليه السلام فمن اهل النظر
وقال بعضهم ان وجوب النظر انما هو في حق البعض واما العامة كالعوام فلا يكلف
الا تقليد المحق او سماع اوائل الدلائل الظاهرة فافهموا فهم اصحاب الجمل والا فلا تكليف
قالوا وليس الخلاف في اجراء احكام الاسلام بل في انه هل يعاقب عقوبة الكافر والكفر

عدم الايمان عمن شأنه وان خلا عن تكذيب وانكار ومن فسره بالجحد بالله تعالى
اراد بالجحد الجهل بشيء مما علم قطعا انه من احكامه اجمالا وتفصيلا والتكفير ببعض الافعال
بقائه كما التصديق وان سلم فمبني على جعل الشارع بعض المحظورات علامة التكذيب وكذا
بعض التروك كما في الاصول والكافر ان ظهر الايمان خص باسم المنافق وان سبقه الاسلام
فبالمرتد وان آل اعتقاده الى تعدد الالهة فبالمشرك وان تدين ببعض الكتب السماوية
فبالكتابي وان اعتقد اسناد الحوادث الى الزمان فبالدهري وان نفى الصانع
فبالمعطل وان ابطن عقائد هي كفر وفاقا فبالزنديق والجمهور على ان مخالف الحق من اهل
القبلة لا يكفر ما لم يكفر بشيء من ضروريات الدين لان النبي عليه السلام ومن بعده لم يكونوا
يفتشون عن العقائد والسكوت عن الاصول التي هي من ضروريات الدين انما كان لشهرتها
وظهورها والمعتزلة يكفرون باكثر القواعد المخصوصة باهل السنة والجماعة وكذا الاستاذ
يكفر من كفرنا والفسق الخروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب الكبيرة او الاصرار على الصغيرة
والبدعة مخالفة اهل الحق في العقيدة وحكمها البغض والاهانة ومنهم من جعل المخالفة
في بعض الفروع بدعة ومنهم من زاد كل امر لم يكن في عهد الصحابة ومن ههنا جاز كون
بعض البدعة حسنة الامامة رياسة في امر الدين والدنيا خلافة عن النبي
عليه السلام ونصب الامام واجب على الخلق سمعا عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ما وجب
من اقامة الحدود وسد الثغور ومنافع لا تحصى وعقلا عند المعتزلة لما فيه من دفع
الضرر ورد بان هذا القدر لا يوجب استحقاق تاركه الذم والعقاب وعلى الله تعالى عند الشيعة
لكونه لطفا محضا للمعرفة مقربا للطاعة ورد بانه لا وجوب على الله وبانه يتضمن مفاسد وان
قلت فلا يكون لطفا محضا على انه لو سلم فكمال اللطف في اظهاره ولم يجب وقول الخوارج
انه لا يجب اصلا لما فيه من اثارة الفتنة فاسد لقيام الدليل ولان فتنة عدمه اشد
ويشترط فيه التكليف والحرية والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد و[illegible]

واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه قرشيا لقوله عليه السلام الائمة من قريش ولانه
من قريش قدموا قريشا ولان لشرف النسب اثرا في جميع الآراء وخالف الخوارج واكثر
المعتزلة لقوله عليه السلام اطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي اجدع واجيب بحمله على غير الامام
جمعا بين الادلة وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نصب او استولى واشترط الشيعة كونه هاشميا
بل علويا وافضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول ورد بالمنع بل ربما يكون اصلح وان يكون
معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الطاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة
لا ينال الظالمين ولانه لو عصى لافتقر الى امام آخر وتسلسل ولكان ناقضا للشرع وقد شرع
حافظا ورد بمنع الجامع وبانه انما يطاع فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة يرجع الى الادلة
والاجتهاد وعدم العصمة لا يوجب المعصية فضلا عن الظلم ثم الجمهور على ثبوت الامامة باختيار
اهل الحل والعقد وان قلوا اذ قد اشتغل الصحابة بعد النبي عليه السلام وبعد عثمان رضي الله عنه
بالبيعة والاختيار من غير نكير وخالف الشيعة لانه قد يخفى على اهل البيعة بعض الشروط
كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس اليهم تولية مثل القضاء والاحتساب
ولان فيه اثارة الفتنة ولان من اختاره يكون خليفة منهم لا من الله ورسوله
واجيب بمنع الاشتراط والخفاء بمنع عدم الظن وبانه لو سلم عدم تفويض مثل القضاء
فلوجود الامام وبانه لا فتنة عند الاذعان والانقياد للحق واعتبار الترجيح ولو سلم
ففتنة عدم الامام اشد وبان مختارهم خليفة الله تعالى بدليل الشرع وفيه اكمال الدين و
والاستخلاف والتوصية من النبي عليه السلام فلا يرد اليوم اكملت لكم دينكم وانه كان عليه السلام
يستخلف ويوصي البتة وانه عليه السلام يستحيل منه ان يهمل مثل هذا الامر وادعاؤهم
النص الجلي على علي رضي الله عنه قدح في اكابر الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بالجهل والعناد
بل في علي رضي الله عنه حيث لم يقم بالامر ولم يحتج بالنص في الكتاب والسنة حيث اثنى عليهم
وجعلهم خزانة الا ترى ان عليا رضي الله عنه قبل الشورى وقال لطلحة ان اردت بايعتك

وعاون ابا بكر وعمر واشار اليهما بالاصلح وصلى معهما والاعياد وان كثيرا من عظماء اهل
البيت انكروا النص وان العباس قال لعلي امدد يدك ابايعك وعمر لابي عبيدة فصل الامام
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه لاجماع اهل الحل والعقد وقد ثبت انقياد
علي رضي الله عنه له وتسميته خليفة والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التاخر في البيعة ولان
الكل اتفقوا على امامة ابي بكر رضي الله عنه او علي او العباس ثم انهما لم ينازعاه فتعين وقد تمسك
بقوله تعالى ستدعون الى قوم والداعي اما ابو بكر او عمر باتفاق المفسرين وبقوله عليه السلام
اقتدوا باللذين من بعدي ابي بكر وعمر وبقوله عليه السلام الخلافة بعدي ثلاثون سنة وبانه عليه السلام
استخلفه في الصلوة ولم يعزله ولذا قال علي رضي الله عنه رضيك رسول الله صلى الله عليه وسلم
لديننا فرضيناك لدنيانا وقالت الشيعة علي رضي الله عنه لانتفاء العصمة والافضلية والنص
في غيره ورد بالمنع ولقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله الاية والمراد بالولي المتصرف في الامر
اذ ولاية النصرة تعم الكل وعلي رضي الله عنه هو الذي تصدق بخاتمه وهو راكع واجيب
بان سوق الاية لولاية المحبة والنصرة ووصف المؤمنين للمدح وزيادة الشرف وهم
راكعون للعطف اي لا كصلوة اليهود او خاضعون على ان الحصر لنفي المتنازع ولم يكن
الامامة وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد وولاية التصرف بالفعل لم يكن حينئذ واعتبار
المال مستغنى في الله تعالى ورسوله ولما تواتر من قوله عليه السلام من كنت مولاه فعلي مولاه
وانت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي لان المراد المتصرف في الامر اذ لا صحة
ولا فائدة لغيره ومنزلة هارون عام اخرجت منها النبوة فبقيت الخلافة ورد بانه لا تواتر
ولا حصر في علي ولا غيره في الاحاد في مقابلة الاجماع وكذلك عدم الاحتجاج بها عند الاحتياج
وبهذا اندفع نحو سلموا عليه بامرة المؤمنين انت الخليفة من بعدي انه امام المتقين هذا
خليفتي عليكم انت اخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني بكسر الدال وقد يحتج بان
غيره لا يصلح لظلمهم لسبق كفرهم وفساده بين وبمطاعن مفصلة في حق كل من الثلثة ورد

٥٠

ورد بان بعضها افتراء والبعض غير قادح والبعض تاويلات ثم عمر رضي الله عنه لتفويض
ابي بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم عثمان رضي الله عنه لان عمر رضي الله عنه جعل الامر
شورى بين ستة ووقع الاتفاق على عثمان رضي الله عنه ثم علي رضي الله عنه لاجماع
اهل الحل والعقد على مبايعته ومتابعته ثم آل الامر الى الحسن رضي الله عنه وبعد ستة اشهر
من بيعته سلم الامر لمعاوية تسكينا للفتنة فانقلب الامر الى الملك والسلطنة والافضلية
بترتيب الخلافة اما اجمالا فان اتفاق اكثر العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل لهم عليه واما
تفصيلا فلقوله تعالى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وهو ابو بكر رضي الله عنه
ولقوله عليه السلام والله ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على احد
افضل من ابي بكر وقوله عليه السلام خير امتي ابو بكر ثم عمر وقال لو كان بعدي نبي
لكان عمر وقال عليه السلام عثمان اخي ورفيقي في الجنة ويعضد ذلك ما تواتر من
من آثارهم واخبارهم ومساعيهم في الاسلام وقالت الشيعة الافضل علي رضي الله عنه
لقوله تعالى انفسنا وانفسكم قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى وجبريل وصالح
المؤمنين وقوله عليه السلام من اراد ان ينظر الى آدم الحديث وحديث الطير ولانه
اعلم وازهد واشجع وافصح واكثر عبادة واحسن خلقا واجيب بان الكلام في الاكرم عند الله
واما بعدهم فقد ثبت ان فاطمة رضي الله عنها سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين
رضي الله عنهما سيدا شباب اهل الجنة وان العشرة الذين منهم الائمة الاربعة والطلحة والزبير
مبشرون بالجنة ثم الفضل للعلم والتقوى وبهما فضل العترة الطاهرة والحق تعظيم جميع الصحابة
والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والانصار لما ورد في الكتاب والسنة من الثناء
عليهم ولقوله عليه السلام الله الله في اصحابي لا تسبوا اصحابي خير القرون قرني وتوقف
علي رضي الله عنه عن بيعة ابي بكر رضي الله عنه لجرية وعن نصرة عثمان رضي الله عنه لعدم
رضائه وعن قبول بيعته لاعظام الحادثة وعن قصاص القتلة لشبهتهم او لانه راى عدم

ومؤاخذة البغاة لما اتلفوا من الدم والمال وتوقف الجماعة عن الخروج معه
الى الحرب كان لاجتهاد منهم وعدم الالزام منه لان ذلك لنزاع منهم في امامته
والمصيب في حرب الجمل وحرب صفين وحرب الخوارج علي رضي الله عنه و
المخالفون بغاة لا فسقة او كفرة لما لهم من الشبهة ولهذا نهى علي رضي الله عنه عن
لعن اهل الشام **فصل** قد ورد احاديث صحيحة في ظهور امام من ولد فاطمة رضي الله عنها
يملؤ الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وفي نزول عيسى عليه السلام وخروج
الدجال وغير ذلك من الاشراط كدابة الارض وياجوج وماجوج و
طلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلث وقلة العلم والامانة وكثرة الفسق
والخيانة ورياسة الفساق والارذال واشفاء الاسلام على الزوال وانقضاء
النظام على الاختلال ويشبه ان يكون هذا عند غاية قرب الساعة فلا يدرى
خيرية آخر الامة على ما قال عليه السلام مثل امتي كمثل المطر لا يدرى اوله خير ام آخره
رزقنا الله تعالى خير الآخرة والاولى ووفقنا
لسعي بما يحب ويرضى انه خير موفق
ومعين آمين يا رب
العالمين

تم هذه النسخة المرغوبة بعناية الملك المنان على يد اضعف العبيد
... عفا عنه وعن والديه ولمن دعا وطالع
واحسن اليهما ...
صحح ... واصلح لي والهما
٥٥٠ ...

بسم الله الرحمن الرحيم

ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة اما المقدمة ففيها
بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط
وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر
ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا
لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهي
والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة لتأدي الى
مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء
بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه
بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا
والا لاستغني عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي
وبعضه نظري يستفاد منه البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو اي لذاته او لما يساويه او لجزئه
فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها
من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او الى مجهول تصديقي ومن حيث
يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية

وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى
التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية و
توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت العادة بان
يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب
تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان كل
تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به
كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور واما المقالات
فثلث المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول
في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان وحده
او على الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة
الكتابة ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور
المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم
من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة
بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها
الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره
غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها
ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان
الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع
والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي
الحجارة والا فهو المفرد كالانسان وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده عن شيء فهو

فهو الاداة كفي ولا وان صلح كذلك فان دل بهيئته وصيغته على زمان
معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون
معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك يسمى علما والا فمتواطئا
ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا
ان كان حصوله في البعض اولى او اقدم من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين
وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدها ثم نقل الى الثاني وان ترك موضوعه الاول
يسمى لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا
ان كان الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص
كاصطلاح النحاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه
حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس
والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى
ومباين له ان اختلفا فيه واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت
عليه واما غير تام وهو الذي بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب
وهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة اولية
اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب ومع الخضوع سؤال ودعاء
ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي
والقسم والنداء واما غير التام فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق او غير تقييدي
كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة **الفصل الثاني** في المعاني المفردة
كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي
ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما ان يكون

ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها و
الاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص فهو
المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذا كلي مقول على واحد
او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان كان **الثاني** فان كان
تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
ويسمى جنسا **ورسمه** بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو
وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب
عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان
الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر ويكون
هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا
بثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين
نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك
مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون
تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي
الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها في جنس
او في وجود فكان فصلا **ورسمه** بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو
في جوهره فعلى هذا لو تركب حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان
كان كل منها فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع
عن مشاركه قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان

واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض المفارق
فاللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين
وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما
كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم
بينهما الى وسط كتساوي الزوايا للمثلث لقائمتين وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم
من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل واما بطيئه كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم
والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو العرض
العام كالماشي ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فالكليات
اذن خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام الفصل الثالث
في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج
لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك الباري تعالى وقد يكون ممكن الوجود ولكن لا يوجد
كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى
او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود كثيرا اما متناهيا كالكواكب السيارة او غير
متناه كالنفوس الناطقة الثاني اذا قلنا الحيوان مثلا بانه كلي فهناك امور ثلثة
الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبعيا
والثاني كليا منطقيا والثالث كليا عقليا والكلي الطبعي موجود في الخارج لانه
جزء الموجود موجود واما الكليان الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه
خارج عن المنطق الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل
ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على

جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج

على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه
ان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر كالحيوان والابيض ومتباينان
ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس ونقيضا
المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق
احد المتساويين على ما كذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا
اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه
نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما
صدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال
واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض
الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم والاعم من شيء
من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم
مطلقا ونقيض الاخص مع التباين بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص
ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللاوجود
واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا كاللاانسان واللافرس كان بينهما
تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين
الجزئي لازم جزما الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال
على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي
حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات
المعراة عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع
كون الحقيقي كذلك الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي
فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا و

ويسمى النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها
وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع واعم من السافل واخص من العالي
وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا
ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس
يسمى جنس الاجناس والسافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها كالجسم النامي والجسم ومثال الجنس
المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع
المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص
مطلق بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل وجـ د والمقول
في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان والناطق
بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان
مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة
الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين
متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون
له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها
فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي
وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي **الفصل الرابع** في المعرفات
المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء او امتيازه عن كل ما عداه
وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل
نفسه ولا الاعم لقصوره عن افادة التعريف ولا الاخص لكونه اخفى منه فهو مساو لها
في العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا
ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب

القريب والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب
الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون
والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما يتوقف عليه سواء كان بمرتبة كما يقال الكيفية
ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج
اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان
اللذان لا يفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز
عن استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية غير الظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع
لكونه مفوتا لغرض السامع

تمت ج الاول

المقالة الثانية في القضايا واحكامها **وفيها** مقدمة وثلثة فصول **اما المقدمة**
ففي تعريف القضية واقسامها الاولية **القضية** قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه او كاذب فيه وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم
وزيد ليس هو بعالم وشرطية ان لم تنحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية اولا صدقها على تقدير اخرى (صدق قضية اخرى) كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان
هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق
والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا وليس اما ان يكون الانسان حيوانا او اسود **الفصل الاول** في الحملية
وفيه اربع مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها **الحملية** انما يتحقق باجزاء
ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم وتسمى القضية حينئذ ثلاثية

وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها وتسمى القضية ثنائية
ونوع النسبة ان كانت نسبة بانه يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
الانسان حيوان وان كانت نسبة بانه يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية
سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة
وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ما صدق عليه الحكم وتسمى اللفظ الدال
عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي اربعة لانه ان بين فيها ان الحكم على كل
الافراد فالقضية كلية وهي اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة
وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بجماد وان بين فيها
ان الحكم على بعض الافراد فهي جزئية وهي اما موجبة وسورها بعض او واحد كقولنا
بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس
كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح
لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس
في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر
وبالعكس البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع كقولنا كل ج ب يستعمل تارة
بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد
كان ب اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه
ان كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو ب في الخارج والفرق
بين الاعتبارين ظاهر لانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح ان
يقال كل مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الاشكال شيء في الخارج
الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس

فقس المحصورات الباقية البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب
ان كان جزءا من الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم
او منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزءا لشيء
منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار
بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفي القضية فان قولنا
كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك
بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم من الموجبة
المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب
لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع
واما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما
في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان
اخرت عنها واما في الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب
المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس البحث الرابع في القضايا الموجهة
لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت او سلبية كالضرورة
واللاضرورة والدوام واللادوام وتسمى تلك الكيفية للنسبة مادة القضية
واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة
بالبحث عنها وعن احكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط
او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من ايجاب وسلب معا
والبسائط ستة الاول الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان
وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام

ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجابا وسلبا
ما مر **الثالثة** المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا **الرابعة** العرفية العامة
وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها
ايجابا وسلبا ما مر **الخامسة** المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء
من الانسان بمتنفس **السادسة** الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام
لا شيء من الحار ببارد **واما المركبات فسبع الاولى** المشروطة الخاصة وهي
المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة
عامة وسالبة مطلقة عامة فان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها مع سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة
الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي
ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر **الثالثة**
الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات وهي
ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من
موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة

عامة **الرابعة** الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر **الخامسة** الوقتية وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع
مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة
وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء
من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة
مطلقة عامة **السادسة** المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها
من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة
وموجبة مطلقة عامة **السابعة** الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا
بالامكان الخاص كل انسان كاتب وسالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء
من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة والضابطة ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى
الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية للقضية المقيدة بها **الفصل
الثاني في اقسام الشرطية** الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا واما
المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة

بينهما توجب ذلك كالعلية والتضائف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك
فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق
والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع
وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في
الكذب فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء في البحر واما ان لا يغرق وكل واحدة
من هذه الثلثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما
في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق
كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا حقيقية او لا اسود او كاتبا مانعة
الجمع او اسود او لا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثماني
هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها وسالبة اللزومية تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد
تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق
عن صادقين وعن كاذبين ومجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن
جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين
هذا اذا كانت لزومية واذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية
تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين ومانعة الجمع
تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة
الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة
تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق الموجبة وكلية الشرطية ان يكون التالي

التي تحصل بسبب اقتران الامور صح

التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع
التي يمكن اجتماعه معها والجزئية ان يكون كذلك على بعض الاوضاع والمخصوصة
ان يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى
وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون
والسالبة الجزئية قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي
والمهملة باطلاق لفظة ان ولو واذا في المتصلة واو واما في المنفصلة والشرطية
قد تتركب من حمليتين وعن متصلتين ومنفصلتين وعن حملية ومتصلة
وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلث الاخيرة
في المتصلة ينقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان
مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات
ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك الفصل الثالث في احكام
القضايا وفيه اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بانه اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة و
لا يتحقق ذلك التناقض في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط
والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق
الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا بد من
الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان
فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان
جزما ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب
في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة

يجب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل
في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض الوقتية العامة الجزئية المطلقة اعني التي حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثالها
ما مر واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك جلي
بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية
اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض
المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم الموافق او الدائم المخالف وان كانت
جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد
من نقيضي الجزئين بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي لكل
واحد واحد لا يخلو عن نقيضيها فيقال كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما
واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف
والكم وبالعكس البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول
من القضية ثانيا والثاني اولا مع بقاء الصدق والكيف واما السوالب فان كانت
كلية فسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة
لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر
بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام
الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص
لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة
واما الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شيء من ج ب فدائما لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق
العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية او دائما في الدائمة

في الدائمة وهو محال واما المشروطة العامة والعرفية العامة فتنعكسان عرفية
عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج فدائما لا شيء من
ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس
ب حين هو ب وهو محال واما المشروطة العامة والعرفية
العامة فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب
ما دام ج فدائما لا شيء من ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع
الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال واما المشروطة والعرفية
الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلكونها
لازمة للعامتين واما اللادوام في البعض فلانه لو كذب بعض ب ج بالاطلاق العام
اي البعض
لصدق لا شيء من ب ج دائما فتنعكس الى لا شيء من ج ب دائما وقد كان
كل ج ب بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان
تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ليس ب
ما دام ج لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج د فد ج بالفعل و ب
ايضا للادوام سلب الباء عنه وليس ج ما دام ب والا لكان ج حين هو
ب و ب حين هو ج وقد كان ليس ب ما دام ج هذا خلف واذا
صدق الجيم والباء عليه وتنافيه صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما
وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس
بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب
عكسها بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط
والوقتية اخص المركبات الباقية وهما لم تنعكسا ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شيء منها
لما عرفت من ان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص واما الموجبة كلية كانت

ما دام ج لا دائما صدق دائما بعض ب ليس ج

او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما في الجهة فالضرورية
والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه
الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شيء من ب ج ما دام
في الضرورية والدائمة وما دام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان
فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة
لعامتيهما واما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل
لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة
او دائما كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا
لا شيء من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع
النقيضين وهو محال واما في الجزئي فنفرض الموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان
ج دائما و ب دائما ايضا لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل
باللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة
لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق
العام والا فلا شيء من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو
محال وان شئت فاثبت الحكم بنقيض العكس في الموجبات لصدق نقيض الاصل او الاخص منه
واما الممكنتان فالحال فيهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس
فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى
الضرورية في الشكل الاول والثالث والحال ان كل منهما غير محقق ولعدم الظفر
بدليل يوجب الانعكاس وعدمه واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة
جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل
قياسا منتجا للمحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا

ب وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما

قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة
فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع البحث الثالث
في عكس النقيض وهي عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني
عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق فالموجبات ان كانت
كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي لا تنعكس لانه يصدق الفروع
كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية
والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لا شيء مما ليس
ب ج والا فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب
بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان
فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج فدائما
لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب والا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو
مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان
فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين
اياها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام
والا فلا شيء مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى لا شيء من ج ليس ب دائما وقد كان لا شيء من
ج ب بالفعل بحكم اللادوام فيلزم كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف
وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة
بعض ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما فلنفرض الموضوع وهو ج د فد ليس ب
بالفعل للادوام ثبوت الباء له وليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج حين هو
ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب ما دام ج هذا خلف و ج بالفعل
وهو ظاهر فبعض ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما وهو المطلوب واما

او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما وجب ان يصدق

البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة
وبعض القمر هو ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها لكن الضرورية اخص البسائط
والوقتية اخص الكتاب الباقية ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شيء منها لما عرفت في عكس
المستوي واما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض
المحمول اعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما نفرض ذات الموضوع د فهو ليس ب
بالفعل وج في بعض اوقات ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات ج فبعض ما ليس ب
فهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكسان
مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحدى هذه الجهات الاربع المذكورة
نفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل وج بالفعل فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب
وكذا تبين عكوس جزئياتها واما بواقي السوالب والشرطية موجبة كانت
او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان البحث الرابع في لوازم
الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين
المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين
عليهما والا لبطل اللزوم او الانفصال والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع متصلات
مقدم اثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الاخريين نقيض احد
الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية تستلزم لاخرى
مركبة من نقيضي الجزئين المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول
الفصل الاول في تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من قضايا
اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان عين النتيجة
او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه

انه متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه
مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه وموضوع
المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت جزء القياس تسمى
مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما
يسمى حدا اوسط واقتران الصغرى والكبرى يسمى قرينة وضربا و
الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين تسمى
شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع اما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج
الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه
بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة اربعة الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا
الثاني من كليتين والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب
ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها واما الشكل الثاني فشرطه
اختلاف المقدمتين بالكيف وكلية الكبرى والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها تارة اخرى

ولا ينتج الا سالبة صح

وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الاول
الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل
ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع
الجزئية د فكل د ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس
ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف واما الشكل الثالث
فشرطه ايجاب الصغرى والا لحصل الاختلاف وكلية احدى المقدمتين والا
لكان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التعدية و
لا ينتج الا جزئية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى
الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع
الجزئية د فكل د ب وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا
وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى

الصغرى والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى
ثم عكس النتيجة وبالافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض
ان كانت السالبة مركبة واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما والا لحصل الاختلاف
الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب
فبعض ج ا لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا
لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا لما مر الرابع من كليتين والصغرى
سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين
الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا لما مر آنفا السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب
فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج
ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة
جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس العكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف
وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والشكل

والخامس بالافتراض وتبيين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس لكن
البعض الذي هو ا ج د فكل د ب فنقول كل د ج وكل د ب فبعض ب ج ثم
نقول بعض ج د وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا
الضروب الناتجة في الخمسة الاول وذكروا لعدم انتاج الثلثة الاخيرة الاختلاف
في القياس من السالبتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين
فسقط ما ذكروه من الاختلاف الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول
فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين
والعرفيتين والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة
المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامتين وبعد ضم اللادوام اليها
ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امران احدهما
صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب
والثاني ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبريين المشروطتين
والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
اللادوام واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت واما الشكل الثالث فشرطه
فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فعكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام ان كانت
الكبرى احدى العامتين وضموما اليه اللادوام ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الجهة
امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس السالبة
المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث او العرفي
العام على الكبرى الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس
كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العرفي
العام والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها

عليها او القياس المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة
ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة
ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام وفي السادس
كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى و
في الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب الفصل الثالث في الاقترانيات
الكائنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات
والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة
لانه ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا
فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما
في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب
والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول
من الشكل الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز
القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من
المقدمتين كقولنا دائما اما كل ا ب او كل ج د ودائما اما كل د ه او كل و ز ينتج اما كل ا ب
او كل ج ه او كل و ز لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن احدى
الاخريين وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا
بين المتشاركين القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه
ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم
المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملية كقولنا كلما كان ا ب
فكل ج د وكل د ه ينتج كلما كان ا ب فج ه وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط
المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية

والمنفصلة وهي على قسمين الاول ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال يشارك
كل واحدة منها واحدا من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق احد
اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة
كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج اما ج واما ط واما
ز الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولتكن الحملية واحدة والمنفصلة
ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل
ا ط او كل ج د لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشارك
القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من
المقدمتين او غير تام منهما وكيف كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة
موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان ا ب فج د ودائما اما ج د او ه ز مانعة الجمع
ينتج دائما اما ان يكون ا ب او ه ز مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم
دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما او في الجملة ومانعة الخلو ينتج قد يكون
اذا لم يكن ا ب فه ز لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا و
استلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فكل ج د
ودائما اما كل د ه او و ز مانعة الخلو ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه او و ز
والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في فن المنطق الفصل
الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى
وضع لاحد جزئيها او رفعه ليلزم منه وضع الآخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطية
ولزومية المتصلة وكليتها او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال و
الانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة

متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم
وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج
نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة
الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الاجتماع دون
الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع
الفصل الخامس في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو
ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى
وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل
ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه
واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه
الثاني قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل
ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب
لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه امر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب الثالث
الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين
لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم
في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولنا العالم مؤلف فهو حادث
كالبيت واثبتوا علية المعنى المشترك بالدوران والتقسيم غير المردد بين النفي
والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا او كذا والاخيران باطلان
بالتخلف فتعين الاول وهما ضعيفان اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة

وسائر شرائط المساواة مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علية غير
المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليته في المقيس لجواز ان يكون
خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة منها واما مادته [illegible]
في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فست اوليات
وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات
وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا
ومجربات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان السقمونيا
مسهل للصفراء وحدسيات وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم
كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي
الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم
امتناعها والامن من التواطؤ على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات
في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس
والتواتر ليس بحجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة
لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها
بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي
وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما اني وهو الذي يكون الحد الاوسط
فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا
متعفن الاخلاط واما غير اليقينيات فست مشهورات وهي قضايا يحكم بها
لاعتراف جميع الناس بها اما لمصلحة عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات
وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلي ونفسه مع قطع

قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن
وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا
وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها
ومسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل
اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصر
عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه
اما لامر سماوي او لمزيد عقل ودين كالماخوذات من اهل العلم والزهد ومظنونات
وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب
الاخلاق وامر الدين ومخيلات وهي قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها
تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة و
القياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب و
التنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب ووهميات وهي قضايا كاذبة
يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم
فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب
الوهم لموافقته العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره اياه
عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه
افحام الخصم وتغليطه والمغالطة قياس تفسد صورته بان لا يكون على هيئة
منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او مادته بان يكون
المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس

المنقوش على الحائط انه فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة
او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان
وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية
مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور
الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لان لا تقع في الغلط والمستعمل
للمغالطة سوفسطائي ان قابل بها الحكيم ومشاغبي ان قابل بها الجدلي البحث الثاني في اجزاء
العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها
الذاتية والمقدمات الغير اليقينية في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا ان نصل بين
كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل بأي بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة والمقدمات
البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا
التي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم
كقولنا كل مقدار اما مشارك لآخر او مباين له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار
وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون
قائم على خط آخر فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لهما وقد تكون عرضا
ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين واما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها
لامتناع ان يكون جزء التي تطلب ثبوته له بالبرهان والله اعلم هذا آخر الكلام في هذه الرسالة

نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط صح

تمت هذه الرسالة بعون الملك المنان
لسنة سبع واربعين وثمانين والف
بيد تحريره ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة المقدمة اللفظ قد يوضع لشخص
بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وذلك بأن يعقل أمر عام مشترك بين المشخصات
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له مشخص وذلك مثل اسم الإشارة فإن هذا مثلا موضوعه
ومسماه المشار إليه المشخص بحيث لا يقبل الشركة تنبيه مما هو من هذا القبيل
لا يفيد التشخص إلا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات التقسيم اللفظ
مدلوله إما كلي أو مشخص والأول إما ذات وهو اسم الجنس أو حدث وهو المصدر
أو نسبة بينهما وذلك إما أن يعتبر من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف
الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع إما كلي أو مشخص والثاني العلم والأول إن
مدلوله إما معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف أو لا فالقرينة
إن كانت في الخطاب فالضمير وإن كانت في غيره فإما حسية وهو اسم الإشارة أو عقلية
وهو الموصول الخاتمة تشتمل على تنبيهات الأول الثلاثة مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني
في غيرها وإن كانت تحصل الغير فهي أسماء الثاني الإشارة العقلية لا يفيد التشخص فإن
تقييد الكلي بالكلي لا يفيد التشخص بخلاف قرينة الخطاب والحس فلهذا كان جزئيين
وهذا كليا الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وعلمت فساد تقسيم الحنفي
إليهما دون أسماء الإشارة ظنا أن ذلك إنما يتعين بقرينة الإشارة ومدلول الضمير

المضمر بالوضع الرابع تبين لك من هذا أن معنى قول النحاة إن الحرف ما دل
على معنى في غيره أنه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل الخامس قد عرفت الفرق
بين الفعل والمشتق أن ضاربا لا يرد على حد الفعل فإنه ما دل على حدث ونسبة
إلى موضوع ما وزمانها السادس ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
فإن علم الجنس كأسامة وضع لمعين بجوهره واسم الجنس كأسد وضع لغير
معين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام السابع الموصول عكس الحرف
فإن الحرف يدل على معنى في غيره يحصل بما هو معنى فيه والموصول مبهم عند السامع
يتعين بمعنى فيه الثامن أن الفعل والحرف يشتركان في أنهما يدلان على معنى
في اعتبار كونه تابعا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما التاسع
الفعل مدلوله كلي قد يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبته إلى الخاص منها فيتجزيه
دون الحرف إذ تحصل مفهوميته إنما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره العاشر
في ضمير الغائب وفي كليته وشخصيته نظر فتأمل الحادي عشر ذو وفوق فإن
مفهومهما كلي لأنهما بمعنى صاحب وعلو وإن كانا لا يستعملان إلا جزئيين
بعروض الإضافة فلا يكونان جزئيين الثاني عشر لا ريب
تعاور الألفاظ بعضها مكان بعض
إذ المعتبر الوضع الوضعية

تمت الرسالة
الوضعية
م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لواهب العطية والصلوة على خير البرية وعلى آله ذوي النفوس الزكية
اما بعد فان معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب مفصلة غير يسيرة
الضبط فاردت ذكرها مجملة مضبوطة على وجه نطق به كتب المتقدمين ولم
يغرز به المتأخرين فنظمت فرائد عوائد لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها
في ثلثة عقود العقد الاول في انواع المجاز وفيه ست فرائد الفريدة الاولى
المجاز المفرد اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته
ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والا فاستعارة مصرحة الفريدة الثانية
ان كان لفظ المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق فالاستعارة اصلية والا فتبعية
تجري اولا في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر اذا كان مشتقا وفي متعلق معنى
الحرف ان كان حرفا والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة
كالابتداء ونحوه وانكر التبعية السكاكي وردها الى المكنية كما ستعرفه الفريدة الثالثة
ذهب السكاكي الى انه ان كان المستعار له محققا حسا او عقلا فالاستعارة تحقيقية والا
فتخييلية وسينكشف لك حقيقتها الفريدة الرابعة الاستعارة ان لم تقترن بما يلائم
شيئا من المستعار منه والمستعار له فمطلقة نحو رأيت اسدا وان قرنت بما يلائم
المستعار منه فمرشحة نحو رأيت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم وان قرنت بما يلائم المستعار له
فمجردة نحو رأيت اسدا شاكي السلاح والترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه
والاطلاق ابلغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة

الاستعارة فلا يعد قرينة المصرحة تجريدا نحو رأيت اسدا يرمي ولا قرينة المكنية
ترشيحا الفريدة الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته تابعا للاستعارة
لا يقصد به الا تقويتها ويجوز ان يكون مستعارا من ملائم المستعار منه لملائم
المستعار له ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد
وذكر الاعتصام ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق بالعهد الفريدة السادسة
المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد وان كانت
علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة والا فيسمى استعارة تمثيلية نحو اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى اي اراك تتردد في الاقدام والاحجام اي لا تدري ايهما احرى العقد الثاني
في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر من غير تصريح بشيء
من اركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة
بالكناية لكن اضطربت اقوالهم والتعرض لها في ثلثة فرائد مزية نوع احوى لبيان انه
هل يجب ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه ام لا الفريدة الاولى
ذهب السلف الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه
بذكر لازمه وحينئذ وجه تسميتها استعارة بالكناية او مكنية ظاهر واليه ذهب
صاحب الكشاف وهو المختار الفريدة الثانية يشعر ظاهر كلام السكاكي بانها لفظ المشبه
المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه واختار رد التبعية اليها بجعل قرينتها استعارة
بالكناية وجعل قرينتها على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحال بكذا ان نطقت استعارة
لدلت والحال قرينة ويرد عليه ان لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة
وقد صرح بان نطقت مستعار لامر وهمي فيكون استعارة والاستعارة في الفعل
لا يكون الا تبعية فلزمه القول بالاستعارة التبعية الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الى انها
التشبيه المضمر في النفس وحينئذ وجه تسميتها استعارة الفريدة الرابعة لا شبهة

فى ان المشبه فى صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما فى صورة
الاستعارة المصرحة وانما الكلام فى وجوب ذكره بلفظه والحق عدم الوجوب لجواز
ان يشبه شى بامرين ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له شى من لوازم الاخر فقد اجتمع
المصرحة والكناية مثاله قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى
الانسان عند الجوع والخوف من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له
اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع فيكون استعارة مصرحة نظرا الى الاول
ومكنية نظرا الى الثانى ويكون الاذاقة تخييلا **العقد الثالث** فى تحقيق قرينة الاستعارة
بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملايمات المشبه به فى نحو قولك مخالب المنية نشبت بفلان
وفيه خمس فرائد **الفريدة الاولى** ذهب السلف الى ان الامر الذى اثبت للمشبه من خواص
المشبه به مستعمل فى معناه الحقيقى انما التجوز فى الاثبات ويسمونه استعارة تخييلية
ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها واليه ذهب الخطيب **الفريدة الثانية** جوز
صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية فى بعض المواد لملايم المشبه كما فى قوله تعالى
ينقضون عهد الله حيث استعير الحبل للعهد على سبيل الكناية والنقض لابطاله **الفريدة
الثالثة** جوز السكاكى كونه مستعملا فى امر وهمى شبهها بمعناه الحقيقى وسمته استعارة
تخييلية ولا يخفى انه تعسف **الفريدة الرابعة** المختار فى قرينة المكنية انه اذا لم يكن للمشبه
تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقى وكان اثباته له استعارة
تخييلية كمخالب المنية وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا
لذلك التابع على طريق التصريح **الفريدة الخامسة** كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة
من ملايمات المشبه به ترشيحا كذلك يعد ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات
ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا للتخييل او الاستعارة التحقيقية اما الاستعارة فظاهر
وكذا التخييلية بناء على ما ذهب اليه السكاكى لان التخييلية مصرحة عنده واما الاستعارة

واما الاستعارة التخييلية على مذهب السلف فلان الترشيح يكون للمجاز العقلى
ايضا بذكر ما يلايم ما هو له كما يكون للمجاز اللغوى المرسل بذكر ما يلايم الموضوع له
وللتشبيه بذكر ما يلايم المشبه به والاستعارة المصرحة كما سبق ووجه الفرق بين جعله
قرينة للمكنية وجعل نفسه تخييلا او استعارة تحقيقية او اثباته تخييلا وبين
ما يجعل زائدا عليها وترشيحا قوة الاختصاص بالمشبه به
فانها اقوى اختصاصا وتعلقا به
فهو القرينة وما سواه
ترشيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والآخرين وعلى آله الطيبين الطاهرين **وبعد** فاعلم ان طرق اداء المراد ثلثة حقيقة ومجاز وكناية فالحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه ما وضع له والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه غيره بعلاقة بينهما اى اتصال ومناسبة بين الموضوع له والمستعمل فيه مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له **والكناية** لفظ مستعمل في لازم ما وضع له بلا قرينة مانعة عنه يعني ان الكناية من حيث انه كناية لا تنافي الموضوع له كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع فيها ايضا بحسب خصوص المادة ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه كناية عن نفي المثل وقيد الحيثية في تعريف الحقيقة والمجاز لئلا ينتقض تعريف كل واحد منهما بالآخر في مثل الصلوة اذا استعمل في الدعاء او الاركان والعلاقة لاخراج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب والقرينة فيه لاخراج الكناية المستعملة في غير ما وضع له مع جواز ارادته والعلاقة اما تعتبر كلية فيقال انها اللزوم اى لزوم المعنى المستعمل فيه للموضوع له والمراد باللزوم ههنا اتصال بينهما بنقل الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهو ما يوجد في كل امرين بينهما علاقة مشابهة او غيرها واما تعتبر جزئية فيقال انها مشابهة المستعمل فيه له فمجازها استعارة او انها غير مشابهة فمجازها مجاز مرسل وذلك الغير اما مصدرية اى كون الموضوع له مصدرا اى محل صدور المعنى المجازي كاليد مستعملة في النعمة في نحو اعجبني يد فلان او مظهرية اى كونه محل ظهوره كما في يد الله فوق ايديهم اذ المراد باليد القدرة لظهور اثرها فيه او مجاورة كالراوية

كالراوية المستعملة في الدلو لانها مجاور الحيوان الذي يستقى عليه او جزئية اى كونه جزء كالعين مستعملة في الطليعة التي تطلع احدا من طلع القوم من مكان عال او كلية اى كونه كلا له كالاصابع في يجعلون اصابعهم في آذانهم اذ المراد بها فيه انامله ومعنى الانامل رؤس الاصابع او سببية كالغيث في نحو رعينا الغيث اى النبات التي بسبب الغيث ومسببية نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا مسببه النبات او كون سابق اى كونه سابقا على المجازي باعتبار زمان الحكم كاليتامى في وآتوا اليتامى اموالهم اى الرجال الذين كانوا يتامى او كون لاحق اى كونه لاحقا وطاريا على المجازي في الزمان الآتي كما في اني اراني اعصر خمرا اى عصيرا يصير خمرا او محلية اى كونه محلا له كالقرية مرادا بها اهلها في واسئل القرية او حالية اى كونه حالا وموجودا فيه مطلقا نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اى في جنة الحالة فيها رحمة او آلية اى كونه آلة له نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اى ذكرا صادقا فانه لسان او اطلاق اى كونه مطلقا والمستعمل فيه مقيد كالشفة مرادا بها المشفر او تقييد اى كونه مقيدا والمستعمل فيه مطلق نحو ولكن زنجي غليظ المشافر او عموم اى كونه عاما والمجازي جزئي من جزئياته كالدابة في الفرس او خصوص اى كونه خاصا وجزئيا من جزئيات المعنى المجازي كالفرس في الدابة او قوة اى كون المجازي صالحا لان يصير الموضوع له كالمسكر في الخمر التي اريقت او لازمية او ملزومية اى كونه لازما او ملزوما نحو ادبت زيدا بمعنى ضربته وضربته بمعنى ادبته او علية اى كونه علة له او معلولية اى كونه معلولا له كالنار في الحرارة والحرارة في النار او تعلق اى كونه متعلقا او بالعكس كالضرب في الضارب او في المضروب او بالعكس او شرطية اى كونه شرطا كالايمان في الصلوة في وما كان الله ليضيع ايمانكم او مشروطية اى كونه مشروطا كعكسه او دالية اى كونه دالا او مدلولية اى كونه مدلولا وقد يجتمع في مجاز واحد اكثر من نوع واحد

كالمشفر المستعمل في شفة الانسان يجوز فيه اعتبار التقييد والمشابهة في الغلظة
فعلى الاول مجاز مرسل وعلى الثاني استعارة فمجموع علاقات المجاز اللغوي ثمانية
وعشرون مشابهة مصدرية مظهرية مجاورة سببية مسببية كون اول
محلية حالية آلية اطلاقية جزئية كلية تقييد عموم خصوص قوة لازمية
ملزومية علية معلولية متعلقية بكسر اللام متعلقية بفتح اللام شرطية مشروطية
والية مدلولية وقد يعتبر تداخل بعضها في بعض كما اعتبر في علم الاصول وعد
تسعة مشابهة كون اول استعداد وحلول جزئية كلية سببية شرطية واما
الاستعارة التي علاقتها المشابهة وقسم من المجاز مطلقا بمعنى اللفظ المستعمل في
غير ما وضع له بالعلاقة والقرينة عند السلف فمصرحة ومكنية والمصرحة لفظ
المشبه به المذكور المستعمل في المشبه كالاسد في رأيت اسدا في يده سيف
والمكنية لفظ كذلك لكن غير مذكور كلفظ السبع الغير المذكور في قولك
اظفار المنية نشبت بفلان حيث شبه المنية بالسبع ثم استعمل لفظ السبع
فيها وترك ذكره ودل عليه بذكر لازمه الذي هو الاظفار والاظفار ليس بمجاز
بل المجاز عندهم اثباته للمشبه الذي هو المنية وهذا الاثبات يسمى استعارة تخييلية
عندهم فالاستعارة التخييلية عندهم لازمة للمكنية وليست قسما من المجاز
اللغوي الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بل هو من المجاز العقلي الذي هو اثبات
الشيء لغير ما هو له فلفظ الاظفار المذكور حقيقة لغوية عندهم ولكن جوز الزمخشري
كونه مجازا لغويا اذا كان للمشبه به رادف يشبه رادف المشبه به كما في ينقضون
عهد الله فان العهد اي المشبه رادفا هو الابطال يشبه رادف الحبل المطوي
او البناء الذي هو النقض في اخراج الشيء عن حقيقته ومن نفعه ثم المصرحة
اما مفردة وهي لفظ المشبه به المفرد المستعمل في المشبه المفرد واما مركبة ويسمى

ويسمى بالتمثيلية وهو عندهم لفظ المشبه به المركب المستعمل في المشبه المركب الذي هو
الهيئة الحاصلة من عدة امور نحو قولهم اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى المستعمل في
التردد في الفتوى وعند بعض المحققين يجوز ان يكون التمثيل اللفظ المفرد المستعمل في
المشبه المركب كلفظ القمر اذا استعمل في النهار المشمس الذي شابه بسر ارتكب المجاز
المركب عندهم مخصوص بالاستعارة والحق كون المجاز المركب مجازا مرسلا ايضا
مثل هواي مع الركب اليمانين مصعد المستعمل في معنى التحسر ثم المصرحة
ايضا قسمان اصلية ان كان اللفظ المستعار غير المشتق والحرف اسم جنس كلفظ
الاسد في رجل الشجاع او علما كالحاتم في العالم المتجرد تبعية ان كان اللفظ مشتق
كنطقت الحال والحال ناطقة بكذا بمعنى دلت او دالة على كذا ولفظ الحرف كفي
في عذبت اراقة في هذه استعير المصدر الذي هو النطق للدلالة ثم استعير نطقت او ناطقة
لدلت او دالة بتبعية المصدر واستعير الظرفية التي هي متعلق معنى في للسببية لمشابهة
السببية لها في الملابسة ثم استعير لفظ في لمعنى الباء السببية بتبعيتها واما عند السكاكي
فهي بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة مصرحة مفردة او مركبة
بالمعنيين المذكورين ومكنية فالمصرحة تحقيقية اذا تحقق معنى المراد حسا كما في الاسد
المستعمل في الرجل الشجاع او عقلا كالصراط المستقيم في الدين او تخييلية اذا لم يكن
المعنى المراد متحققا لا حسا ولا عقلا بل كان صورة وهمية كلفظ الاظفار والمخالب
في اظفار المنية في صورة اخترعها الوهم حين شبه المنية بالسبع في الاغتيال اذ الوهم
يتصورها بصورته ويثبت لها اظفارا مثل اظفاره فتلك الاظفار لا وجود لها
في الحس ولا في العقل بل في الخيال فلذا سميت بالتخييلية والمكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به
كالمنية في قوله اظفار المنية نشبت بفلان فانه شبه المنية بالسبع وجعل السبع صنفين حقيقي
وهو الهيكل المخصوص وادعائي وهو الامر المعنوي الذي شأنه الاهلاك من غير تفرقة بين

نحو شجاع وخر او هو مهلك مما استعمل المشبه في هذا المعنى من حيث انه سبع او غاية لا من حيث
انه الموضوع له واختار ارجاع صورة الاستعارة التبعية التي هي عند القوم الى صورة الاستعارة
المكنية بجعل قرينتها مكنية والتبعية قرينتها وكذا رد المجاز العقلي عند القوم الى الاستعارة
بالكناية بتشبيه المنسوب اليه المجازي بالمنسوب اليه الحقيقي واما عند الخطيب ففي الاستعارة بمعنى اللفظ المشبه به
المستعمل في المشبه مصرحة مفردة ومركبة اصلية او تبعية وبمعنى ما يطلق عليه لفظ الاستعارة مصرحة
ومكنية وتخييلية فالمصرحة كما ذكره السابق والمكنية تشبيه شيء بشيء في النفس مع اثبات لازم المشبه به للمشبه
للدلالة على ذلك التشبيه المضمر في النفس والتخييلية ذلك الاثبات فالمصرحة مجاز لغوي والمكنية
ليس بمجاز لا لغويا ولا عقليا والتخييلية مجاز عقلي ثم ان لفظ المجاز ربما او بل يطلق عليه لفظ المجاز
فينقسم الى المجاز اللغوي والمجاز العقلي والمجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان فالمجاز اللغوي اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له بعلاقة وقرينة كما سبق فالمجاز العقلي نسبة الشيء الى غير ما هو له في ظاهر حال المتكلم مثل
انبت الربيع البقل اذ المنبت هو الله تعالى والربيع وقت الانبات ونحو هزم الامير
الجند والهازم جند الامير وهو امرهم والمجاز بالزيادة لفظ تغير اعرابه بشيء زائد على
المراد نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثل شيء فتغير نصب مثل الى الجر بزيادة الكاف والمجاز
بالنقصان ما تغير اعرابه بنقصان شيء في اللفظ كقوله تعالى واسئل القرية اي اسئل اهل
القرية فبحذف الاهل تغير اعرابه الى النصب وكلاهما يسميان مجازا في الاعراب واما
الكناية فلفظ اريد به لازم معناه من غير قرينة مانعة عن ارادته والمعنى المكنى عنه اما ذات
نحو طعن فلان مجمع ضغنك او صفة مثل فلان طويل النجاد بمعنى طويل القامة او نسبة بينهما
نحو ان الكرم في بيت فلان

كتبه الداعي السيد عمر السوقي عفا له
مدرسه حكيم چلبی

١٢٣

بسم الله وبحمده والصلوة والسلام على رسوله يقول الباحث الفقير محمد المدعو بساجقلى زاده أكرمه الله سبحانه بالفلاح والسعادة هذه رسالة في فن المناظرة عملتها لك يا ولد ولامثالك المبتدئين بارك الله تعالى فيها لك ولمن اراد بها غيرك وهذا الفن لا شك في استحباب تحصيله وانما الشك في وجوبه كفاية والمناظرة هي المدافعة لتظهر الحق اعني دفع السائل قول المعلل ودفع المعلل قول السائل وعلم المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده اعلم انك اذا قلت شيئا فذا اما تعريف او تقسيم او تصديق او مركب ناقص او مفرد او انشاء وانت في جميع هذه الصور اما ناقل او لا ولنشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل واعلم ان الاخيرين لا يمكن فيهما المناظرة فتنقسم ثلثة ابواب الباب الاول في التعريف للسائل ان ينقضه ومعناه ان يبطله بعدم جمعه او بعدم منعه او باستلزامه المحال وسبب الاول كون التعريف اخص مطلقا كتعريف الانسان بالزنجي وسبب الثاني كونه اعم مطلقا كتعريفه بالحيوان وقد يجتمع الاول والثاني وذلك اذا كان التعريف اعم من وجه كتعريفه بالابيض وتقرير بطلانهما ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف او غير مانع لاغياره وكل تعريف هذا شانه فهو فاسد فلصاحب التعريف ان يمنع الكبرى مستندا بان التعريف لفظي بيان صحة هذا المنع ان التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر اوضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع وهو طريق اهل اللغة ويجوز بالاعم والاخص والاول كقولهم سعدان نبت والثاني كقول القاموس لهما لهو اي لعب اقول اللعب نوع من اللهو والثاني يراد به التفصيل

التفصيل بذكر العام اولا والخاص ثانيا كقولك الانسان حيوان ناطق ويشترط فيه المساواة على مذهب المتاخرين فيبطل بعدم الجمع او بعدم المنع اي جوزوا التعريف بالاعم والاخص اما الاول ففي موضع يراد فيه بالتعريف تمييز المعرف عن بعض الاشياء كما اذا اشتبه المثلث بالدائرة عند السامع واريد تمييزه عنها فقط فيقال المثلث شكل مضلع واما الثاني ففي موضع يراد فيه بالتعريف بيان الافراد المشهورة والله اعلم فلصاحب التعريف منع الكبرى مستندا بان المراد تمييز المعرف عن بعض الاشياء او بيان افراده المشهورة فقط فتح الله عليك فصل في بيان منع الصغرى في التقرير السابق اعلم ان الصغرى فيه تنحل الى قضيتين فاذا قلت انه غير جامع لفرد فلاني فكانك قلت ان المعرف صادق عليه والتعريف غير صادق واذا قلت انه غير مانع عن مادة فلانية فكانك قلت عكس المذكور فلصاحب التعريف ان يمنع كلا من تينك القضيتين وسند ذلك المنع في الغالب تحرير المراد بالمعرف او التعريف فاعرف سهل الله عليك فصل في تقرير الابطال بالثالث وهو ان هذا التعريف مستلزم للدور او التسلسل وهو محال وكل تعريف يستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال لمنع الكبرى هنا بل يمنع الاستلزام وسنده في الغالب تحرير التعريف او يمنع الاستحالة مستندا بان هذا الدور غير محال وان هذا التسلسل غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الكلام ويكفيك هذا الاجمال هنا واعلم انه قد ينقض التعريف بانه ليس اجلى من المعرف كتعريف النار بانه شيء يشبه النفس في اللطافة اقول والنفس اخفى من النار ومن شرائط صحة التعريف كونه اجلى من المعرف واما استعمال الالفاظ الغريبة وارادة المدلول الالتزامي واستعمال اللفظ المشترك او المجاز بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد فهو مذهب حسن التعريف لا لصحته اذا كان معنى المقصود اجلى من المعرف فصل قد اشتهر ان ناقض التعريف مستدل وموجهه مانع ومعناه ان الاعتراض على التعريف لا يكون الا بطريق

دعوى بطلانه والاستدلال على ذلك الدعوى باثباته والجواب عن ذلك منع مقدمات
ذلك الدليل وقد عرفت لكن هذا اذا لم يدع صاحب التعريف بان هذا التعريف
حد او رسم فاذا ادعى انه حد كأنه ادعى ان العام والخاص الذين فيه من الذاتيات
فيسمى العام جنسا والخاص فصلا واذا ادعى انه رسم كأنه ادعى ان احدهما او كليهما من العرضيات
فيجوز الاعتراض بمنع كونهما من الذاتيات وبمنع كون احدهما او كليهما من العرضيات
فمورد هذا المنع هنا الدعوى الضمنية فاعرف ودفع هذا المنع انما يكون باثبات
من الذاتيات او العرضيات وهذا عسير لما قيل ان تمييز الذاتي عن العرضي عسير
واعلم ان كون الحد بمعنى المركب عن الذاتيات انما هو في عرف اهل الميزان ومن
وافقهم واما في عرف اهل العربية فهو التعريف الجامع المانع سواء كان بالذاتيات
او بالعرضيات فلمن قال الحد كذا ان يدفع المنع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية
ثم اعلم ان المنع الذي هو الاعتراض انما وقع في هذه الرسالة فهو بمعنى طلب الدليل
ويسمى نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في بعض الكتب بمعنى الدفع مطلقا سواء كان
بطلب الدليل او بالابطال والاستدلال ثم ان طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند
كأن يقال لا نسلم ما ذكرته او يقال هو ممنوع ولا يزاد على هذا القدر ويسمى هذا القدر
منعا مجردا وقد يذكر معه السند ويجيء تفصيل السند في باب التصديق والمنع المجرد صحيح
لكن المنع مع السند اقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية المنع واما دفع النقض
بدون قيد التفصيل فهو بمعنى ابطال شيء بدليل

الباب الثاني في التقسيم

وهو اما تقسيم الكلي
الى جزئياته واما تقسيم الكل الى اجزائه والكلي والكل يسمى مقسما ومورد القسمة ويسمى
الجزئيات والاجزاء اقساما ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم الآخر قسيما ويسمى القسم الذي
دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام وشرط صحة التقسيم الجمع والمنع
ويسمى الاول الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثاني

ومعنى الثاني ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم ومن شرائطه ايضا تباين الاقسام

فصل في تقسيم الكلي الى جزئياته ومعناه ضم قيود متباينة الى المقسم فقد يذكر المقسم في الاقسام
صريحا كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود وقد يدخل [illegible]
في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف وقد يحذف وهو مراد كقولك
الانسان اما ابيض او اسود ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي والاول ما لا يجوز
العقل فيه قسما آخر ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفي كقولك
المعلوم اما موجود او لا والثاني ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء
كقولك العنصر اما ارض او هواء او ماء او نار والتقسيم الاستقرائي حقه ان لا يردد
فيه بين النفي والاثبات لكن قد يذكر في صورة الحصر العقلي بالترديد كذلك فيكون اخص الاقسام
مرسلا البتة ومعنى ارساله ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق
عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك
العنصر اما ارض او لا والثاني اما ماء او لا والثاني اما هواء او لا وهو النار
فالقسم الاخير مرسل اي لا ينحصر في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء

فصل في الاعتراض
على حصر التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود قسم آخر يجوزه العقل وان كان استقرائيا
ينقضه بوجود قسم آخر متحقق في الواقع وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي المردد بين
الاثبات والنفي تقسيما عقليا فيقول انه باطل لتجويز العقل قسما آخر كان يقول في تقسيم العنصر
كما ذكرنا ان القسم الاخير لا ينحصر في النار اذ يجوز بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها
فيجاب عنه بان القسمة استقرائية والقسم الذي جوزته غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستقرائي
لا يبطل الا بوجود قسم آخر في الواقع فاذا ابطلها السائل بعدم الحصر فحينئذ يجيبه القاسم
بتحرير المقسم يعني ان يريد به معنى لا يشمل الواسطة

فصل قد ينقض التقسيم بانه يلزم
فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قسيما له وذلك اذا كان بعض القسم اعم من الآخر

كما اذا قلت الجسم اما حيوان او نام فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد جعل
في هذا التقسيم قسيما له ويجاب عنه بمنع اللزوم المذكور مستندا بالتحرير اعني ان يراد بالنامي غير
الحيوان وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون قسيم الشيء في الواقع قسما له وذلك اذا كان
بعض الاقسام مباينا للمقسم كما اذا قلت الانسان اما فرس او زنجي فان الفرس قسيم الانسان
لانهما قسمان من الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد ينقض بان المقسم اعم من القسم
كما اذا قلت الانسان اما ابيض او اسود فيجاب عنه بان المقسم معتبر في الاقسام
وقد ينقض بان التقسيم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وذلك اذا كان بعض
الاقسام مساويا للمقسم كتقسيم الانسان الى البشر والزنجي **فصل** قد ينقض التقسيم بتصادق
الاقسام كلها او بعضها اي صدقها على شيء واحد وذلك اذا كان
بين الاقسام كلها او بعضها عموم من وجه كما اذا قلنا الحيوان اما انسان
واما ابيض لانهما يصدقان على الانسان الابيض قال في شرح المطالع الحق
ان التقسيم التمايز بين الاقسام اقول يعني التمايز التباين لكن التصادق انما يبطل
التقسيم الحقيقي وهو جعل المقسم اشياء متمايزة في الواقع ولا يضره التقسيم الاعتباري
وهو تقسيم الكلي الى مفهومات متباينة متمايزة في العقل وان كانت متصادقة
في الواقع كتقسيم الكلي الى اقسامه الخمسة مع انها متصادقة في الملون كما بينه
الفناري فقد يعترض على التقسيم بانه باطل لتصادق الاقسام فيه فيجاب عنه بانه تقسيم
اعتباري يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا يضره التصادق قول فالشيء الواحد
باعتبار اتصافه بمفهومات متخالفة يعتبر اشياء متعددة فيدخل في الاقسام المتعددة
فاحفظوا ولولا هذا اوان سقوط همتي لكنت زودتكم بيانا هداكم الله **فصل** في تقسيم الكل
الى اجزائه وهو تحصيل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليس فيه ضم قيود الى المقسم وشرطه
الحصر وتباين الاقسام وعدم دخول كل قسم في المقسم كتقسيم المعجون الى عسل وشونيز وسكنجبين

والتخريج الاعتراض عليه ودفعه **فصل** اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى غير ظاهر
من اللفظ كارادة الخاص من العام بقرينة المقابلة لكن لا يصح ارادة المعنى المجازي بدون
العلاقة المعتبرة المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكتاب مثلا واما القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة فلا يجب ان كان المحرر مانعا لان المانع يكفيه الجواز
والقرينة المانعة انما تشترط للقطع بالمعنى المجازي لا لتجويزه **الباب الثالث** في التصديق
وما في معناه من المركبات الناقصة **اعلم** ان التصديق اذا قاله احد يقال له الدعوى
والمدعي وقائله المعلل لان من حقه التعليل عليه فان لم يكن منورا بدليل ولم يكن بديهيا
جليا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة وان كان منورا بدليل فللسائل حينئذ ثلث
وظائف المنع والمعارضة والنقض فههنا ثلث مقالات **المقالة الاولى** في المنع اعلم
ان للسائل منع مقدمة الدليل اذا لم يستدل المعلل عليها ولم تكن بديهية جلية ولا يصح
منع المدعي حينئذ لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان يراد منع شيء من
مقدمات دليله واذا جاز في النسبة ورأينا من بعض العظماء منع المدعي المدلل يستند
او لانه منع مقدمة من مقدمات دليله **فصل** المنع اما مجرد عن السند او مقرون به
والسند ما ذكره المانع لزعمه انه يستلزم نقيض الممنوع ويكفي في الاستناد به جوازه
عقلا فقد يذكر على سبيل التجويز كان يقال لا نم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون
ناطقا وقد يذكر على سبيل القطع كان يقال كيف وهو ناطق او يقال انما يصح ما ذكر
لو كان غير ناطق وليس كذلك ولا يكفي في السند الجواز لا يتوقف صحة المنع على اثبات
السند الذي ذكر على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده هو الصورة الثالثة
حلا لان فيه بيان منشأ المقدمة الممنوعة والحل هو بيان منشأ الغلط واكثر وقوع
الحل بعد النقض الاجمالي وستعرف النقض الاجمالي **فصل** الواجب على المعلل عند
منع السائل مدعاه الغير المدلل او مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا مطلوب المانع

جليا فللسائل ان يمنعه ومعناه طلب
الدليل عليه وان كان بديهيا

وذلك لاثبات نوعان احدهما ذكر دليل ينتج الممنوع والآخر ابطال السند المساوي
للمنع لان بابطاله يبطل نقيض الممنوع فينتج عينه لاستحالة ارتفاع النقيضين وبيان هذا
ان معنى مساوات السند للمنع واخصيته منه مساواته واخصيته من نقيض الممنوع والسند بالاحتمال
العقلي خمسة اقسام المساوي والاخص مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه
والمباين والنقيض للكل فاذا قلنا هذا الشبح ليس بضاحك لانه ليس بانسان فان قال
لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا سند مساو لنقيض الممنوع
وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون زنجيا فهذا اخص مطلقا وان قال
لم لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون ابيض فهذا
اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجرا فهذا مباين والمباين والاعم من وجه
لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المعلل ابطالهما لو استند بهما السائل والمساوي
والاخص مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع المعلل ابطال الاخص بل ابطال المساوي
واما الاعم مطلقا فلا يجوز الاستناد به لكن ينفع المعلل ابطاله لو استند به السائل
واعلم ان المنع لو كان مقدمة دليل المعلل فللمعلل وظيفة اخرى للتخلص عنه
وهو اثبات المدعى بدليل آخر وذا افحام من وجه فاعرف **فصل** وعند اثبات
المعلل مدعاه او مقدمته بدليل او ابطال السند للسائل ان يمنع شيئا من مقدمات
الدليل او الابطال ما لم تكن بديهية جلية فاذا منع فبأي نحو التفصيل السابق **فصل**
منع السائل مقدمة دليل المعلل قد لا يضر المعلل وذلك اذا ذكر المانع سندا يشمل
الاعتراف بدعوى المعلل كما اذا قال المؤمن العالم حادث لانه متغير واثبت
الصغرى بانه لا يخلو عن الحركة والسكون وقال الفلسفي لا نسلم عدم الخلو عنهما لم لا يجوز
ان يخلو عنهما كما في آن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم **فصل**
لو ابطل السائل بالدليل المدعى او غير المدعى او مقدمة دليل المدعى قبل ان يستدل المعلل على

على تلك المقدمة فهذا يسمى غصبا لان الاستدلال منصب المعلل وقد غصبه السائل واختلف
في انه مسموع يجب على المعلل ان يجيب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع ويقول ان للسائل ان يقول
ارادة المنع مع السند بما ذكره في صورة الابطال والاستدلال فيستحق الجواب حينئذ
البتة قال في التوضيح ينبغي لمن حكم بفساد مقدمة معينة ان يورد اعتراضه عليها على
سبيل المنع لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه غصب فيحتاج الى العناية انتهى **فصل**
الغصب في غير استدلال السائل على بطلان ما صح منعه فالمعارضة ليست بغصب لانه ابطال
الدعوى بدليل بعد استدلال المعلل عليه وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه
صحيحا وكذا النقض ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لان المنع انما
يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين
والدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وههنا بحث وستعرف المعارضة والنقض **فصل**
اعلم ان السائل قد يمنع تقريب دليل المعلل ومعنى التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم
المدعى وتقريره انه لا نسلم استلزام هذا الدليل المدعى وقد يجمل ويقال لا نسلم التقريب
او التقريب مم والتقريب انما يتم اذا انتج الدليل عين المدعى او ما يساويه او الاخص منه
مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقريب كان يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة
جزئية **فصل** قيل لا يمنع النقل والمدعى الا مجازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع وما يشتق
منه في طلب الدليل عليهما الا مجازا وبيان ذلك ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل
على مقدمة الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى مقدمة من مقدمات دليل فقولك هذا
النقل مم وهذا المدعى مم مجاز عن طلب الدليل مطلقا واما اذا استعملت لفظا اخر في طلب الدليل
عليهما فلا مجاز فيه اصلا كان تقول لا نم هذا النقل وهذا المدعى او هو مطلوب البيان هذا
في المدعى غير المدلل واما اذا كان مدللا فطلب الدليل عليه بأي لفظ كان مجاز في النسبة
وانما طلب الدليل على شيء من مقدمات دليله ويكفيك هذا البيان علمك الله ما لم تعلم

فصل لما كان الواجب على المعلل عند منع المانع هو الاثبات كما عرفت تفصيله فلا ينفعه
منع المنع ومعناه منع صحته وتنويره لان صحة ورود هذا المنع لا يجوز ان يكون الممنوع
بديهيا جليا وكذا لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل القطع قال الشارح الحنفي منع
المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب على المعلل عند منع المانع انتهى
وكذا لا ينفعه منع صلاحية السند للسندية سندا بعمومه وكذا ابطال صلاحيته
للسندية سندا بعمومه وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع لمخالفتها القانون
العربي فاشتغال المعلل بهذه الاعتراضات انتقال منه الى بحث آخر يجب على السائل
دفعه فان كان اشتغاله بها بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه
فافحم فيه وانتقل الى بحث آخر نعم ينفع المعلل ابطال المنع مستدلا عليه ببيان انها
بديهية جلية وهذا بمنزلة اثبات الممنوع وكذا ينفعه ابطال المنع بدعوى انه لم
يسلم عند المانع لكن هذا جواب الزامي جدلي لا تحقيقي فلا يصح عند ارادة اظهار
الحق وللمانع ان يدعي حينئذ الرجوع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن بديهيا جليا المقالة الثانية
في المعارضة وهي اثبات السائل نقيض ما ادعاه المعلل واستدل عليه او ما يساوي
نقيضه او الاخص من نقيضه كما ان ادعى المعلل لا انسانية شيء واستدل عليه فعارضه
السائل باثبات انسانيته او باثبات ضاحكيته او باثبات انه زنجي فللسائل عند ارادة
المعارضة ان يقول للمعلل دليلك وان دل على ما ادعيت لكن عندي ما ينفيه
اي ينفي ما ادعيت ودفع المعلل المعارضة اما بمنع بعض مقدمات دليل المعارض
او باثبات فساد دليله وهو النقض وسيأتي تفصيل النقض او باثبات الدعوى
بدليل آخر وهو المعارضة على معارضة السائل وفي كون دفع المعارضة دفعا للمعارضة
السائل بحث ثم ان المعارضة تنقسم الى المعارضة في المدعى وهي ان يثبت السائل
خلاف مدعى المعلل بعد اثبات المعلل مدعاه والى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت

ان يثبت السائل خلاف مقدمة دليل المعلل بعد اثبات المعلل تلك المقدمة فصل
وكل منهما ينقسم الى ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل المعلل مادة وصورة
كما في المغالطات العامة الورود تسمى تلك المعارضة قلبا ومعارضة على سبيل القلب
قال ابو الفتح المغالطة العامة الورود هي الادلة التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء
حتى النقيضين مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما موجود
او معدوم واياما كان يلزم ثبوت المطلوب اقول فاذا استدل الفلسفي على قدم
العالم فيعارضه بالاستدلال على حدوثه وان كان غيره مادة وعينه صورة تسمى معارضة
بالمثل كان يقول الفلسفي العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم فيعارضه
بانه حادث لانه متغير وكل متغير حادث وان كان غيره صورة تسمى معارضة بالغير
سواء كان غيره مادة ايضا كما اذا عارضنا في الصورة المذكورة بان العالم حادث
لانه اثر المختار ولا شيء من القديم باثر المختار او كان عينه مادة وهذا صرح به عصام الدين
في شرح الآداب العضدي ومثاله ان يستدل المعلل على مدعاه بمغالطة عامة الورود
فيعارضه السائل بايراد تلك المغالطة على نقيض مدعى المعلل بصورة اخرى غير ما اختاره
المعلل المقالة الثالثة في النقض وقد يقيد بالاجمالي ومعناه ان يدعي السائل بطلان
دليل المعلل مستدلا بانه جار في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل هذا شأنه
فباطل لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى لان المدعى لازم له وبطلان اللازم يدل على
بطلان الملزوم كما ان قلنا للفلسفي المستدل على قدم العالم بانه اثر القديم انه جار في الحوادث
اليومية المنتج قدم الحوادث اليومية مع انها حادثة بالبداهة ولا الجواب عن هذا النقض
بمنع الكبرى بل بمنع الصغرى ولما كانت الصغرى مشتملة على مقدمتين بمنع الجريان
تارة والتخلف اخرى وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المعلل بانه مستلزم للدور
او التسلسل وهو محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال لمنع الكبرى ههنا ايضا

بل قد يمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة لان بعض الدور والتسلسل غير محال و
قد يجاب عن النقض باثبات المدعى بدليل آخر وهو افحام من وجه واعلم ان المعارض
والناقض اذا لم يذكرا دليلا فلا تسمع دعواهما البطلان ويسمى الدليل النقض شاهدا قلت ان
الجنس للسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه تكليف بالابطال لان
الدليل لا ينتج الا بمقدمة واحدة وههنا بحث فصل اعلم ان الناقض قد يترك بعض اوصاف الدليل
المعلل عند اجرائه في مدعى آخر فيسمى ذلك نقضا مكسورا فللمعلل حينئذ منع الجريان مستندا
بان للوصف المتروك مدخلا في العلية وقد يبطل السائل هذا السند باثبات ان لا مدخل
لذلك الوصف في العلية مثاله قال الشافعي لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة
فنقضناه بانه جار في تزوج امرأة غائبة لانها مجهولة الصفة مع انه صحيح فقد حذفنا قيد المبيعية
فصل لا ينقض الدليل وغيره بالاشتمال على التطويل او الاستدراك او الخفاء او غير ذلك
مما يذكر حسنه فلا يصح لاحد المناظرين ان يقول للآخر ان ما ذكرته باطل لان المعنى
الذي ادّيته بما ذكرته من العبارة يصح اداؤه باحسن منها وانما لا يصح ذلك النقض
لان وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلان المرجوح وانما يصح الاعتراض على حسن العبارة
ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من دأب المناظرين وههنا استثناء
وهو ان كون التعريف اخفى من المعرّف يبطله كما عرف فصل قد ينقض العبارة
ومعناه دعوى بطلانها مستندا لمخالفتها قانون اللغة او الصرف او النحو وقد يجاب
عنه بمنع مخالفتها مستندا بمذهب من مذاهب اهل العربية تصح عليه تلك العبارة
وقد اشتهر ان ناقض العبارة مستدل ومعناه ان الاعتراض على العبارة بمخالفتها
لقانون العربي لا يصح على طريق المنع بل على طريق الابطال والاستدلال لكن هذا النقض لا يمنع
مدعاه او مقدمة دليله بل هو انتقال منه الى بحث آخر فيتفطن وبالجملة ان النقض
اربعة نقض التعريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة واما طلب

[illegible]

واما طلب الدليل على المدعى او المقدمة فلا يسمى نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا فصل
اعلم ان المركب الناقص اذا كان قيدا للقضية فهذا التصديق بمعنى فرد عليه المنع كما
تقول هذا انسان رومي فللسائل ان يمنع رومية فقط فان اثبت رومية بدليل
فللسائل ان يمنع مقدمة ذلك الدليل او يعارضه او ينقضه والمتفطن لا يخفى عليه ذلك
وان لم يكن قيدا للقضية كما ان قال احد غلام زيد او خمسة عشر فلا يعترض عليه بشيء الا
بمخالفة ذلك اللفظ لقانون العربي اذا خالفه فصل واذا اجاب المعلل عن اعتراض
السائل بجواب مبني على ما سلمه السائل بان يثبت ما منعه السائل بدليل مشتمل على مقدمة
مسلمة عند السائل مع علم المعلل بان الذي سلمه باطل فهذا جواب الزامي جدلي
لا تحقيقي وليس الغرض منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة مع علمه
بانه مغالطة فلا ينبغي للمعلل ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متعنتا اي طالبا للغلبة
لا طالبا لاظهار الحق والجواب التحقيقي هو الجواب الذي بناه المعلل على ما علم حقيته لكن السائل
اذا سكت حصل الالزام وان منع ما سلمه من قبل فله ذلك لان يدعي التردد بعد الجزم
ما لم يكن ما سلمه بديهيا جليا ولذا قيل ان المانع لا مذهب له فصل ثم لتشرح بيان المناظرة
على تقدير النقل ان كنت ناقلا فان لم تلتزم صحة المنقول فلا يرد عليك الا طلب تصحيح النقل
وهذا معنى منع المعلل فلك ان تثبت نقلك باحضار كتاب مثلا وان التزمت صحته وذا
لا يتصور في المفرد والانشاء فيرد عليك الابحاث السابقة الا ان يجب الايمان به ومن
التزام صحته فلك عليه بانه صحيح او تقويه مقالك به خاتمة ثم ان البحث بين المعلل
والسائل اما ان ينتهي الى عجز المعلل عن دفع اعتراض السائل او الى عجز السائل عن
الاعتراض على جواب المعلل اذ لا يمكن ان يذهب البحث الى غير النهاية وعجز المعلل يسمى في العرف
افحاما وعجز السائل الزاما ويقال افحم السائل المعلل ويقال الزم المعلل السائل ويقال
المعلل مفحم والسائل ملزم بفتح الحاء والزاء فاضافة الافحام الى المعلل اضافة المصدر الى المفعول

وكذا الزام السائل ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض وهو السؤال المناظرين
وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ او عن وجه التركيب او عن تفصيل المجمل وهو
ليس داخلا في المناظرة والكشاف مشحون به ولا بأس بذلك عند خفاء المسؤول عنه

فصل اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه ابقاء دعوى المعلل بلا دليل وليس
حاصل نقضه ابطال الدعوى المعلل اذ الدليل ملزوم للدعوى ولا يلزم من ابطال الملزوم
ابطال اللازم اذ يجوز ان يكون له ملزوم آخر لجواز عموم اللازم فيجوز ان يكون
للمدعى دليل آخر وكذا حاصل المعارضة المساقطة اعنى ان يسقط ويبطل دليل
المعارض دليل المعلل وبالعكس اذ الدليل الصحيح لا يدل دليل على خلاف مدلوله
فيبقى مدعى المعلل بلا دليل فليس حاصل المعارضة ايضا ابطال الدعوى المعلل فاقوى
الاعتراضات ابطال المدعى الغير المدلل بدليل وان سمى ذلك غصبا واسلمها
المنع اذ لا يجب له سند ولا دليل ومن اراد الاستقصاء في فن المناظرة فعليه برسالتنا
المعمولة لتقرير قوانين المناظرة وعلى المستفيدين بها احسن الله ارشادهم عن احدهما
ان يستغفروا لي ولوالدي ويدعوا لنا بالجنة والنعم الباقية ومن لم يشكر
الناس لم يشكر الله والحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات
وسبحان ربنا رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين
كتبه [illegible]
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا ۞ وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس بشيرا ونذيرا ۞
وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت
وبسطت واختصرت فسألني بعض الاخوان ان الخص لهم المهم من ذلك فاجبته الى سؤاله
رجاء الاندراج في تلك المسالك فاقول الخبر ۞ اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او مع حصر
بما فوق الاثنين او بهما او بواحد فالاول المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه والثاني
المشهور وهو المستفيض على رأي والثالث العزيز وليس شرطا للصحيح والرابع الغريب
وكلها سوى الاول آحاد وفيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال بها على
البحث عن احوال رواتها دون الاول وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار
ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند او لا فالاول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي ويقل
اطلاق الفردية عليه وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ
هو الصحيح لذاته وتتفاوت رتبه بتفاوت هذه الاوصاف ومن ثم قدم صحيح البخاري
ثم مسلم ثم شرطهما فان خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح فان جمعا فللتردد في
الناقل حيث التفرد والا فباعتبار اسنادين وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية
لمن هو اوثق فان خولف بارجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ وان مع الضعف فالراجح
المعروف ومقابله المنكر والفرد النسبي ان وافقه غيره فهو المتابع وان وجد متن
يشبهه فهو الشاهد وتتبع الطرق لذلك الاعتبار ثم المقبول ان سلم من المعارضة فهو
المحكم وان عورض بمثله فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث او لا وثبت المتأخر فهو الناسخ

فهو الناسخ والآخر المنسوخ والا فالترجيح ثم التوقف ثم المردود اما ان يكون لسقط او طعن
فالسقط اما ان يكون من مبادي السند من مصنف او من آخره بعد التابعي او غير ذلك
فالاول المعلق والثاني المرسل والثالث ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو
المعضل والا فالمنقطع ثم السقط قد يكون واضحا او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي
ومن ثم احتيج الى التاريخ والثاني المدلس ويرد بصيغة تحتمل اللقي كعن وقال وكذا
المرسل الخفي من معاصر لم يلق ثم الطعن اما ان يكون لكذب الراوي او تهمته بذلك
او فحش غلطه او غفلته او فسقه او وهمه او مخالفته او جهالته او بدعته او سوء حفظه
فالاول الموضوع والثاني المتروك والثالث المنكر على رأي وكذا الرابع والخامس
ثم الوهم ان اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل ثم المخالفة ان كانت بتغيير السياق
فمدرج الاسناد او بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن او بتقديم وتأخير فالمقلوب
او بزيادة راو فالمزيد في متصل الاسانيد او بابداله ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع
الابدال عمدا امتحانا او بتغيير حرف او حروف مع بقاء السياق فالمصحف والمحرف
ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف الا لعالم بما يحيل المعاني فان خفي المعنى
احتيج الى شرح الغريب وبيان المشكل ثم الجهالة وسببها ان الراوي قد تكثر نعوته
فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض وصنفوا فيه الموضح وقد يكون مقلا فلا يكثر الاخذ عنه وصنفوا فيه
الوحدان او لا يسمى اختصارا وفيه المبهمات ولا يقبل المبهم ولو ابهم بلفظ التعديل على الاصح
فان سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين او اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو
المستور ثم البدعة اما بمكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني يقبل
من لم يكن داعية في الاصح الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار وبه صرح الجوزجاني
والنسائي ثم سوء الحفظ ان كان لازما فهو الشاذ على رأي او طارئا فالمختلط ومتى
توبع السيئ الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدلس صار حديثهم حسنا لا لذاته

بل بالمجموع ثم الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم إما تصريحا أو حكما من قوله عليه السلام
أو فعله أو تقريره أو إلى الصحابي كذلك وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به
ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح أو إلى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك
فالأول المرفوع والثاني الموقوف والثالث المقطوع ومن دون التابعي فيه مثله
ويقال للأخيرين الأثر والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال فإن قل عدده
فإما أن ينتهي إلى النبي عليه السلام أو إلى إمام ذي صفة علية كشعبة فالأول العلو المطلق
والثاني العلو النسبي وفيه الموافقة وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه وفيه
البدل وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك وفيه المساواة وهي استواء عدد الإسناد
من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين وفيه المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ
ذلك المصنف ويقابل العلو بأقسامه النزول فإن تشارك الراوي ومن روى عنه
في السن واللقي فهو الأقران وإن روى كل منهما عن الآخر فهو المدبج وإن روى عمن
دونه فهذا رواية الأكابر عن الأصاغر ومنه الآباء عن الأبناء وفي عكسه كثرة
ومنه من روى عن أبيه عن جده وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما
فهو السابق واللاحق وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا فباختصاصه
بأحدهما يتبين المهمل وإن روى وجحد الشيخ مرويه جزما أو احتمالا قبل في الأصح
وفيه من حدث ونسي وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات
فهو المسلسل وصيغ الأداء سمعت وحدثني ثم أخبرني وقرأت عليه ثم قرئ عليه وأنا
أسمع ثم أنبأني ثم ناولني ثم شافهني ثم كتب إلي ثم عن ونحوها فالأولان لمن سمع
وحده من لفظ الشيخ فإن جمع فمع غيره وأولها أصرحها وأرفعها في الإملاء
والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه عن الشيخ فإن جمع فهو كالخامس والإنباء بمعنى الإخبار إلا في
عرف المتأخرين فهو للإجازة كعن وعنعنة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس وقيل

وقيل يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة وهو المختار وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ
بها وكذا المكاتبة في الإجازة المكتوب بها واشترطوا في المناولة اقترانها بالإذن وهي
أرفع أنواع الإجازة وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة وكذا الوصية بالكتاب
وكذا في الإعلام وإلا فلا عبرة بذلك كالإجازة العامة وللمجهول وللمعدوم على الأصح
في جميع ذلك ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدا واختلفت أشخاصهم
فهو المتفق والمفترق وإن اتفقت الأسماء خطا واختلفت نطقا فهو المؤتلف والمختلف
وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه وكذا إن وقع الاتفاق
في الاسم واسم الأب والاختلاف في النسبة ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن يحصل
الاتفاق أو الاشتباه إلا في حرف أو حرفين أو بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك
خاتمة ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم
تعديلا وتجريحا وجهالة ومراتب الجرح وأسوأها الوصف بأفعل كأكذب الناس
ثم دجال أو وضاع أو كذاب وأسهلها لين أو سيء الحفظ أو فيه أدنى مقال
ومراتب التعديل وأرفعها الوصف بأفعل كأوثق الناس ثم ما تأكد بصفة أو صفتين
كثقة ثقة أو ثقة حافظ وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ ونحو ذلك
وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح والجرح مقدم على
التعديل إن صدر مبينا من عارف بأسبابه وإن خلا عن تعديل قبل مجملا على المختار
فصل ومن المهم معرفة كنى المسمين وأسماء المكنين ومن اسمه كنيته ومن اختلف
في كنيته ومن كثرت كناه أو نعوته ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس أو كنيته كنية
زوجته أو وافق اسم أبيه اسم شيخه ومن نسب إلى غير أبيه أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم
ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا ومن اتفق
اسم شيخه والراوي عنه ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة والكنى والألقاب والأنساب

الى القبائل والاوطان بلادا او ضياعا او سككا او مجاورة والى الصنايع والحرف
ويقع فيه الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد يقع القابا ومعرفة اسباب ذلك
ومعرفة الموالى من الاعلى ومن الاسفل بالرق او بالحلف او بالاسلام ومعرفة الاخوة
والاخوات ومعرفة اداب الشيخ والطالب وسن التحمل والاداء وكتابة الحديث
وعرضه وسماعه والرحلة وتصنيفه اما على المسانيد او على الابواب او على
العلل او على الاطراف ومعرفة سبب الحديث وصنف فيه بعض
شيوخ القاضى ابى يعلى بن الفرا وصنفوا فى غالب هذه الانواع
وهى نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل
فلتراجع لها مبسوطاتها
والله الموفق والهادى

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

حامداً لمن شيّد اصول الدين ● وايّد فروعه بالكتاب المبين ● ومصلياً على
سنن اليقين ● وآله المجمعين على استحسان استصحابه اجمعين ● **وبعد** فهذه جملة
مشتملة على غرر مسائل الاصول ● ودرر رجال المعقول والمنقول ● خالية عن العبارات
المدخولة ● حاوية بالاشارات المقبولة ● تقويم لميزان برهان الاصول ● نافع
في الاصول الى مستصفى حقائق المحصول ● نظمتها بتهذيب مع الاحكام ● مغنٍ
عن التنقيح والاختصار ● ونحوا بها غاية تبيين المرام منار لتوضيح منهاج كشف
الاسرار ● رتبتها معولاً في تقرير الكلام وتحقيقه ● على عناية الملك العلام وتوفيقه ●
وسميتها مرقاة الوصول ● الى علم الاصول ● اسئل الله تعالى كفاية عن كنز الهداية
ووقاية عن الزلل في البداية والنهاية ● انه قريب مجيب ● عليه توكلت واليه انيب ●

مقدمة اصول الفقه علم يعرف به احوال الادلة والاحكام الشرعيتين من حيث ان
لها دخلاً في اثبات الثانية بالاولى **والفقه** معرفة النفس ما لها وما عليها عملاً فخرج
بعملاً الكلام والتصوف ومن لم يزده اراد الشمول وقيل العلم بالاحكام الشرعية
العملية عن ادلتها التفصيلية ● **الاصل** ما يبتنى عليه غيره قيل ونقل الى الدليل
والحق عدمه **وموضوعه** الادلة والاحكام لا ما اختاره صاحب الاحكام **وفائدته**
معرفة الاحكام فانحصر المقصود في مقصدين وخاتمة **الاول** الادلة وهو على اربعة
اركان **الاول** في الكتاب وهو النظم المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم
المنقول عنه تواتراً **وله** مباحث خاصة ومشتركة **اما الخاصة** فهي ان المنقول بلا

تواتر ليس بقرآن فهو شرط قيل مطلقاً وقيل في الجوهر لا الهيئة فالشاذ يعطى له
حكم القرآن وان جاز تعين بمشهوره وقوة الشبهة في بسملة ادت التسويغ
الا كفار عن الطرفين **واما المشتركة** فهي انه اسم للنظم الدال على المعنى وله اربعة
اقسام بحسب احوال ترجع الى معرفة الاحكام الاول باعتبار وضعه له وهو الخاص والعام
والمشترك والجمع المنكر الثاني باعتبار دلالته عليه وضوحاً وخفاءً وهو الظاهر والنص
والمفسر والمحكم والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه الثالث باعتبار استعماله فيه
وهو الحقيقة والمجاز والصريح والكناية الرابع باعتبار الوقوف به عليه وهو
الدال بعبارته وباشارته وبدلالته وباقتضائه وبعدها امور تشمل الكل معرفة
مآخذها ومعانيها وترتيبها واحكامها **اما الخاص** فلفظ وضع لمعنى واحد
على الانفراد وهو في الاسم عين كزيد او نوع كرجل وامرأة او جنس كانسان
وحكمه انه من حيث هو هو يفيد مدلوله قطعاً ولذا جعل الخلع طلاقاً لا فسخاً
وصح طلاق المختلعة ووجب مهر المثل بالعقد في المفوضة وبطل تأويل القروء بالاطهار
في آية التربص ومحللية الزوج الثاني باشارة حديث العسيلة واللعن وهدم
ما دون الثلث بدلالة الثاني كما ان اشتراط دخوله بعبارة الاول لا حتى
تنكح قيل وبطلان عصمة المسروق باطلاق جزاء لا بعد قطعاً **ومنه الامر**
وهو لفظ طلب به الفعل جزماً بوضعه له استعلاءً ويختص مراده وهو الوجوب
لنص بصيغة خاصة به للنص والاجماع والمعقول ولان الاصل وفاء العبارة
بالمقصود فلا يكون المندوب مأموراً به وموجبها ندباً واباحةً وتوقفاً والوجوب
الحظر ولا النقص موجباً ثم اختلفوا في كونها حقيقة اذا اريد بها الندب او الاباحة
واما اذا اريد الوجوب فنسخ حتى بقي الجواز عند الشافعي فلا مجاز ايضاً ومطلقه
لا يقتضي التكرار ولا يحتمله مطلقاً بل يقع على اقل الجنس ويحتمل كله لتضمنه مصدراً الا خمس

محض العدد وكذا الكل اسم فاعل دل عليه وهو اما مطلق عن الوقت كالامر بالزكوة ونحوه
والصحيح انه لا يوجب الفور بلا خلاف بينهما والخلاف في الحج ابتداء لهذا الوفاق او لعدم
الاطلاق واما مقيد به واما ظرف للمؤدى وشرط الاداء وسبب لنفس الوجوب
كوقت الصلوة وللمنافاة الظرفية للسببية قلنا السبب جزء هو الاول ولانتفائها
في القضاء قلنا هو الكل ثم ان وليه الشروع تقررت فيه والا انتقل بالترتيب
الى جزء يسع ما بعده التحريمة خلافا لزفر فيعتبر حدوث الاهلية فيه وزوالها خلافا
وللشافعي ويتوقف تقررها في الجزء على اتصاله والكل على انتفائه ويعتبر في كمال الواجب
ونقصانه ما تقررت فيه السببية ويتبعهما التأدية فلا يقضى العصر في الناقص ويفسد الفجر
بالطلوع لا عصر يومه في الاحمرار بالغروب الشافعي رحمه الله لم يفسد الاول القياس
على الثاني وحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قلنا الاول مع العارض الثاني
قبل النهي ونقض بالممدود الى ما بعد الغروب ورد بان الفساد المبني على مثله لازم
للعزيمة عفو بخلاف الطارئ على الكمال كما في الفجر وهذا لا يدفع النقض وقيل كل سبب
للكل واجيب بانه لا يدفع الاشكال واورد ان الاهل في الآخر لا يقضيه ناقصا
ورد بانه بعد تسليمه لذات الوقت والشرطية كالسببية الا في الانتقال الى الكل
واما وجوب الاداء فسببه الخطاب المتوجه عند ما يسع الفرض والشروع وحكمه اشتراط
التعيين في النية وان ضاق وعدم التعيين الا بالاداء واما معيار له وشرط
للاداء وسبب لوجوبه كايام رمضان عند الاكثر والشهر عند البعض لظاهر الآية
والحديث ولذا جاز النية في الليلة الاولى وقضى من جن فيها الى العيد وان لم يجز
ليلا كالجزء وقت الصلوة والاول ههنا متعين بخلاف الظرف وحكمه نفي الغير
وعدم اشتراطه فيؤدى بمطلق الاسم والخطأ في الوصف الا في مسافر ينوي واجبا
آخر وفي النفل روايتان بخلاف المريض في الصحيح زفر تعينه يغني عن النية قلنا

فيكون جبرا والشافعي رفع الجبر اوجب التعيين قلنا الاطلاق في المتعين تعيين
والخطأ لبطلانه اطلاق ثم اوجبه من الاول لشيوع الفساد ولانتفائه الا استنادا قلنا
التقدير بغير الاستناد وهو كاف في الطاعة القاصرة واما ظرف له وشرط لادائه
بمعنى فوته بفوته وسبب لوجوب ادائه كمعين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفسه
فالنذر لظهور جواز التقديم عليه واما معيار له وشرط للاداء وسبب له كمعين نذر فيه
الصوم او الاعتكاف ويلحق به سنة نذر فيها الحج وحكمه نفي النفل لا واجب آخر
فيؤدى بالمطلق والخطأ وبنية قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة
والنذر المطلق والقضاء وحكمه وجوب تبييت النية وتعيينها وعدم الفوات
وان لا يتضيق هو الصحيح واما مشكل لشبه المعيار والظرف كوقت الحج وحكمه
الصحة في العمر والاثم بالتفويت ابو يوسف رحمه الله للمعيارية فاثم بالتاخير وان قال
بالاداء بعده ومحمد للظرفية فجوزه ان لم يفوت وقيل ان لم يمت بعد الظن به
ولذا صح تطوع من عليه الفرض الشافعي يقع عن فرضه لانه يحجر فيلغو الوصف
ويبقى الاطلاق وبه يؤدى بالاتفاق بل بدونها كمغمى عليه يحرم عنه الرفاق قلنا
الوصف عندكم كالاصل فالدلالة لا تصح ودعوى الاستحسان غير مسموعة والجواب
بان الحجر ينافي العبادة ضعيف وفي الاطلاق دلالة التعيين والاحرام غير مقصود
فصح بفعل الغير والمأمور به نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب بالامر وقضاء وهو
تسليم مثله من عنده ويستعمل كل منهما في الآخر ويجب القضاء بما يجب به
الاداء خلافا للبعض قالوا لا مثل للعبادة الا بالنص قلنا لما عقل في الصوم و
الصلوة من الدال على بقاء الوجوب قيس بهما النظائر ووجوب قضاء الاعتكاف
بصوم مقصود اذا نذره في رمضان فقضاه بدونه لعود شرطه الى الكمال لا الوجوب بالخبر
الاداء اما محض كامل كالصلوة بالجماعة ورد عين المغصوب او قاصر كالصلوة

منوذا وردّه مشغولا بجنايته، اما شبيه بالقضاء كفعل اللاحق بعد الامام حتى
لا يتغير فرضه بنية الاقامة وتسليم عبد مشترى بعد الامهار حتى يجبر على القبول ويعتقه
مولاه هي والقضاء اما بمثل معقول كامل كالصوم بالصوم وضمان المغصوب بالمثل للقصاص
او قاصر كضمانه بالقيمة وهذا خلف عن الاول او غير معقول كالفدية للصوم والمال
والامر بها في الصلوة للاحتياط كايجاب التصدق بالعين بعد ايام التضحية وكالمثل
الا النص ولانه فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم فلا يضمن قاتل القاتل لولي القتيل
واما شبيه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد في الركوع واداء قيمة عبد مبهم تزوج عليه
ولا بد له من الحسن بمعنى كونه متعلق المدح والثواب الاشاعرة هو موجب للامر
والحاكم به الشرع والعقل آلة لفهم الخطاب ومنا من وافقهم والمعتزلة مدلوله
والحاكم العقل والشرع مبين في البعض ومنا من وافقهم في ايجاب المعرفة وقيل
مدلوله في المفهوم موجبه في غيره والمختار انه مدلوله مطلقا لحكمة الآمر والحاكم الشرع
والعقل يعرفه في بعض قبل السمع بلا كسب او به وآخر بعده فالمامور به حسن لنفسه
حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف كالتصديق او يقبله كالاقرار والصلوة
لكنها دونه وتسقط باعذار وهو بعذر او حكما كالصوم والزكوة والحج وحكمه عدم
سقوطه الا بالاداء او بورود ما يسقطه بعينه واما في غيره فاما ان يتادى بنفس المامور
كالجهاد وصلوة الجنازة وهذا شبيه بالاول اولا كالوضوء والسعي وحكمه وجوبه
بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق يقتضي الاول من الاول لاقتضائه الكمال
ثم التكليف بما لا يقدر عليه المامور محال فلا بد له من قدرة بها يتمكن من اداء ما لزمه
بلا حرج غالب وهي شرط لوجوب الاداء لا للاداء لوجوده قبلها ولا لنفس الوجوب
لانه جبري وهو على نوعين ادنى ما ذكر ويسمى الممكنة وهو شرط مطلقا ولذا لم يلزم
زفر الاداء في الاخير قلنا اذا شرع في الوقت يكون اداء ولزومه لخلفه والجواب

والجواب بان القدرة بمعنى سلامة الاسباب موجودة وبان القضاء مبني على نفس الوجوب
ضعيف واقصاه ويسمى الميسرة وبقاؤه شرط لبقاء الواجب لئلا ينقلب اليسر عسرا
دون الاول اذ التمكن من الاداء يستغني عن البقاء ولذا قيل لم يشترط للقضاء فلا يبقى
للزكوة والعشر والخراج بهلاك المال النامي بخلاف الحج وصدقة الفطر الامر بالشيء
ليس مرادا له الا بدليل واتيانه على وجهه يوجب الاجزاء وانتفاء الكراهة ويزول جوازه
بنسخ وجوبه وارادة وجوده ليست شرطا لصحة الامر ويؤمر الكفار بالايمان والمعاملات
والعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لا باداء ما يحتمل السقوط منها هو الصحيح ومنه النهي
وهو لفظ طلب به الكف عما يوضع له استعلاء وهو يوجب دوام الترك الا بدليل
ويقتضي القبح بمعنى كونه متعلق الذم والعقاب فهو اما لعينه وضعا كالكفر او شرعا كبيع
الحر وحكمه البطلان واما لغيره وضعا كصوم الايام المنهية او مجاورا كالبيع وقت النداء
والنهي المطلق عن الافعال الحسية يقتضي الاول كالظلم وبالقرينة الثاني في الوصف
كالاول كالزنا لا المجاور كوطي الحائض وعن الشرعية الاول الثاني فيصح باصله وان فسد
بوصفه الشافعي الاول فيبطل لاقتضاء الكمال الكمال كما في الامر والتضاد بين
المشروعية والمعصية قلنا كمال المقتضي ههنا يبطل المقتضى بخلافه ثم وجهة المشروعية
والمعصية مختلفة فلا تضاد وبالقرينة ما تفيده فيحمل لعينه البطلان كبيع المضامين
والملاقيح ولغيره الكراهة في المجاور كالصلوة في المغصوبة والفساد في الوصف
لا البطلان خلافا له فيفيد الربوا والبيع بالخمر وبالشرط وصوم الايام المنهية
فلا يلزم بالشروع ولا يصلح للقضاء وصحة النذر به لانفصال المعصية عنه والصلوة
في المنهية دونه فتضمن بالشروع ولا تصلح له وفوق ما في المغصوبة فتضمن به وتصلح له
تذنيب الامر بالشيء يستلزم تحريم ضده ان فوت المقصود به والا فالكراهة والنهي
وجوب ضده ان فوت عدمه المقصود به والا فيحتمل السنة المؤكدة ولا يستلزمها

ومنه المطلق وهو الشايع في جنسه بلا شمول وتعيين **ومنه المقيد** وهو الخارج
عن الشيوع بوجه ما وحكمهما ان يجريا على حالهما ولا يحمل الاول على الثاني عند اختلاف
الحكم الا في صورة الاستلزام ولا عند اتحاده الا اذا اتحدت الحادثة وكانا في الحكم
يحمل في اتحاده مطلقا لان الناطق اولى من الساكت فلذاك عند التعارض
واما العام فلفظ يستغرق مسميات غير محصورة وحكمه ايجاب الحكم فيما يتناوله قطعا
لاحتجاج اهل اللسان فلا يخص بالظني الشافعي التخصيص محتمل وهو ينافي القطع
فيخص به ابتداء قلنا غير ناش عن الدليل فاذا اختلفا تعارضا فان علم التاريخ
يخصصه ان قارنه وينسخه في قدرها تناوله ان تراخى وينسخ به ان تقدم وان
جهل حمل على المقارنة الشافعي يخص به مطلقا واذا خص بكلام مستقل موصول
يكون دليلا ظنيا فيخص بالظني لشبه الاستثناء والنسخ في المجهول وصحة التعليل
في المعلوم وقيل يبقى قطعيا اعتبارا بالناسخ وقيل لا يبقى حجة كما لو استثنى المجهول
وقيل بالقطعية ان علم المخصوص والا فبعدم الحجية وهو في الباقي بعد الاخراج حقيقة مطلقا
الفاظ العموم الجمع المعرف جنسا لا عهدا وما في معناه ويخص الى الثلثة لانها ادناه
وقولهم تحلاه باللام مجاز عن الجنس ليس على الاطلاق بل في صورة ليس فيها العهد والاستغراق
والمفرد المعرف جنسا لا عهدا وما في معناه ويخص الى الواحد لانه ادناه والنكرة
المنفية حقيقة او حكما والاعادة بالمعرفة تقتضي الاتحاد وبالنكرة التغاير الا لمانع
ومن لذوات من يعقل وعامة قطعا ان كانت شرطية او استفهامية لا موصولة
او موصوفة ولذا استويا بين من شاء من عبيدي عتقه فهو حر ومن شئت من عبيدي
عتقه فاعتقه في العموم وراعاه ما امكن لان من للتبعيض في اضافة المشية الى
العام يرجح العموم وحملت على البيان في الخاص يعتبر الخصوص معه ويخص اذا عمه
اولا وما كمن لكنه لصفات من يعقل وذوات غيرهم ويثنا ولان المذكر

والمؤنث وان عاد اليها ضميره ويستعار احدهما للآخر والذي بينهما واين
وحيث لتعميم الامكنة ومتى للاوقات وكل لشمول الافراد او الاجزاء وهي تلي
الاسماء وتعمها صريحا والافعال ضمنا وكلما بالعكس وتنصرف الى الواحد فيما لا يعلم
منتهاه كما يجري فيه النزاع ويخص اذا لحقها او لا وجميع للشمول على الاجتماع وهو
في جميع من دخل اولا مستعار للسابق اللفظ الوارد بعد سؤال او حادثة ان لم يكن
مستقلا او كان جوابا قطعا او ظاهرا فجواب وان كان الظاهر الابتداء فابتداء
وان قال عنيت الجواب صدق ديانة لا قضاء حكاية الفعل المثبت لا تعم لانه نكرة
في الاثبات بل في معنى المشترك فان ترجح البعض فذاك والا فالبعض بفعله
والباقي بالقياس عليه بخلاف الحكاية بلفظ ظاهره العموم لان العدل العارف
لا ينقله عاما الا بعد علمه بعمومه الجمع المذكر بعلامة الذكور يخص بهم الا عند الاختلاط
وبعلامة الاناث يخص بهن فني امنوني على بني وله الموليان وكلهما الامان
لا في بناتي **واما المشترك** فما وضع وضعا كثيرا لمعنيين فصاعدا بالنقل
وحكمه التوقف ليترجح المراد ولا عموم له **واما الجمع المنكر** فما وضع وضعا واحدا
لكثير غير محصور بلا شمول وحكمه ان يتناول الثلثة والاكثر لا الادنى حتى لو حلف
لا يتزوج نساء لا يحنث بواحدة وثنتين **واما الظاهر** فما عرف مراده بسماع
صيغته وحكمه وجوب العمل بما عرف يقينا مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ
واما النص فما ازداد ظهورا على الظاهر بمعنى من المتكلم خاصا كان او عاما
غير مختص بالسبب كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وحكمه وجوب العمل
بما وضح يقينا مع الاحتمال السابق وقد يطلق على مطلق اللفظ ولفظ القرآن
والحديث **اما المفسر** فما ازداد وضوحا على النص ببيان التفسير او التقرير بحيث
لا يحتمل الا النسخ نحو خلق الانسان هلوعا ونحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون ونحو

ونحو طلقي نفسك واحدة وحكمه وجوب العمل والاعتقاد مع احتماله والمحكم فما ازداد
قوة على المفسر لخلوه عن احتمال النسخ وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد بلا احتمال
وهو اما لعينه ان انقطع احتماله بما يدل على الدوام او الجب بمحل الكلام واما لغيره ان انقطع
بمضي زمان الوحي وقطعية كل متفاوتة فيسقط الادنى بالاعلى عند التعارض اذ انشاؤها
رتبة واما الخفي فما خفي مراده بعارض غير الصيغة كالسارق في الطرار والنباش
وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم النظر في ان اختفاءه لمزية فيشمله او نقصان فلا يشمله واما المشكل
فما خفي مراده بحيث لا يدرك الا بالتأمل اما لغموض في المعنى نحو وان كنتم جنبا فاطهروا
او لاستعارة بديعة نحو قوارير من فضة وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم الطلب ثم التأمل
ليظهر المراد واما المجمل فما خفي مراده بحيث لا يدرك الا ببيان يرجى وهو اما ان لا يفهم
معناه لغة او لم يرد او متعدد ولا ترجيح وحكمه اعتقاد حقية المراد والتوقف الى
بيان المجمل ثم الطلب ثم التأمل ان احتاج وهو تفسير ان شفى وتأويل ان افاد الظن
والا فالاجمال ينقلب الى الاشكال واما المتشابه فما انقطع رجاء معرفة مراده
وهو متشابه الالفاظ ان لا يفهم منه شيء كمقطعات اوائل السور والمفهوم ان استحال
ارادته كالاستواء واليد وحكمه اعتقاد حقية المراد والامتناع عن التأويل
بناء على لزوم الوقف على الا الله وان جوزه المتأخرون وفائدة التنزيل على الاول
ابتلاء الراسخين واما الحقيقة فما استعمل فيما وضع له ويدخل فيه المرتجل والمنقول
وحكمها ثبوته مطلقا وامتناع نفيها عنه ورجحانها على المجاز وان رجح على المشترك
واما المجاز فما استعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما ويعتبر السماع في نوعها لا شخصها
وهي لمشابهة حقيقة او اعتبارا او الكون والاول والاستعداد والحلول
والجزئية والسببية والشرطية لغويا كان المجاز او شرعيا كالهبة والبيع في النكاح
ثم ان كانت للاصالة والفرعية من الطرفين جاز المجاز منهما كالسبب والمسبب

المقصود به والكل والجزء المستلزم له والمحل والحال المقصود به والا فلا يجوز الا
من الاصل كما في السبب المحض فيقع الطلاق بلفظ العتق لا عكس الثاني العكس ايضا
بطريق الاستعارة اذ كل منهما اسقاط مبني على السراية واللزوم فهذا ازالة الملك اقوى
من ازالة القيد فلا وجه للاستعارة وينعقد اجارة الحر بلفظ البيع لا عكس وعدم انعقادها
في اضافته الى المنفعة لانها لا تصلح محلا له وحكمه ثبوت ما اريد به خاصا كان او عاما
دخل فيه الحقيقي اولا وجواز نفيها عن المسمى وخلفها في التكلم لانهما من اوصاف
اللفظ فيكفي صحتها لفظا وقالا في الحكم لانه المقصود فشرط صحتها حكما فعنده التصرف
اللفظي لا يتوقف على الحكم كالاستثناء فقول المولى للاكبر سنا منه هذا ابني يجعل
اقرارا ويعتق عنده لا عندهما بخلاف يا ابني لانه لاستحضار المنادى ووقوعه
بياض ويا مولاي لكونه صريحا فيه ولذا امتنع اذا امكنت واذا تعذرت او هجرت
عادة او شرعا صير اليه لا اذا تعارف واستعملت خلافا لهما وقد يتعذران
معا اذا كان الحكم ممتنعا كقوله لامرأته هذه بنتي حتى لا تطلق مطلقا ولا يجتمعان
مرادين بلفظ فلا يراد المس باليد وغير الخمر في قوله تعالى او لامستم النساء
وقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه واذا قال لا اضع قدمي في دار فلان انما
وقع على الدخول حافيا ومتنعلا وراكبا وعلى الملك والاجارة والعارية لعموم المجاز
وهو الدخول ونسبة السكنى واذا قال عبدي كذا يوم يقدم فلان انما يعتق
بالقدوم ليلا او نهارا لان اليوم في مثله بمعنى الوقت واذا قال لله علي كذا ونوى
اليمين انما لزم النذر واليمين لانه نذر بصيغته يمين بموجبه ثم شرط صحته قرينة
تمنعها حسا او عقلا او عادة او شرعا وهي خارجة عن المتكلم والكلام كدلالة الحال
في يمين الفور او امر في المتكلم كقوله تعالى واستفزز او في الكلام فاما زيادة
معناه في بعض الافراد او نقصان فيه واما محل الكلام كقوله عليه السلام الاعمال بالنيات

ورفع عن امتي الخطأ والنسيان قيل ومثل قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم و
انه حقيقة ثم الداعي اليه اما اختصاص لفظه بالعذوبة او الوزن او المحسنات البديعية
واما معناه بالتعظيم او التحقير او الترغيب او التنفير او زيادة البيان او تلطف الكلام
او مطابقة تمام المراد **تذنيب** من حروف المعاني العاطفة **فالواو** لمطلق الجمع
بلا مقارنة ولا ترتيب فيتحقق والاستقراء فوقوع الثلث عندهما اذا قيل لغير الموطوءة
ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق لان زمانه زمان وجود الشرط و
التفريق في ازمنة التعليق لا التطليق كما اذا كرر الشرطية او قدم الجزائية
ووقوع الواحدة عنده لان الوقوع على التعاقب كالتعليق بخلاف التكرار والتقديم
وهو يفيد الجمع في التعلق او الحصول واما الزيادة ففي القران وتستعار للحال كما في
ادّ الي الفا وانت حر فلا يعتق قبل الاداء **والفاء** للتعقيب ففي ان دخلت هذه
الدار فهذه لا يحنث بترك احديهما وبتقديم الثانية وبتأخيرها بمهلة وتدخل
حكم العلة فقوله فهو حر في جواب بعت منك هذا العبد بكذا قبول واعتاق
وقد تدخل العلل اذا دامت ففي ادّ الي الفا فانت حر يعتق حالا وتستعار
للواو في علي درهم فدرهم **وثم** للتراخي في التكلم وعندهما في الحكم فاذا قال لغير الموطوءة
انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار نزل الاول ولغا الباقي ولو قدم
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني ولغا الثالث وفي الموطوءة ان اخر نزل الاول
والثاني وتعلق الثالث وان قدم تعلق الاول ونزل الباقي وقالا يتعلقن
جميعا وينزلن بالترتيب ويستعار للواو كقوله عليه السلام فليكفر عن يمينه
ثم ليأت **وبل** للاضراب عما قبله واثبات ما بعده على التدارك ففي انت طالق
واحدة بل ثنتين تطلق الموطوءة ثلثا بخلاف قوله علي درهم بل درهمان **ولكن**
للاستدراك بعد النفي ان دخلت المفرد ويجب اختلاف طرفيها ان دخلت الجملة

الجملة بشرط اتساق الكلام كلك علي الف قرض فقال لا لكن غصب فقوله لكون بعدها
مستأنفا كقول المولى لامة تزوجت بغير اذنه اجيز النكاح لكن اجيزه بمائتين **واو**
لاحد ما ذكره فيوجب الشك في الاخبار والتخيير في الانشاء ففي هذا حر او هذا الجمع بينهما لا يعتق
العبد في الاشارة اليه والى الحر وجب ولاية تعيين بجمع الجنسين فشرط صلاحية المحل
وصح الجبر عليه ولذا ابطلا هذا حر او هذا اعبده ودابته وان صح مجازا عن المعين
وفي هذا حر او هذا وهذا يعتق الثالث ويتخير في الاولين كاحدهما حر وهذا ويفيد
العموم في النفي لفظا او معنى لا الاباحة لعكس الواو وقد يكون للاباحة نحو جالس الفقهاء
او المحدثين وبمعنى حتى او الى او الا ان كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم
ونحو لالزمنك او تعطيني حقي وبمعنى بل كقوله تعالى او اشد قسوة قيل وعليه قوله تعالى
ان يقتلوا او يصلبوا الآية **ومنها حروف الجر والباء** للالصاق فلا تخرج الا
باذني يوجب لكل خروج اذنا الا ان اذن لك والاستعانة فتدخل الوسائل
كالاثمان فبعت هذا العبد بكر بر بيع وكذا بهذا سلم فيراعى شرائطه ولوازمه واذا دخلت
المحل لم يجب استيعابه كالآلة فلا يجب في مسح الرأس واما وجوبه في التيمم ان صح فبالحديث
المشهور ولانه خلف عن المستوعب ولان كل تبعيض يقتضي بقاء الباقي على ما كان
وعلى للاستعلاء ويستعمل للوجوب ففي علي الف دين الا اذا وصل به وديعة ثم الشرط
نحو يبايعنك على ان لا يشركن ثم العوض في المعاوضات المحضة واما في الطلاق فكذا
عندهما وللشرط عنده ففي طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة يجب ثلث الالف
عندهما ولا شيء عنده **ومن** لابتداء الغاية وتستعمل للتبعيض والبيان وبمعنى الباء
وصلة **وحتى** للغاية نحو حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وقد يكون عاطفة بلا سقوط الغاية
فيجب كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه افضل او اخس وانقضاء الحكم شيئا
فشيئا الى المعطوف لكن بالاعتبار والابتدائية معها فتدخل على مبتدإ مذكور الخبر

او مقدرة واذا دخلت الافعال فللغاية ان احتمل الصدر الامتداد والا فلانتهاء
والا فبمعنى كي ان صلح الصدر للسببية والا فللعطف المحض واذا وقعت في اليمين
فشرط البر في الغاية وجودها وفي السببية وجود ما يصلح سببا وفي العطف
وجود الفعلين والى لانتهاء الغاية فتحمل عليه ان احتمل الصدر كاجلت الى شهر والا
تعلق بمحذوف ان امكن كبعت الى شهر والا تحمل على تأخيره ان احتمل كانت طالق
الى شهر ثم ان تناولها تدخل في المغيا قامت بنفسها كرأس السمكة او لا كالى المرافق
فتفيد اسقاط ما وراءها ان كان لان الخروج لا يثبت بالشك والا فلا فان قامت
بنفسها كحائط البستان او لا كالليل فتفيد مد الحكم لان الدخول لا يثبت بالشك
وفي للظرف وسووا بين اثباتها وحذفها في ظروف الزمان وفرق بصحة نية الآخر
في الاثبات وتفيد في المكان التنجيز الا بتقدير فعل كالدخول فيصير شرطا وقيل كالشرط وهو
الاصح اذ لا معاقبة ولا تطلق اجنبية قيل لها انت طالق في نكاحك فتزوجت
ولذا لا تطلق بانت طالق في مشيئة الله تعالى وتطلق بفي علم الله وفي القدرة روايتان
ومن اسماء الظروف مع للمقارنة فيقع ثنتان في مع واحدة او معها واحدة
مطلقا وقبل للتقديم فيقع واحدة في واحدة قبل واحدة لغيرها وثنتان قبلها
وبعد بالعكس وعند للحضرة فتعدى الف وديعة لا الا اذا وصل دينا
ومن كلمات الشرط ان اصل فيه وتدخل امرا على خطر الوجود فالشرط في ان لم اطلقك
فانت طالق ان وجد عند الموت ولو للمضي واستعارة لان هو المروي عن [illegible]
ويدخل اللام في جوابه لا الفاء ولولا في المنع كالاستثناء حتى تطلق بانت طالق
لولا دخولك الدار واذا عند الكوفيين للظرف والشرط وهو مختاره وعند البصريين
للظرف وقد يستعمل المجردة للشرط بلا سقوطه وهو قولهما ففي اذا لم اطلقك فانت طالق
لا يقع عنده ما لم يمت احدهما ويقع عندهما كما فرغ ونحوه اذا ما الا في المحضة للمجازات

للمجازات ومتى للوقت اللازم المبهم فتطلق بادنى سكوت في انت طالق متى لم اطلقك
ولا يسقط حين المجازات ولا يدخل الا على خطر وبجزم ومتى شئت لم يقتصر على المجلس
متى ما خاتمة كيف للسؤال عن الحال فان استقام والا لغا فيعتق في انت حر
كيف شئت وتطلق غير الموطوءة في انت طالق كيف شئت والموطوءة ان لم ينو
وان نوى فان اتفقا والا فرجعية وقالا فيما لا يقبل الاشارة اليه يرجع الى
الاصل فلا يقع شيء ما لم يشأ في المجلس وله ان الاوصاف بعد الاصل فيقع قبل المشيئة
وكم اسم للعدد المبهم ففي انت طالق كم شئت لم تطلق قبل المشيئة وتقيدت بالمجلس ولها
ان تطلق واحدة فصاعدا ان طابق ارادته وغير يستعمل صفة للنكرة واستثناء
ففي له علي دراهم غير دانق بالرفع درهم وبالنصب ثلثة الارباع واما الصريح فما ظهر
المراد ظهورا بينا حقيقة او مجازا وحكمه ثبوت موجبه بلا نية قضاء واما الكناية
فما استتر المراد به حقيقة او مجازا ونسبة الكناية الى الطلاق مجازية وان كانت
الالفاظ كنايات حقيقة فتفيد البينونة الا اعتدي واستبرئي رحمك وانت
واحدة وحكمها وجوب العمل بها بالنية او دلالة الحال وعدم اثباتها يندرئ
بالشبهات واما الدال بعبارته فما دل باحدى الدلالات على ما سيق له
نحو للفقراء المهاجرين في ايجاب السهم وكل امرأة لي فكذا جواب ارضاء لقولها
تنكح على امرأة فطلقها واحل الله البيع وحرم الربوا في التفرقة واما الدال
باشارته فما دل بها على ما ليس له السياق بشرط كون اللازم ذاتيا او محتاجا اليه
لصحة الاطلاق كآية الربوا في الحل والحرمة وكل امرأة لي فكذا في مرية الطلاق
وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن في ان النسب الى الآباء وللفقراء المهاجرين
في زوال ملكهم وحكم الاول اثر من حيث هو هو يفيد القطع وكذا الثاني مطلقا في
الاصح ويترجح على الثاني اذا تعارضا وله عموم كالاول في الاصح حتى يحتمل التخصيص

التخصيص وأما الدال بدلالته فما دل على اللازم بمناط حكمه المفهوم لا بالرأي ولذا
يثبت بها الحدود والكفارات لا بالقياس والقول بأنها قياس جلي فاسد لأن المنصوص
فيها قد يكون بحيث الأغراض بخلاف القياس ولثبوتها قبله ولانفهام مناطها لغة ولأن
الفرع فيه أدنى وفيها مساو أو أعلى وكل جلي وخفي كغير الأعرابي به ووقاعه بوقاعه
وكالضرب والشتم بالتأفيف والأكل والشرب بالوقاع وحكمه أنه من حيث هو
يفيد القطع هو الصحيح لكنها دون الإشارة ويمتنع تخصيصها قيل لعدم عمومها وقيل
إذا ثبت علة لا يحتمل أن لا يكون علة وأما الدال باقتضائه فما دل على اللازم
المحتاج إليه شرعا كأعتق عبدك عني بألف يقتضي البيع ضرورة فلا يثبت معه
شرط يحتمل السقوط وهو ثابت خلافا لزفر ولا عموم خلافا للشافعي لأنه ضروري والعموم
لفظ فيبطل نية الثلث في اعتدي للموطوءة وأنت طالق وطلقتك بخلاف
طلقي نفسك والبائن كالطالق لأن البينونة تتنوع إلى خفيفة وغليظة فيصح
نية الثلث بخلاف الطلاق وتبطل نية تخصيص فاعل ومفعول وسبب وحال وصفة
في اليمين كمكان وزمان والمصدر وإن ثبت لغة لا يعم إلا إذا تنوع كالمساكنة
والخروج هو الصحيح إلا إذا ظهر كالمذكورات والحنث بالكل في كل لوجود المحلوف عليه
لا للعموم وعلامته أن يصح به المذكور شرعا وشرطه أن لا يلغى عند ظهوره ويصلح
تابعا للمذكور وهو كالدلالة إلا عند المعارضة فصل وقد يستدل بوجوه فاسدة
منها مفهوم المخالفة فإنه لو ثبت فبنقل والآحاد متعارضة ولا تواتر وأشبهه
نفي مفهوم قيل لأن الإثبات لم يوضع للنفي وبالعكس فلا يدل عليه فيه بحث وهو أنواع
مفهوم اللقب لفهم الأنصار عدم الاغتسال بالإكسال من قوله عليه السلام الماء من الماء
قلنا ذلك من أداة العموم وهو صحيح لكن الماء قد يثبت دلالة والصفة
لأن قولنا الفقهاء الحنفية فضلاء ينفر الشافعية قلنا تركهم على الاحتمال أو الفهم

أو الفهم البعض أو لانفهامه في الجملة والشرط لأن عدمه يوجب عدم المشروط قلنا
هذا الشرط لغوي والغاية لأنها آخر فلو دخل ما بعدها لم يكن آخرا قلنا الكلام في
الآخر لا فيما بعده وهذا قد يعد من الإشارة والاستثناء والدلالة لا فاضل
إلا زيد على إثبات كونه فاضلا قلنا هو من خصوصية المقام وإنما قوله عليه السلام
إنما الولاء وإنما الأعمال قلنا هو من عموم الولاء والأعمال والعدد لأن التعميم يبطل
نص العدد قلنا التعميم بعلته لا به والمذهبان مرويان عن مشايخنا والحصر إذ لولاه
لأخبر عن الأعم بالأخص فوجب حمله بمعنى الكامل قلنا اللازم المبالغة لا الحصر ومنها
ما قيل القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم لأن العطف يقتضي الشركة قلنا
ليس العطف بل افتقار المعطوف ومنها تخصيص العام بسببه إذ لولاه لجاز
تخصيصه بالاجتهاد ولم يكن لنقله فائدة ولم يطابق السؤال قلنا يجوز دخول البعض
قطعا والفائدة لا تنحصر فيه والمطابقة الكشف لا المساواة ومنها تخصيصه
بغرض المتكلم لأنه يظهر بكلامه غرضه فيجب بناؤه على ما علم من غرضه قلنا هذا ترك
موجب الصيغة بمجرد التشهي وعمل بالمسكوت عنه ومنها حمل المطلق على المقيد مطلقا
أو إن اقتضى القياس لأن القيد يجري مجرى الشرط فيوجب النفي في المنصوص
ونظيره قلنا تعدية للعدم الأصلي وإبطال للحكم الشرعي وقياس مع مقابلة النص
ومن المباحث المشتركة البيان وهو إظهار المراد بعد ما له تعلق به
قولا كان أو فعلا لبيانه عليه السلام الصلاة والحج بالفعل وقوله صلوا وخذوا
دليل بيانيته ولإمامة جبريل عليه السلام ولأن الفعل أدل قيل يطول فيتأخر
البيان قلنا قد يطول به أكثر مما بالفعل كهيئات الركعتين ولو سلم فلا تأخر للشروع
فيه بعد الإمكان ولو سلم فلا نعارض قوي البيانين على أنه لم يتأخر عن الحاجة فإذا وردا
بعد مجمل فإن اتفقا وعرف السابق فهو البيان واللاحق تأكيد وإن جهل فأحدهما

وان اختلفا فالقول تقدم اولا والفعل ندب او واجب بخصه وهو خمسة بيان تقرير
وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز او الخصوص وتفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء
وتغيير وهو تغيير موجب الصدر باظهار المراد كالتخصيص والاستثناء والشرط والصفة
والغاية وبدل البعض ويجوز تاخير التقرير والتفسير عن وقت الخطاب دون التغيير
وبيان الجوة تعيين فيكون نسخا والاهل لم يتناول ابن نوح ولو سلم فقد اخرج بالاستثناء
وما لم يتناول عيسى وعزيرا والملائكة لانهم خصوا متراخيا واما التخصيص فقصر العام
على بعض متناوله بكلام مستقل موصول حقيقة او حكما للجهل بالتاريخ ويجوز التخصيص
بالعقل وبالعادة ونقصان بعض الافراد او زيادته لا القياس والاجماع وبالكتاب
له والسنة وبهما لهما واما الاستثناء فمنفصل ان منع بعض ما تناوله صدر الكلام
عن دخوله في حكمه بالا واخواتها وهو تكلم بالباقي بعد الثنيا لقوله تعالى وما كان
لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ الشافعي من النفي اثبات وبالعكس لكلمة التوحيد
والاجماع عليه قلنا بالعرف الشرعي ومرادهم عدم النفي وبالعكس ولو سلم فمعارض
بمثله وشرطه ان يكون بما اوجبه الصيغة قصدا ولذا لم يجوز ابو يوسف استثناء
الاقرار في التوكيل بالخصومة وكذا الانكار في الاصح ويستثنى الاكثر خلافا لابي يوسف
لا الكل بلفظه او بالمساوي مفهوما الا اذا عقب بما يخرجه عن المساواة لدخوله
على ثمنه الا ثلثه الا اثنين حيث يلزمه اربعة فاذا تعقب المتعاطفة ينصرف
الى الاخيرة ومنقطع ان لم يكن كذلك واما التعليق فيمنع العلية في زمان العلة
زمان الشرط فجاز التعليق بالملك الشافعي الحكم فزمانها زمان التعليق
فلم يجز التعليق بالملك ومبناه ان المعلق عندنا الايقاع وعنده الوقوع
وذكر مشيئة من لا يظهر مشيئته ابطال عند ابي يوسف وتعليق عند محمد رحمهما الله تعالى
ويروى العكس ايضا واذا دخل الشرط على الشرط يقدم المؤخر منها فالجزاء او تقدم

او تقدم واذا تخللها الجزاء كان للاول للانعقاد وللثاني للانحلال واذا تعقب
المتعاطفة ينصرف اليها واذا تقدمها يتعلق به واذا توسطت بينهما ينضم
الوسطى الى الاولى لا اذا قدم الاولى عليه وبيان ضرورة وهو نوع من البيان يقع
بما لم يوضع له منه ما هو في حكم المنطوق كقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث
ومنه السكوت لدى الحاجة بان يدل عليه حال المتكلم كسكوت الشارع عن تغيير
ما يعاينه والصحابة عن تقويم منفعة ولد المغرور وزوجته والبكر البالغة والناكل
والشفيع والمولى حين راى تجارة عبده ومنه ما ثبت ضرورة اختصار الكلام
نحو له على مائة ودرهم ومائة ودينار ومائة وقفيز بر وبيان تبديل وهو النسخ
وهو ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي متراخ وجاز عقلا ونقلا خلافا لغير
العيسوية من اليهود ووقع خلافا لابي مسلم ولم يرد ظاهره فانه لا يصدر
عن مسلم فكيف عن ابي مسلم ومحله حكم شرعي لم يلحقه توقيت وتابيد قيدا لحكم
نصا واختلف في غيره وشرطه التمكن من الاعتقاد لا الفعل ويجري بين الكتاب
والسنة وخالف الشافعي في المختلفين والاجماع لا ينسخ وكذا القياس
والناسخ قد يكون اشق لا ينسخ المتواتر بالاحاد وينسخ بالمشهور ويجوز نسخ
الثابت بالدلالة مع الاصل واختلف في احدهما والمختار جواز نسخ الاصل
بدونه لا العكس بخلاف القياس يعرف الناسخ بالتاريخ وتنصيص الرسول
صريحا او دلالة او الصحابة اذا لم يعرف فالتوقف لا التخيير والمنسوخ منه
اما التلاوة والحكم او احدهما او وصف الحكم كالاجزاء ومنه ترك الواجب
في زيادة الشرط والجزاء الشافعي محض وتقرير والنسخ تبديل فلا رفع للاجزاء
ومنه الترك لا يكون تقريرا فلا يزاد بخبر الواحد والقياس على المتواتر والمشهور
ومنه الترك لا يكون تقريرا فلا يزاد بخبر الواحد والقياس على المتواتر والمشهور

خلافاً لمالك فلا يزاد التغريب على الجلد والنية والترتيب والولاء على آية الوضوء
ولا الطهارة على آية الطواف والفاتحة والتعديل على الصلاة فرضاً بخبر الواحد
والإيمان على الرقبة بالقياس وأما وجوب الفاتحة والتعديل فليس بالزيادة
الركن الثاني فيما يختص بالسنة وهي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول
ويختص بالحديث أو فعل أو تقرير الوحي نوعان ظاهر سمع من ملك بمشافهة مبلّغاً
أو وضح له بإشارة أو لاح لقلبه يقيناً بإلهام الله تعالى والكل منه حجة على الكل
بخلاف إلهام الأولياء وباطن وهو ما ينال بالاجتهاد ومنعه بعضهم وجوّزه آخرون
والمختار أنه عليه السلام ينتظر الأول ثم يعمل بالثاني والأول أولى لاحتمال الثاني الخطأ
وإن لم يقرّ عليه فالاستقرار دليل الإصابة يقيناً فلا يجوز مخالفته بخلاف اجتهاد غيره
فصل فيما يتعلق بالقول وفيه أبحاث الأول في كيفية اتصاله بالنبي عليه السلام
وهو كامل إن كانت الرواة في كل قرن قوماً لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب
عادة ويسمى المتواتر وهو يفيد اليقين بالضرورة وفيه شبهة صورة إن كانت
كذلك في القرن الثاني والثالث لا الأول ويسمى المشهور وهو يفيد طمأنينة
الظن وصورة ومعنى إن لم يكن كذلك ويسمى خبر الواحد ويوجب العمل
وغلبة الظن بشرائط والناقل والمنقول بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول
وقيل لا يوجب العمل أيضاً لانتفاء اللازم وقيل يوجب العلم أيضاً لوجود الملزوم
الثاني في شرائط الراوي وهي أربعة العقل الكامل وهو عقل البالغ والإسلام
وهو التصديق والإقرار به ولو إجمالاً والضبط وهو حق السماع وفهم المعنى
وحفظ اللفظ والمراقبة وظاهره ضبط معناه لغة وهو الشرط وباطنه ضبطه
فقهاً وهو الكامل والعدالة وهي استقامة الدين والسيرة والمعتبر رجحان
الدين والعقل على الهوى والشهوة والثالث في حال الراوي وهو أن عرف

إن اعترف بالرواية فإن كان فقيهاً يقبل منه مطلقاً وإلا فيرد إن لم يوافق
قياساً وإن لم يعرف إلا بحديث أو حديثين فإن لم يظهر في السلف جاز العمل به في
القرون الثلاثة إن وافقه لا بعدها وإن ظهر فيهم فإن قبلوه أو لم يطعنوا قبل
وكذا إن اختلفوا فيه مع نقل الثقات عنه إن وافق قياساً وإن ردوا ردّ
الرابع في الانقطاع وهو نوعان ظاهر وهو الإرسال ويقبل مرسل الصحابي
بالإجماع والقرنين خلافاً للشافعي واختلف المشايخ فيمن دونهما والمرسل من وجه
يقبل في الصحيح وباطن وهو إما بنقصان في الناقل وأما بالمعارضة للأقوى صريحاً
كحديث فاطمة بنت قيس للكتاب وحديث القضاء بشاهد ويمين للحديث المشهور
أو دلالة إذا شذ في البلوى العام أو أعرض عنه الأصحاب الخامس في الطعن
وهو إما من المروي عنه فتكذيبها جرح وتردده وتأويله للظاهر مختلف فيه وتغيره
رد للباقي وعمله بعدها بمخالفها يقيناً جرح لا قبلها ولا المجهول التاريخ والامتناع
عن العمل كالعمل بخلافه وأما من غيره فإن كان صحابياً لا يحتمل الخفاء عليه فجرح
وإن احتمل فلا وإن كان من أئمة الحديث فمجمله لا يقبل ومفسره بالمتفق
على كونه جرحاً شرعاً والطاعن ناصح جرح وإلا فلا السادس في محل الخبر وهو إما
حقوق الله تعالى فالعبادات تثبت بخبر الواحد بالشرائط فلا يقبل خبر الفاسق
والمستور فيها وإن قبل في الديانات بالتحري لا الصبي والمعتوه والكافر مطلقاً
واختلف في العقوبات وأما حقوق العباد فما فيه إلزام محض يشترط فيه الولاية
ولفظ الشهادة والعدد عند الإمكان بشرائط الرواية وما لا إلزام فيه
أصلاً لا يشترط فيه إلا التمييز وما فيه إلزام من وجه يشترط إما العدد أو العدالة
عنده إن كان المخبر فضولياً وإلا فلا وقالا هو كالثاني السابع في نفس الخبر
وهو أربعة ما علم صدقه كخبر الرسل وما علم كذبه كدعوى فرعون الربوبية

وما جهلنا حاله رجحان كخبر الفاسق وما يترجح صدقه كخبر العدل المستجمع للشرائط
وكذا طرف السماع وعزيمته ان تقرأ على المحدث او يقرأ عليك
والاول اولى خلافا للمحدثين والكتاب والرسالة من الغائب كالخطاب
ورخصته الاجازة والمناولة وللمجاز له ان عمله صحت والا فلا وقيل فيه خلافا
لابي يوسف كما في كتاب الحكمي وطرف الضبط وعزيمته الحفظ الى الاداء
ورخصته الكتاب فان نظر وتذكر فحجة وهذا الآن عزيمة والا فلا ابو يوسف يقبل
في الحديث والسجل ان كان في يده والا فلا يقبل في السجل ولا صك في يد الخصم الحديث
اذا عرف ومحمد قبله في صك معلوم وطرف الاداء وعزيمته النقل باللفظ ورخصته
النقل بالمعنى فيما فوق الظاهر يجوز للعالم باللغة وفيه للفقيه لا في جوامع الكلم
ولا اقسام الخفاء مطلقا فصل في فعله عليه السلام القصدي سوى الذلة وفعل
الطبع وبيان المجمل والمخصوص به ان علم صفته فامته مثله فيها حتى يقوم دليل
الخصوص والا فالاباحة له ولنا اتباعه فصل في تقريره ما قرره ان علم انكاره
كذهاب كافر الى كنيسة فلا اثر لسكوته والا دل على الجواز والاستبشار معه
ادل منه تذنيب شرائع من قبلنا تلزمنا اذا قصها الله تعالى ورسوله بلا انكار
على انها شريعة لرسولنا عليه الصلوة والسلام ما لم يظهر نسخه ويجب على غير المجتهد
تقليده فيما شاع بين الاصحاب فسكتوه لا فيما اختلفوا فيه اجماعا واختلف
في المجهول فقيل لا يجوز وقيل يجب مطلقا وقيل فيما لا يدرك بالقياس والتابعي
قيل مثله ان ظهر فتواه في زمنهم وقيل لا هو الظاهر الركن الثالث في الاجماع
وهو لغة العزم والاتفاق وعرفا اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه الصلوة
والسلام في عصر على حكم شرعي ويمكن هو والعلم به ونقله الى المحتج به وهو حجة
قطعية عقلا ونقلا وركنه الاتفاق والعزيمة فيه تكلم الكل او عملهم والرخصة تكلم

بعضهم او عمله وسكوت الباقين بعد بلوغه ومضي مدة التأمل وخالف
الشافعي في الاخير واهله المجتهد غير فاسق ومبتدع وشرطه اتفاق الكل فلا يكفي
العشرة ولا ابو بكر وعمر ولا الائمة الاربعة ولا اهل المدينة ولا كونهم صحابة فالتابعي
معتبر في اجماع الصحابة ولا بلوغهم عدد التواتر وانقراض العصر ولا عدم
اختلاف السابق الا ان يكون على ثالث والبعض تبدد باستلزامه ابطال
ما اجمعوا عليه وردوا بان المفهوم من ادلة المانعين والمجوزين الاطلاق
فالتفصيل غير مفيد وحكمه انه من حيث هو هو يفيد اليقين فيكفر جاحده ولا بد له
من سند وسنده ما يستقل بالحجة ليس الا الظن ونقله اما بالتواتر او الشهرة
او الاحاد واقوى المتواتر اجماع الصحابة اذا نصوا فهو كالآية فيكفر جاحده
ان لم يكن سكوتيا ثم اجماع من بعدهم فيما لم يرد فيه خلافهم فهو كالمشهور يضلل
جاحده ثم المختلف فيه فهو كالصحيح من الاحاد الركن الرابع في القياس وهو لغة
التقدير وشرعا ابانة مثل حكم احد المذكورين بمثل علته في الآخر بالرأي وهو حجة
بالكتاب والسنة والاجماع ونفاه الظاهرية وبعضهم مطلقا وبعضهم في الشرعيات
وله شرط ركن وحكم ودفع اما شرطه فان لا يكون الاصل مخصصا بحكمه بالنص وان لا يعدل
به عن سنن القياس بان لا يعقل معناه كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن سننه
كاكل الناسي او انتفى نظيره معناه اولا وان يكون المعدى حكما شرعيا ثابتا باحد
الادلة الثلثة او بالخفي منه غير متغير الى فرع هو نظيره ولا نص فيه فلا يثبت اللغة
بالقياس ولا تعدى المنسوخ ولا الثابت بالقياس ولا يقال الذي ولا يقال
الذمي اهل للطلاق فاهل للظهار كالمسلم ولا يلحق الخطأ بالنسيان في عدم
الافطار ولا يجوز السلم الحال قياسا على المؤجل واما القليل من الطعام
فلم يخصص من قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء بالتعليل

بالقدر بل المراد التسوية بالكيل وهي لا تتصور الا في الكثير واما سقوط حق الفقير في عين
فبدلالة النص لا التعليل بالحاجة وانما هو لبيان صلاحية حدثت لاثبات مثلها فالتغيير
مع التعليل لا به واما ركنه فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع اما الاصل
فالمحل المشبه به وقيل حكمه وقيل دليله واما الفرع فالمحل المشبه وقيل حكمه واما حكم الاصل
فما افاده النص او الاجماع او الاستحسان واما الجامع فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه
وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه ويكون وصفا لازما او عارضا وجليا
وخفيا واسما وحكما ومركبا ومفردا ومنصوصا وغيره والاصل في النصوص قيل
عدم التعليل الا بدليل وقيل التعليل بكل وصف يمكن الا لمانع وقيل لا بد من مميز فبعض
الشافعية الاخالة وبعضهم شهادة الاصل وعندنا لا بد قبل المميز من كونه معللا
في الجملة ولا يجوز تعليلنا بالقاصرة ولا بما اختلف في وجوده في الفرع او الاصل او ثبت
الحكم في الاصل بالاجماع مع الاختلاف في العلة ولا بما مع الفارق ويعرف بوجوه
الاول الاجماع الثاني النص فان دل بوضعه فصريح واقوى مراتبه ما صرح فيه بالعلية
ثم ما كان ظاهرا فيها بمرتبة ثم ما بمرتبتين ثم ما بثلاث والا فايماء وهو ان يقترن
بالحكم ما لو لم يكن هو او نظيره للتعليل كان بعيدا فيحمل عليه دفعا للاستبعاد كحديث الاعرابي
وحديث الخثعمية ومنه ذكر وصف مناسب للحكم معه ومنه الفرق بين شيئين
في الحكم اما بصيغة صفة مع ذكر الحكمين او احدهما واما بالغاية او الاستثناء او الشرط
الثالث المناسبة بشرط الملائمة وهي تجوز القياس وربما تسمى تاثيرا والموجب
التاثير بمعنى ان يثبت بنص او اجماع اعتبار نوعه او جنسه القريب في نوع الحكم
او جنسه القريب فالنوع في النوع كالصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط الزكوة
عن الصبي والنوع في الجنس كسقوطها عمن لا عقل له والجنس في النوع كعدم دخول
شيء في الجوف في عدم فساد الصوم وقد يتركب البعض مع البعض فيصير الاقسام

خمسة عشرة اربعة للبسيط والباقي للمركب وقيل وبالدوران وهو الوجود عند الوجود
وزاد البعض العدم عند العدم والبعض قيام النص في الحالين ولا حكم له لان العلل الشرعية
امارات فلا حاجة الى معان تعقل قلنا لا بد من التمييز بين العلل والشروط والدوران
مطلقا لا يفيد العلية والقياس نادر فلا يجعل اصلا في الباب واما حكمه فالتعدية
اتفاقا كالتعليل عندنا فلا تعليل لاثبات السبب او وصفه ولا الشرط او وصفه
ولا الحكم او وصفه بل التعدية حكم شرعي من الثابت بالنص والاجماع الى فرع هو
نظيره واختلف في تعدية السببية والشرطية فصل ان سبق الافهام الوجه
القياس يخص باسمه والا فبالاستحسان وقد يسمى به الاعم وهو دليل يقابل
القياس الجلي وهو اما الاثر او الاجماع او الضرورة او القياس الخفي وله قسمان
ما قوي اثره وما ظهر صحته وخفي فساده وللقياس قسمان ما ضعف اثره وما ظهر
فساده وخفي صحته والاول الاول اولى من اول الثاني وثاني الثاني من ثاني الاول
وكل ينقسم عقلا الى ضعيف الاثر وقويه ولا يرجح الاستحسان عند التعارض الا اذا قوي
اثره وضعف اثر القياس وكل صحيح الظاهر والباطن وفاسدهما وصحيح الظاهر فاسد الباطن
والعكس فالاول من القياس يرجح على كل استحسان وثانيه مردود وبقي الاخيران فالاول
من الاستحسان يرجح عليهما وثانيه مردود وبقي الاخيران فالتعارض بينهما وبين اخرى
القياسين وقع مع اتحاد النوع فالقياس اولى ومع اختلافه فما ظهر فساده ابتداء
واذا تؤمل تبين صحته اقوى من العكس والمستحسن بالقياس الخفي يعدى لا بغيره وهو
ليس تخصيص العلة لان عدمه لعدمها واما دفعه فبوجوه الاول النقض وهو منع مقدمة
لا بعينها ببيان وجود العلة مع تخلف الحكم ويرد بالوصف وهو منع وجود العلة
في صورة النقض وبمعناه وهو منع وجود ما له صارت علة في صورة النقض
وبالحكم وهو منع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقض وبالغرض وهو ان يقول

العوض التسوية وقد حصلت ثم ان رد بها والا فان لم يوجد في صورة النقض مانع
بطلت العلة وان وجد فلا لا اعتبار بعدم المانع فيها واما تخصيص العلة فعلى ان مانع
الحكم خمسة مانع من انعقاد العلة وتمامها وابتداء الحكم وتمامه ولزومه ثم عدمها
لزيادة وصف او النقصان الثاني الممانعة وهي منع مقدمة بعينها ففي المؤثرة اما في
نفس الحجة واما في وجودها في الاصل او الفرع واما في شروط التعليل واما في اوصاف العلة
وفي الطردية اما في الوصف اما في الوصف والحكم او صلاحه للحكم او نسبته الى الوصف
الثالث فساد الوضع وهو ترتب نقيض ما تقتضيه العلة عليها ولا ورود له بعد
المناسبة الرابع فساد الاعتبار وهو منع محلية المدعى للقياس للنص على خلافه ويرد
بالطعن في السند ومنع الظهور وبالمعارضة بآخر الخامس الفرق وهو بيان وصف
في الاصل له مدخل في العلية لا يوجد في الفرع ويرد بانه غصب وبان الفارق لا يضر
اذا اثبت علية المشترك الا اذا اثبت مانعا في الفرع لكنه لا يبقى فرقا وكل
ما لو اورد به لرد ينبغي ان يورد بالممانعة السادس المعارضة وهي اقامة
الدليل على نقيض مدعى الخصم وتجري في الحكم وعليته وتسمى الاولى معارضة في الحكم
فاما بدليل المعلل ولو بزيادة وهي معارضة فيها معنى المناقضة فان دل على نقيض
الحكم بعينه فقلب وعلى ما يستلزمه فعكس والاول اقوى واما بدليل آخر وهي معارضة
خالصة فاما ان تثبت نقيض الحكم بعينه او بتغيير واما ما يستلزمه والاول اقوى
والثانية معارضة في المقدمة فان كانت بجعل العلة معلولا والمعلول علة فمعارضة
فيها معنى المناقضة وقلب ايضا وانما يجوز اذا كان العلة حكما لا وصفا والاحتراز
عنه ان يورد بطريق الاستدلال باحدهما على الآخر والا فخالصة فان قامت
على نفي عليته فقلب وان على علية آخر فان قصر او تعدى الى مجمع عليه لا الى مختلف فيه
تقبل عند النظار لا الفقهاء السابع القول بموجب العلة وهو التزام ما يلزمه

ما يلزمه المعلل مع بقاء الخلاف وهو على ثلثة اوجه الاول ان يلزم ما يتوهم انه
محل النزاع او ملازمه اما بصريح عبارته او بحملها على غير مراده والثاني ان يلزم ابطال
ما يتوهم انه مأخذ الخصم والثالث ان يسكت عن مشهورة والمسائل يسلم المذكورة
ويبقى النزاع واذا دفع تعين الانتقال اما من علة الى اخرى لاثبات الاولى
او الحكم الاول او حكم آخر يحتاج اليه الاول واما الى حكم كذلك والكل صحيح اتفاقا
الا الثاني فقيل قصة الخليل منه وقيل لا **تذنيب** قد يتمسك بحجج فاسدة منها
الاستصحاب فهو حجة عند الشافعي في كل حكم ثبت بدليل ثم شك في بقائه فبعضهم
بالضرورة وبعضهم ببقاء الشرائع وبالاجماع على اعتباره في الفروع وعندنا في الدفع
لا الاثبات لان الموجب لا يدل على البقاء وبقاء الشرائع بدليل آخر والبقاء في
الفروع لتحقق الافعال الموجبة للاحكام الى ظهور المناقض ومنها الاستدلال بعدم
المدارك وهو يوجب الجزم بالنقيضين عند فقد دليلي الطرفين ومنها التقليد وهو
اتباع الغير على اعتقاد انه محق بلا دليل على وجوب اتباعه وهو ايضا يوجب ما مر

باب المعارضة والترجيح اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم مقتضى الآخر فان تساويا
قوة او كان احدهما اقوى بوصف فبينهما معارضة والقوة برجحان ففي الكتاب
والسنة يحمل على نسخ الاخير ان علم التاريخ والا يطلب المخلص وان لم يوجد صير
الكتاب الى السنة ومنها الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا والا ففي ما يخالف
القياس ومنه الى القياس والا فكالقياس يعمل باحدهما بالتحري ان امكن والا تقرر
الاصول كما في سؤر الحمار حيث تعارض الاخبار والآثار وامتنع القياس وهو
اما بين آيتين او قراءتين او سنتين او آية وسنة مشهورة او متواترة
والمخلص اما من قبل الحكم او الحال او الزمان اما الاول فاما بان يوزع الحكم كقسمة
المدعى بين المدعيين او يحمل على تغايره كما في آيتي اليمين واما الثاني فبان يحمل على

على حال حمل قراءة التخفيف والتشديد في يطهرن على العشرة وأقل وأما الثالث
فباختلاف زمان الحكم أو الورود صريحا فالمتأخر ناسخ أو دلالة كالمحرم فإنه مؤخر عن المبيح
نقلا بالحديث وعقلا بأنه لو قدم لتكرر التغيير والمثبت على النافي إلا أن يعرف
النفي بالدليل والأقيس المثبت وإن احتمل الوجهين ينظر فيه وأما في القياس فلا تناسخ
ولا تساقط بل العمل بأيهما شاء بشهادة قلبه وأما الترجيح فهو إثبات فضل أحد الدليلين
المتماثلين وقد علم مما سبق بعض وجوهه في الكتاب والسنة بالمتن والسند
والحكم والخارج وفي القياس بالأصل والفرع والعلة والخارج وقد ذكروا في الأخير
أربعة الأول الأثر كما في الاستحسان والقياس والثاني قوة ثباته على الحكم كقولنا
متعين كالنفل أولى من فرض كالقضاء والثالث كثرة الأصول كقولنا مسح
فلا يسن تكراره كسائر الممسوحات أولى من ركن فيسن تكراره كالغسل والرابع
العكس كقولنا مسح فلا يسن تكراره أولى لانعكاسه من ركن فيسن لعدم انعكاسه
وإذا تعارض سببان فالذاتي أولى من الحالي كالسبق الذاتي وقيام الحال **تذييل**
وقد يرجح بوجوه فاسدة منها غلبة الأشباه لأن الظن يزداد بكثرتها كالأصول
قلنا الأشباه علل وكثرتها لا توجب ترجيحا بخلاف الأصول ومنها عموم الوصف
لأنه أوفق بالمقصود وهو فاسد لأن خاص أصل الوصف راجح على العام لكيف
هذا وفيه بحث ولأن التعدي غير مقصود عنده وفيه أيضا ومنها قلة الأجزاء
لقربه من الضبط وبعده عن الغلط والخلاف وهو فاسد لأن العبرة بالمعنى لا الصورة
ومنها كثرة الأدلة لأن الظن بها أقوى وأبعد عن الغلط ولأن ترك الأقل أهل
وهو فاسد لمعنى الترجيح ولأن استقلال كل جعل الغير كأن لم يكن فلا ترجيح بكثرة
الرواة ما لم يشتهر ولا نص بآخر وكذا القياس **المقصد الثاني** في الأحكام و
ما يتعلق بها وهو مرتب على أربعة أركان **الأول** في الحكم وهو أثر خطاب الله تعالى

فيما المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع فهو نوعان تكليفي ووضعي
أما التكليفي فإما أن يكون صفة لفعل المكلف كالوجوب ونحوه أو أثرا له كالملك
وما يتعلق به والأول إما أن يعتبر دينية أو لا المقاصد الدنيوية أو لا أخروية والأول
ينقسم الفعل باعتباره إلى صحيح وباطل وفاسد وإلى منعقد وغيره ونافذ وغيره ولازم وغيره
والثاني ينقسم الفعل باعتباره إلى قسمين الأول عزيمة وهي ما شرع ابتداء غير مبني
على أعذار العباد فإن كان إتيانه راجحا مع المنع بقطعي فرض وبظني واجب وبلا منع
سنة إن كان طريقة مسلوكة في الدين والا فنفل وإن عكس فمع المنع حرام وبلا منع مكروه
وإن استويا فمباح فالفرض لازم علما وعملا فيكفر جاحده ويستحق ويفسق تاركه
بلا عذر وقد يطلق على ما يفوت الجواز بفوته فلا يكفر منكره بل يفسق إن استخف بأخبار
الآحاد لا إن كان متأولا ثم إن حصل المقصود من شرعيته بمجرد حصوله ففرض كفاية وحكمه
اللزوم على كل وسقوطه بفعل البعض وإن لم يحصل لكل أحد إلا بصدوره منه ففرض عين
وحكمه اللزوم على من فرض عليه حتما وقد يفرض واحد مبهم من أمرين فصاعدا كما
في خصال الكفارة والواجب لا يلزم إلا عملا فهو كالفرض العملي إلا في الفوت وقد يطلق على
الفرض أيضا وتاركه يستحق العقاب والسنة نوعان سنة الهدى وتاركها
يستحق الذم والزوائد وتاركها لا يستحقه ومطلقها مطلق خلافا للشافعي وقد يطلق
على الثابت بها والنفل يثاب فاعله ولا يسيء تاركه دون الزوائد ويلزم بالشروع
قصدا والحرام يستوجب العقاب وهو إما لعينه إن كان منشأ الحرمة عينه
أو لغيره إن كان غيره والمكروه نوعان تنزيهي إلى الحل أقرب وتحريمي إلى الحرمة
أقرب وهذا حرام عند محمد لكنه بظني فيقابل الواجب والثاني رخصة وهي ما شرع
ثانيا مبنيا على العذر وهي أربعة أنواع نوعان من الحقيقة أحدهما أحق بكونه رخصة من الآخر
ونوعان من المجاز أحدهما أتم في المجازية من الآخر أما الأول فما استبيح مع

مع قيام المحرّم والحرمة كاجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبه مطمئن بالايمان وحكمه
ان يوجر ان قتل باخذ العزيمة واما الثاني فما استبيح مع قيام السبب تراخي حكمه
كافطار المسافر وحكمه ان العزيمة اولى الا ان تضعفه واما الثالث فما وضع عنا
من الاصر والاغلال واما الرابع فما سقط عنا مع مشروعيته لنا في موضع
آخر كالسلم وكالخمر والميتة للمضطر والمكره وكقصر المسافر ومسح الخف وحكمه
ان العزيمة لا تبقى مشروعة فيه واما الوضعي فاثر الخطاب بتعلق شيء بالحكم التكليفي
وحصول صفة له باعتباره فالمتعلق ان دخل في الآخر فركن والا فان اثر فيه
فعلة والا فان اوصل اليه في الجملة فسبب والا فان توقف عليه وجوده فشرط
والا فلا اقل من الدلالة عليه فعلامة اما الركن فما يتقوم به الشيء وهو اصلي
ان لم يعتبر حكم الشيء باقيا عند انتفائه وزائد ان اعتبر واما يجب الكيفية كالاقرار
في الايمان او الكمية كالاقل في المركب منه ومن الاكثر واما العلة فما يضاف اليه
وجوب الحكم ابتداء وهي مقارنة للمعلول كالعقلية ومنهم من جوز التراخي
وهي اما علة اسما ومعنى بان توضع له وتؤثر فيه ولا يتراخى عنها كالبيع للملك
واما اسما ومعنى كالبيع الموقوف وبالخيار وكمرض الموت والجرح والرمي
والتزكية عند الامام وكالايجاب المضاف الى وقت والاجارة كذلك
والنصاب قبل الحول وكشرى القريب واما معنى وحكما كآخر جزئيها كالقرابة و
الملك للعتق فايهما تاخر كان علة كذلك بخلاف آخر الشاهدين واما اسما
وحكما كالسبب القائم مقام المسبب والدليل القائم مقام المدلول والداعي
اليهما اما دفعا لضرورة او حرج او الاحتياط واما اسما فقط كالمعلق بالشرط على
ما ياتي واما معنى فقط كاحد وصفين تركب منهما العلة واما حكما فقط كشرط
في حكم العلة واما السبب فما يكون طريقا الى الحكم فقط وقد يطلق على كل ما دل السمع

فيه شبه

السمع على كونه معرفا لحكم شرعي وهو اما حقيقي وهو طريق الحكم بلا اضافة
وجوب او وجود اليه وضعا وبلا تعلق التاثير وحكمه ان لا يضاف اثر الفعل
اليه فلا يضمن الدال على السرقة او القتل او قطع الطريق ولا يشترك في الغنيمة
الدال على حصن حربي بوصف طريقه ولا من دفع صبيا سكينا ليمسك له
فقتل به نفسه ولا من قال له اصعد الشجرة وانفض ثمارها لتاكل او لناكل فسقط
فعطب واما في حكم العلة وهو ما يضاف اليه العلة المتخللة بلا وضع لحكمها وحكمه
ان يضاف اثر الفعل اليه كسوق الدابة وقودها وقطع حبل القنديل ونحوها واما له
شبهة العلة وهو ما يضاف الحكم اليه ثبوتا تخلفه على صحة التراخي او ثبت بغير
موضوع المتخلل لم يوضع للحكم وحكمه ان يضاف اثر الفعل اليه بالتعدي كحفر البئر
في ملك الغير وارضاع الكبيرة ضرتها الصغيرة بالتعمد واما المجازي وهو طريق
يفضي في المآل كالتطليق والاعتاق والنذر المعلقة بالجزاء واليمين بالله للكفارة
وله شبهة الحقيقة فتنجيز الثلاث يبطل التعليق وزفر جعله مجازا محضا فلا يبطله والشافعي
سبب بمعنى العلة لانه فلم يجوز التعليق بالملك وجواز التكفير بالمال قبل الحنث
اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا فللايمان حدوث العالم فيصح من الصبي
وان لم يخاطب به وللصلوة الوقت وللزكوة النصاب والنماء شرط لوجوب الاداء
وللصوم قبل اليوم وقيل الشهر وللصدقة الفطر راس يمونه ويلي عليه والفطر
شرط وللحج البيت والوقت والاستطاعة شرط الجواز والوجوب وللعشر
والخراج الارض النامية تحقيقا وتقديرا والاول مؤنة فيها معنى العبادة والثاني
مؤنة فيها معنى العقوبة ولذا لم يجتمعا وللطهارة ارادة الصلوة والحدث
شرط وللحدود والعقوبات والكفارات ما تنسب اليه من سرقة وقتل ودائر
بين الحظر والاباحة وللشرعية المعاملات البقاء المقدر وللاختصاصات الشرعية

التصرفات المشروعة كالبيع والنكاح ونحوهما واما الشرط فهو ما يتوقف عليه
الوجود بلا تأثير وافضاء وهو اما محض وهو ما لا يلاحظ فيه صحة الاضافة
او الافضاء بل مجرد توقفه او توقف انعقاده علة عليه وهو حقيقي كالشهود للنكاح
او الطهارة للصلوة وجعلي كما بكلمة ويسمى الشرط صيغة او دلالة ويسمى الشرط
دلالة وهذا يختص بغير المعين واما في حكم العلة وهو ما لا يعارضه علة تصلح لاضافة
الحكم اليها كحفر البئر وشق الزق وقطع حبل القنديل واما وضع الحجر واشراع
الجناح وترك الحائط المائل بعد التقدم فاسباب ملحقة بالعلل واما في حكم السبب
وهو سابق اعترض بينه وبين الحكم فعل مختار غير منسوب اليه كحل قيد العبد
وفتح باب قفص او اصطبل واما شرط اسما لا حكما كاول شرطين علق بهما
الحكم واما علامة وهو ما يظهر تحقق نفس العلة مع خفائها او وصفها معه كالولادة
عندهما حتى اثبتاه بشهادة القابلة بها مطلقا الامام شرط محض فلا تثبت الا بحجة
كاملة كالاحصان للرجم فلا يضمن شهوده اذا رجعوا مطلقا واما العلامة فيعرف
الحكم به بلا تعلق وجوب ووجود به وهي اما محض كالتكبير ورمضان في انت
طالق قبل رمضان بشهر اما بمعنى الشرط كما مر واما بمعنى العلة كالعلل الشرعية
واما مجازا كالعلل الحقيقية والشرط الحقيقي **الركن الثاني** في الحكم الحاكم بالحسن
والقبح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب هو الشرع عند
الاشاعرة والعقل آلة لفهم الخطاب لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث
رسولا قلنا لو سلم ارادة التعذيب الاخروي فنفيه لا ينافي استحقاقه
وايضا لولاه لما اختلفا كما في الكذب انقاذا والصدق هلاكا قلنا لو تم فلا يفيد
السلب الكلي والعقل عند المعتزلة والشرع مبين في البعض لان حسن
الاحسان وقبح العدوان مركوز في الاذهان قلنا لا بالمتنازع فيه ولان من

استوى في غرضه الصدق والكذب وقدر على الانقاذ والاهلاك
يختار الصدق والانقاذ وما هو الا لحسنهما عقلا قلنا بل لكون الاول اصلح والثاني
اليق برقة الجنسية ولانه لولاه كان التكليف شرعيا فلزم افحام الرسل واجيب
بانه مشترك الالزام وان الوجوب لا يتوقف على العلم به وهذا لا يدفع لزوم
الافحام ولانه لولاه لزم ان لا يقبح منه تعالى شيء قبل السمع فلزم جواز كذبه تعالى
واظهار المعجزة على يد الكاذب فلا يقبح بعده ايضا للدور وان لا يقبح الكفر من
المتمكن منه ومن العلم بحاله قبل السمع واجيب بانا لا نسلم الامتناع العقلي
وان جزمنا بعدمهما ولو سلم فلا نسلم انه لا يقبح عقلا لجواز كونه لامر آخر وبان المتنازع
فيه قبل الشرع لم وغيره لا يفيده ونقول شيء منهما لم يفد الحاكمية والمختار ان الحاكم
في الكل هو الشرع لان العقل آلة عاجزة ولا ينفك عن الهوى وان كان مبينا
في البعض فهو غير معتبر كل الاعتبار فلا يكلف بالايمان الصبي العاقل ومن لم يبلغه
الدعوة قبل زمان التجربة فلا ترتد مراهقة غافلة لم تصف تحت مسلم بين مسلمين
ولا تهدر كل الاهدار فيعتبر ايمان صبي عاقل وكفره اذا اعتقد وصف او لا
وترتد مراهقة وصفت فتبين من زوجها وهذا هو المحمل لقول الامام لا عذر
لاحد في الجهل بالخالق لقيام الآفاق والانفس وبعذر في الشرائع الى قيام الحجة
ولعل الاصل قوله تعالى او لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير **الركن الثالث**
في المحكوم به وهو اربعة حقوق الله تعالى خالصة والعباد خالصة كبدل المتلفات
وما اجتمعا فيه والاول غالب كحد القذف والعكس كالقصاص وحقوق الله تعالى
ثمانية عبادات خالصة كالايمان وفروعه وفيهما اصول وفروع وزوائد فالايمان
اصله التصديق ولاحقه الاقرار وزوائده الاعمال والفروع اصلها الصلوة
ولاحقها الزكوة ثم الصوم ثم الحج ثم الجهاد وزوائدها السنن والآداب وعبادة

فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالعشر ومؤنة فيها عقوبة
كالخراج وحقوق دائرة بينهما كالكفارات فلم تجب على المسبب والصبي والغالب
العبادة فيما سوى الفطر وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعادن وعقوبة كاملة
كالحدود والآجلة القذف وقاصرة كحرمان الميراث بالقتل ثم انها قد يكون اصل
وخلف فالايمان اصله التصديق والاقرار ثم صار الاقرار خلفا في احكام الدنيا ثم
اداء احد ابوي الصغير عن ادائه ثم تبعية الدار والغانمين اذا عدما وكذا
الطهارة والتيمم لكنه خلف مطلقا بالنص فيجوز قبل الوقت واداء الفرائض
بتيمم واحد خلافا للشافعي ثم الخلافية بين الماء والتراب فيجوز امامة المتيمم
للمتوضي خلافا لمحمد وزفر وشرطها امكان الاصل ثم عدمه لعارض **الركن الرابع**
في المحكوم عليه وهو المكلف التكليف موقوف على الاهلية الموقوفة على العقل
بالكلية وهو متفاوت فاقيم البلوغ مقامه وهو كاف للحكم عند المعتزلة فالصبي
العاقل ومن في الشاهق مكلفان بالايمان وفروعه تفصيلا فيما يدرك
جهته واجمالا فيما لا يدرك ولا حكم قبل الشرع عند الاشاعرة فيعذران فلا يجب
ايمان الاول وكذا الثاني في فحص قائله والمختار التوسط كما سبق ثم الاهلية
نوعان اهلية الوجوب واهلية الاداء اما الاولى فبالذمة وهي وصف
يصير به الانسان اهلا لما له وعليه وله قبل الولادة ذمة صالحة للوجوب له
لا عليه وبعدها صالحة لهما لكن لما كان المقصود هو الاداء اختص وجوبه بما يمكن
الاداء عنه فيجب عليه من حقوق العباد الغرم والعوض وصلة تشبه المؤن
او الاعواض كنفقة القريب والزوجة لا الاجزية فلا يتحمل الدية لا العقوبة
والاجزية ومن حقوقه تعالى ما صح اداؤه عنه كالعشر والخراج وما لا فلا
كالعبادات الخالصة والعقوبات واختلف في عبادة فيها مؤنة واما الثانية فقاصرة

فقاصرة يبتنى عليها صحة الاداء وكاملة يبتنى عليها وجوب الاداء وكل يثبت
بقدرة كذلك ثابتة بعقل كذلك فالقاصر عقل الصبي والمعتوه والكامل عقل البالغ
غير المعتوه واما القاصرة انواع فحق الله تعالى حسنا لا يحتمل غيره كالايمان او قبيحا
لا يحتمله كالكفر او ما بينهما كالصلوة ونحوها صح من الصبي بلا لزوم فيعتبر ردته
في احكام الدارين وحق العبد ان نفعا صح منه فان آجر نفسه وعمل وجب الاجر
استحسانا بلا ضمان ان تلف بخلاف العبد واذا قاتل يستحق الرضخ ويصح تصرفه
وكيلا بلا عهدة ان لم ياذن الولي وان ضرا فلا وان اذن الولي او باشر الا اقرضا
للقاضي وان دار بينهما صح براي الولي ثم هذا كالبالغ حتى صح بغبن فاحش من الاجانب
من الولي في رواية خلافا لهما ثم العوارض نوعان سماوية ومكتسبة اما الاول
فاصناف منها الجنون لا يصح ايمان المجنون الا تبعا فاذا اسلمت امراته عرض على وليه
ويرتد تبعا والقياس ان يسقط العبادات بالاطلاق لكنه قيد بالامتداد استحسانا
وفي الصلوة بالزيادة على يوم وليلة بساعة وعند محمد بصلوة وفي الصوم باستغراق
الشهر والزكوة بالحول ويؤاخذ بضمان الافعال في الاموال لا الاقوال ومنها
الصغر وهو قبل التعقل عجز محض وبعده يعبر ضربا من اهلية الاداء مع عذر
الصبا فلا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط عن البالغ كنفس وجوب الايمان فاذا
اداه استغنى عن الاعادة بل ما يحتمل السقوط كوجوب اداء الايمان فلا يقتل
بالردة وكموجب القتل فلا يحرم الميراث به وحرمانه بالرق والكفر بناء فانهما لا
ويولى عليه ولا يلي وعليه يعرض الاسلام اذا اسلمت زوجته ومنها العتة
وهو كالصبا مع العقل ومنها النسيان وهو ليس منافيا للوجوب وعذرا
في حقوق العباد وكذا في حقه تعالى ان قصر العبد والا فعذر مطلقا ومنها النوم
وهو يوجب تاخير الخطاب لا الوجوب ويبطل الاختيار فلا تصح عباراته فلم يعتبر

بيعه وشراؤه وطلاقه وعتقه وردته وإسلامه ولم يتعلق حكم بكلامه وقراءته
وقهقهته في الصلوة ومنها الإغماء وهو فوق النوم فيبطل العبارات ويكون حدثاً
في الأحوال كلها ولندرته في الصلوة يمنع البناء والقياس أن لا يسقط به الأداء
لكنه يسقط إذا كان فيه حرج استحساناً وهو في الصلوة كالجنون لا في الصوم والزكوة
ومنها الرق وهو عجز حكمي بقاء شرع في الأصل جزاء وهو لا يتجزى كالعتق وكذا
الإعتاق عندهما لأنه ملزوم العتق وهو ينافي مالكية المال ومنافع نفسه إلا
ما استثني من القرب فلا يملك التسري ولا يصح حجه بخلاف الفقير ولا يكمل
جهاده فلا يستحق السهم الكامل ولا ينافي مالكية غيره كاليد والنكاح والحيوة
والدم فالمأذون يتصرف لنفسه بالأهلية خلافاً للشافعي رحمه الله ويتعقد كالحر
ولا يملك المولى قتله ويصح إقراره بالحدود والقصاص والسرقة وينافي كمال الكرامات
الدنيوية كالذمة فتضعف عن تحمل الدين بانضمام مالية الكسب والرقبة إليها
وكالحل فلا ينكح إلا ثنتين ولا ينكح على الحرة وفروعه من العدة والطلاق
والقسم وكالمالكية فتنقص ديته عن الحر بما أخبر في السنة والمهر بخلاف
المرأة وتنصيف النعمة بتنصيف النقمة فتتنصف الحدود إذا أمكن والأجل
وينافي الولايات فلا يصح أمان المحجور وأما أمان المأذون فليس بولاية وينافي
ضمان ما ليس بمال فلا تجب الدية في جنايته خطأ بل يدفع به إلا أن يختار الفداء
وهو معصوم الدم كالحر فيقتل به ومنها الحيض والنفاس وهما لا يعدمان
الأهلية إلا أن الطهارة عنهما شرط للصلوة والصوم والحج فسقط بهما الصلوة وقضاؤها
دونه ومنها المرض وهو لا ينافي الأهلية لكنه يوجب العجز فشرعت
العبادات معه بقدر المكنة وسبب موت هو علة الخلافة فكان سبب
تعلق حق الوارث والغريم فيوجب الحجر إذا اتصل بالموت مستنداً إلى أوله

أوله بقدر ما يصان به حقهما فقط فكل تصرف يحتمل الفسخ يصح في الحال ثم ينقض
إن احتيج إليه وما لا يحتمل يصير كالمعلق بالموت كالإعتاق على وارثه أو غريم
بخلافه من الراهن والقياس أن لا يملك الصلة وأداء حق الله تعالى
المالي والوصية بها لكنها استحساناً من الثلث نظراً له ولما أبطلها الشارع
للوارث وتولاها أبطلت صورة ومعنى وحقيقة وشبهة ومنها الموت وهو عجز
خالص وله حكم الحيوة في أحكام الآخرة ويسقط من الدنيوية ما هو من قبيل التكليف
إلا الإثم وما شرع عليه لحاجة غيره الصلة إلا أن يوصي فيصح من الثلث ويبقى الذمة
إلا أن ينضم إليها مال أو كفيل لا حقاً متعلقاً بالعين كالودائع والغصوب ولا يسقط
ما شرع له لحاجته فيبقى ما تنقضي به على ملكه ولذا قدم جهازه ثم ديونه ثم وصاياه ثم يورث
بطريق الخلافة عنه نظراً له وتبقى الكتابة بعد موت المولى والمكاتب عن وفاء وغسل
تغسل المرأة زوجها في العدة بلا عكس وأما ما لا يصلح لحاجته فكالقصاص فيجب للورثة
ابتداء فصح عفوهم قبل موته ولم يورث عنده حتى لم ينتصب البعض عن البعض إلا
إذا انقلب مالاً حتى يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه لكن السبب انعقد له فصح عفوه أيضاً
وأما الثاني فأصناف منها الجهل وهو إما جهل لا يصلح عذراً كجهل الكافر فإنه
في حكم لا يقبل التبديل باطلة وفيما يقبله دافعة للتعرض له والخطاب في حكم الدنيا
فيثبت تقوم الخمر والضمان بإتلافها وجواز بيعها ونحوها ويصح نكاح المحارم إن دانوا
به فيثبت به الإحصان ويجب النفقة ولا يفسخ إلا بمرافعتهما وأما الربا فقد نهوا
عنه أو استثني عن العهد وإما جهل كذلك لكنه دونه كجهل ذي الهوى بصفات
الله تعالى وأحكام الآخرة وكجهل الباغي فيضمن ما أتلف نفس العادل أو ماله إذا لم يكن له
منعة فيسقط الإلزام ويجب محاربتهم وقتل أسيرهم وجريحهم لا سقوط الإرث من الطرفين
لو ادعى الباغي الحقية ولا ضمان لماله المتلف وكجهل المخالف في اجتهاده الكتاب أو السنة

المشهورة او الاجماع واما جهل يصلح شبهة كالجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او الشبهة
كجهل من اقتص بعد عفو شريكه فلا قصاص عليه وكجهل من زنى بجارية امرأته او والده
بظن الحل فلا حد عليه واما جهل يصلح عذرا كجهل مسلم لم يهاجر ولم يبلغه الخطاب وكالجهل
بانه وكيل او مأذون حتى لا ينفذ تصرفهما وجهلهما بالعزل والحجر حتى ينفذ وكجهل المولى
بجناية العبد والشفيع بالبيع ومنها السكر وهو اما بطريق مباح فيمنع كالاغماء
صحة التصرفات او محظور فلا ينافي الخطاب فلا يبطل الاهلية فيلزم الاحكام ويصح
تصرفاته واسلامه كالمكره لا ارتداده وحده ان اقر بما لا يحتمل الرجوع او باشر سبب
الحد لا بما يحتمله وحده اختلاط الكلام وزاد لايجاب الحد عدم الفرق بين الارض
والسماء ومنها الهزل ضد الجد وشرطه التصريح به لا ذكره في العقد ولا ينافي الاهليتين
ولا اختيار المباشرة والرضا بها بل اختيار الحكم والرضا به فالتصرفات اما عقائد
فالهزل بالردة كفر بعين الهزل لا بما هزل به وبالاسلام هزلا صحيح واما اخبارات
فالهزل يبطلها مطلقا واما انشاءات فان احتمل الفسخ فاما ان تواضعا في
اصل العقد فان اتفقا على الاعراض صح البيع وعلى البناء العقد عليه صار كخيار الشرط
لهما مؤبدا فيفسد لكن لا يملك بالقبض فان نقضه احدهما انتقض وان اجازاه في
الثلثة جاز لا ان اجاز وان اتفقا على ان لم يحضرهما شيء او اختلفا صح عنده لا عندهما
واما في قدر البدل او جنسه فالعبرة بظاهر العقد عندهما في صور الوجهين وعنده
بالمواضعة في صور الاول الا عند اعراضهما وان لم يحتمل الفسخ فمنه ما لا مال فيه
كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر فكله صحيح والهزل
باطل ومنه ما يكون المال فيه تبعا كالنكاح فالهزل اما في الاصل فالعقد لازم او قدر
البدل فان اتفقا على الاعراض فالمهر الفان وعلى البناء فالف وعلى ان لم يحضرهما
شيء او اختلفا فقبل الف وقبل الفان او جنسه ففي الاعراض يجب المسمى وفي البناء

وفي البناء مهر المثل وفي عدم الحضور وفي الاختلاف روى محمد مهر المثل وابو يوسف
المسمى وعندهما مهر المثل ومنه ما يكون المال فيه مقصودا كالخلع ونحوه سواء
هزلا في الاصل او القدر او الجنس فمع الاتفاق على الاعراض وعلى عدم الحضور والاختلاف
يلزم الطلاق والمال وكذا في البناء عندهما ويتوقف على مشيتها عنده وهو
يبطل الابراء والشفعة قبل طلب المواثبة وبعده التسليم ومنها السفه وهو لا ينافي
الاهليتين ولا التصرفات واتفق على منع مال من بلغ سفيها الى الرشد عندهما
وسنه عنده وهو خمس وعشرون سنة ثم اختلف في حجر من سفه بعد البلوغ فمنعه مطلقا
وجوزاه فيما يقبل الفسخ ومنها السفر وهو لا ينافي الاهليتين والاحكام لكنه سبب التخفيف مطلقا
بخلاف المرض فيؤثر في اداء ذوات الاربع وتأخير الصوم لكنه لكونه اختياريا لم يحل الفطر
لمسافر صام وصائم سافر في رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ولا تسقط
اذا افطر ثم سافر بخلاف ما اذا مرض واحكامه تثبت بالخروج استحسانا بالاثر وفي الاقامة
قبل الثلثة لا يشترط موضعها ومنها الخطأ وهو لا ينافيهما لكنه يصلح عذرا في سقوط حق الله
تعالى اذا صدر عن اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى لا يأثم ولا يحد ولا يقتص وان لم ينفك عن تقصير
يوجب الكفارة لا حقوق العباد حتى يلزم ضمان العدوان ويجب الدية على وجه التخفيف والكفارة
ويصح طلاقه وينبغي بيعه بلا نفاذ اذا صدقه خصمه كبيع المكره ومنها الاكراه وهو نوعان ما يعدم
الرضا ويفسد الاختيار بان يكون باتلاف النفس او العضو وهو الملجي وما يعدم الرضا ولا يفسد
الاختيار بان يكون بحبسه او قيده او ضربه او نحوهما وهو مطلقا لا ينافيهما ولا الخطاب ولا الاختيار
وان افسده فاذا عارضه صحيح يرجح على الفاسد ان امكن والا بقي منسوبا الى الفاسد
ففي الاقوال لا يصلح المتكلم آلة لغيره فاقتصرت عليه فان كان مما لا ينفسخ ولا يتوقف
على الرضا لم يبطل به كالطلاق ونحوه فاذا اكرهت على قبول مال الطلاق تطلق دونه
واذا اكره يلزم ما ان والا فسد كالبيع ونحوه ولا يصح الاقرار كلها والافعال بعضها

كالاقوال يقتصر كالاكل والزنا وبعضها لا فان لزم من آلته تبديل محل الجناية اقتصر ايضا كالاكراه
محرمًا محرمًا على قتل صيد والاكراه على البيع والتسليم والا نسب الى الحامل ابتداء كاتلاف النفس والمال ونوع يوجب
الجناية عليه فقط الا الاثم والحرمات انواع نوع لا تسقط ولا تدخلها رخصة كالقتل والجرح والزنا ونوع
تسقط كالخمر والخنزير والميتة فالملجئ يبيحها فلو امتنع اثم ان علم والا فرجي ونوع لا تسقط
لكنها تحتمل الرخصة وهي اما في حقوق الله تعالى التي لا تحتمله كالتكلم بالكفر او التي تحتمله كالعبادات فرخص
بالملجئ ولو اذا صبر صار شهيدا واما في حقوق العباد كاتلاف مال المسلم وحكمه حكم ما في حقوق الله تعالى

خاتمة في الاجتهاد وهو استفراغ المجهود في استنباط الحكم الشرعي الفرعي عن دليله وشرطه مطلقه
ان يحوي علم الكتاب بمعانيه لغة وشرعا واقسامه والسنة بمتنها وسندها ومواضع الاجماع
ووجوه القياس وحكمه غلبة الظن على احتمال الخطأ فالمجتهد يخطئ ويصيب خلافا للمعتزلة بناء على ان الحكم
عند الله تعالى واحد عندنا ومتعدد عندهم لهم انه لو لم يتعدد لكلف بغير المقدور وان الاجتهاد في
الحكم نحوه في القبلة والحق فيه متعدد اتفاقا قلنا التكليف بالاجتهاد لا اصابة الحق ولو تعدد
لما فسد صلوة من خالف الامام عالما حاله وعدم اعادة المخطئ للكعبة لكونها غير
مقصودة ولنا لو تعدد لزم الفساد واذا تغير الاجتهاد او صار المقلد مجتهدا او هو
في الشرعيات لا العقليات الا عند بعضهم ثم المخطئ مصيب ابتداء لترتب الحسنة وقيل
لا لاطلاق الخطأ في الحديث قلنا لو سلم لا اعتداد به في الاصول فقد تخلف مقتضاه لمانع
ترتب الحسنة ولا يعاقب عليه الا ان يكون طريق الصواب بينا وهو غير متجز هو الصواب

تم بعون الله الملك الوهاب سنة سبع واربعين
وثمانين والف من [illegible] اضعف العباد
السيد عمر علائي ساكن
مدرسة حكيم چلبي

٢١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم وعلم من البيان ما لم نعلم والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله الاطهار وصحابته الاخيار اما بعد فلما كان علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ به تعرف دقائق العربية واسرارها ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي اعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا واكثرها للاصول جمعا ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد الفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ولم آل جهدا في تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا اقرب تناولا من ترتيبه ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه واضفت الى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى من فضله ان ينفع به كما نفع باصله انه ولي ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل

الوكيل

مقدمة الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فالتنافر نحو غدائره مستشزرات الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل والغرابة نحو وفاحما ومرسنا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء او كالسراج في البريق واللمعان والمخالفة نحو الحمد لله العلي الاجلل قيل ومن الكراهة في السمع نحو كريم الجرشى شريف النسب وفيه نظر وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها فالضعف نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وكقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والتعقيد ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل اما في النظم كقول الفرزدق في خال هشام وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي حي يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه واما في الانتقال كقول الآخر بيت سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لا الى ما قصده الشاعر من السرور قيل ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله سبوح لها منها عليها شواهد وقوله حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي وفيه نظر وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وهو مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز

اول البيت
وقبر حرب بمكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر

يباين مقام خلافه وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ولكل كلمة
مع صاحبتها مقام وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب وكثيرا ما يسمى
ذلك فصاحة ايضا ولها طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وما يقرب منه
واسفل وهو ما اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات
وبينهما مراتب كثيرة وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وفي المتكلم
ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس وان البلاغة
مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والى تمييز الفصيح من غيره
والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة او التصريف او النحو او يدرك بالحس
وهو ما عدا التعقيد المعنوي وما يحترز به عن الاول علم المعاني وما يحترز به
عن التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع الفن الاول علم المعاني
وهو علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال
وينحصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخبري ب احوال المسند اليه
ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل ه القصر و الانشاء
ز الفصل والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه ان كان لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه فخبر
والا فانشاء والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه وكل من الاسناد والتعلق

والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها
او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد
تنبيه صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو خطأ وعدمها بدليل ان المنافقين لكاذبون ورد بان المعنى لكاذبون
في الشهادة او في تسميتها او في المشهود به في زعمهم الجاحظ مطابقته مع الاعتقاد
وعدمها معه وغيرهما ليس بصدق ولا كذب بدليل افترى على الله كذبا
ام به جنة لان المراد بالثاني غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه
ورد بان المعنى ام لم يفتر فعبر عنه بالجنة لان المجنون لا افتراء له احوال الاسناد
الخبري لا شك ان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به
ويسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازمها وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل
لعدم جريه على موجب العلم فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم وان كان مترددا
فيه طالبا له حسن تقويته بمؤكد وان كان منكرا وجب توكيده بحسب الانكار
كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم
مرسلون وفي الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وفي الثانية ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
واخراج الكلام عليها اخراجا على مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر فيستشرف له استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وغير المنكر كالمنكر
اذا لاح عليه شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق عارضا رمحه ان بني
عمك فيهم رماح والمنكر كغير المنكر اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عنه نحو لا ريب فيه

وهكذا اعتبارات النفى ثم الاسناد منه حقيقة عقلية وهى اسناد الفعل
او معناه الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كقول المؤمن انبت الله البقل وقول
الجاهل انبت الربيع البقل وقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ ومنه مجاز
عقلى وهو اسناده الى ملابس له غير ما هو له بتأول وله ملابسات شتى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده
الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر والى غيرهما للملابسة
مجاز كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وشعر شاعر ونهاره صائم ونهر جار
وبنى الامير المدينة وقولنا بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل ولهذا لم يحمل
نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز ما لم يعلم
او يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره كما استدل على ان اسناد ميز فى قول ابى النجم
ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالى ابطئى او اسرعى مجاز بقوله عقيبه افناه
قيل الله للشمس اطلعى واقسامه اربعة لان طرفيه اما حقيقتان نحو انبت الربيع
البقل او مجازان نحو احيى الارض شباب الزمان او مختلفان نحو انبت
البقل شباب الزمان واحيى الارض الربيع وهو فى القران كثير كقوله تع
واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا يذبح ابناءهم ينزع عنهما لباسهما يوما
يجعل الولدان شيبا واخرجت الارض اثقالها وغير مختص بالخبر بل يجرى
فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا ولا بد له من قرينة لفظية كما مر او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا كقولك محبتك جاءت بى اليك او عادة
نحو هزم الامير الجند وصدوره عن الموحد فى مثل اشاب الصغير ومعرفة
حقيقته اما ظاهرة كما فى قوله تع فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما
خفية كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله

وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه
وانكره السكاكى رحمه الله ذاهبا الى ان ما مر ونحوه استعارة بالكناية على
ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه وعلى هذا القياس
غيره وفيه نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تع فهو فى عيشة
راضية صاحبها كما سيأتى وان لا تصح الاضافة فى نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشئ الى نفسه وان لا يكون الامر بالبناء لهامان وان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل على السمع واللوازم كلها منتفية ولانه ينتقض
بنحو نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه احوال المسند اليه اما حذفه
فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ كقوله قال لى كيف انت قلت عليل او اختبار تنبه
السامع عند القرينة او مقدار تنبهه او ايهام صونه عن لسانك او عكسه
او تأتى الانكار لدى الحاجة او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك واما ذكره
فلكونه الاصل او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره
او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب نحو هى عصاى واما تعريفه
فبالاضمار لان المقام للمتكلم او الخطاب او الغيبة واصل الخطاب ان يكون
لمعين وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب نحو قوله تع ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم اى تناهت حالهم فى الظهور فلا يختص به مخاطب
وبالعلمية لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به نحو قل هو
الله احد او تعظيم او اهانة او كناية او ايهام استلذاذه او التبرك به
او نحو ذلك وبالموصولية لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا او الايماء الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول او شان غيره نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين وبالاشارة لتمييزه اكمل تمييز نحو قوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه او التعريض بغباوة السامع كقوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد او تحقيره بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا او التنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف على انه جدير بما يرد بعده من اجلها نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وباللام للاشارة الى معهود نحو وليس الذكر كالانثى اي الذي طلبت كالتي وهبت لها او الى نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وهذا في المعنى كالنكرة وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر وهو ضربان حقيقي نحو عالم الغيب والشهادة وعرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته واستغراق المفرد اشمل بدليل صحة لا رجال

او استهجان

او التعريض

لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة ولانه بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وبالاضافة لانها اخصر طريق نحو هواي مع الركب اليمانين مصعد او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك عبدي حضر او عبد الخليفة ركب او عبد السلطان عندي او تحقيرا نحو ولد الحجام حضر واما تنكيره فللافراد نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية نحو وعلى ابصارهم غشاوة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب في كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او نحو ورضوان من الله اكبر وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير وآيات عظام ومن تنكير غيره للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا واما وصفه فلكونه مبينا كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا او مخصصا نحو زيد التاجر عندنا او مدحا او ذما نحو جاء زيد العالم او الجاهل حيث يتعين قبل ذكره او تاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما واما توكيده فللتقرير او دفع توهم التجوز او السهو او عدم الشمول واما بيانه فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد واما الابدال منه فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد وجاء القوم اكثرهم وسلب عمرو ثوبه واما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو او المسند كذلك

نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد او رد السامع الى
الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو او صرف الحكم الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
او ما جاءني زيد بل عمرو او الشك او التشكيك للسامع نحو جاءني زيد
او عمرو واما فصله فلتخصيصه بالمسند واما تقديمه فلكون ذكره اهم اما
لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع
لان في المبتدأ تشويقا اليه كقوله والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد واما لتعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك قال عبد القاهر
وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري ولهذا لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري ولا ما انا
رأيت احدا ولا ما انا ضربت الا زيدا والا فقد يأتي للتخصيص ردا على من
زعم انفراد غيره به او مشاركته فيه نحو انا سعيت في حاجتك ويؤكد على
الاول نحو لا غيري وعلى الثاني نحو وحدي وقد يأتي لتقوي الحكم نحو هو يعطي
الجزيل وكذا ان كان الفعل منفيا نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم
وان بني على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد به نحو رجل جاءني لا امرأة
ولا رجلان ووافقه السكاكي على ذلك الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت
وقدر والا فلا يفيد الا تقوي الحكم جاز كما مر ولم يقدر او لم يجز نحو زيد قام
واستثنى المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول

بالابدال من الضمير لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه بخلاف المعرف
ثم قال وشرطه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر
دون قولهم شر اهر ذا ناب اما على تقدير الاول فلامتناع ان يراد المهر شر
لا خير واما على تقدير الثاني فلنبوه عن مظان استعماله واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شأن الشر
بتنكيره وفيه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم ثم لا نسلم انتفاء التخصيص
لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكره ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
ثم قال ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه الضمير وشبهه بالخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة ولهذا لم يحكم بانه جملة
ولا عومل معاملتها في البناء ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل وغير في نحو
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض
لغير المخاطب لكونه اعون على المراد بهما وقيل قد يقدم لانه دال على العموم
نحو كل انسان لم يقم بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد وذلك لئلا يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة دون كل فرد والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية النفي عن كل فرد لوروده موضوعها في سياق النفي وفيه نظر
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى وعن كل فرد في الثانية انما افاده الاسناد
اليها فيكون تأسيسا لا تأكيدا ولان الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد
افادت النفي عن الجملة فاذا حملت على الثاني لا يكون تأسيسا ولان النكرة المنفية

اي ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك بالاسناد ح

وإذا عمّت كان قولنا لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة. وقال عبد القاهر إن كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
أو معمولة للفعل المنفي نحو ما جاءني القوم كلهم أو ما جاءني كل القوم أو لم آخذ
كل الدراهم أو كل الدراهم لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد ثبوت
الفعل أو الوصف لبعض أو تعلقه به وإلا عمّ كقول النبي عليه السلام لما
قال له ذو اليدين أقصرت الصلوة أم نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن وعليه قوله. قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع. وأما تأخيره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند هذا كله مقتضى الظاهر. وقد يخرج الكلام
على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل في أحد
القولين وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة ليتمكن
ما يعقبه في ذهن السامع لأنه إذا لم يفهم منه معنى انتظره. وقد يعكس فإن كان
اسم الإشارة فلكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع. كقوله
كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه. وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا. هذا
الذي ترك الأوهام حائرة. وصير العالم النحرير زنديقا. أو التهكم
بالسامع كما إذا كان فاقد البصر أو النداء على كمال بلادته أو فطانته
أو ادعاء كمال ظهوره وعليه من غير هذا الباب. تعاللت كي أشجى وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك. وإن كان غيره فلزيادة التمكين نحو قل هو
الله أحد الله الصمد. ونظيره من غيره. وبالحق أنزلناه وبالحق نزل. أو
إدخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور مثالهما
قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا وعليه من غيره. فإذا عزمت
فتوكل على الله أو الاستعطاف كقوله إلهي عبدك العاصي أتاكا. مقرا بالذنوب وقد دعاكا.

دعاكا. قال السكاكي هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر بل كل من التكلم
والخطاب والغيبة مطلقا ينقل إلى الآخر ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا كقوله. تطاول ليلك بالإثمد. والمشهور أن الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها وهذا أخص منه مثال
الالتفات من التكلم إلى الخطاب. وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه
ترجعون. وإلى الغيبة. إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومن الخطاب
إلى التكلم طحا بك قلب في الحسان طروب. بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها. وعادت عواد بيننا وخطوب. وإلى الغيبة
حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم. ومن الغيبة إلى التكلم والله الذي
أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه وإلى الخطاب مالك يوم الدين إياك
نعبد. ووجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن
تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه. وقد تختص مواقعه بلطائف
كما في الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه
محركا للإقبال عليه. وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي
ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنه مالك الأمر كله في يوم
الجزاء فحينئذ يوجب الإقبال عليه والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف
مراده تنبيها على أنه هو الأولى بالقصد كقول القبعثري للحجاج وقد قال له متوعدا
لأحملنك على الأدهم. مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب. أي من كان
مثل الأمير في السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يصفد لا أن يصفد أو السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وقوله تعالى
يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين
وابن السبيل ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض ومثله وإن الدين
لواقع ونحوه ذلك يوم مجموع له الناس ومنه القلب نحو عرضت الناقة
على الحوض وقبله السكاكي مطلقا ورده غيره مطلقا والحق أنه إن تضمن
اعتبارا لطيفا قبل كقوله ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه
أي لونها والا رد كقوله كما طينت بالفدن السياعا أحوال المسند أما تركه
فلما مر كقوله فإني وقيار بها لغريب وقوله نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف وقولك زيد منطلق وعمرو وقولك خرجت
فإذا زيد وقوله إن محلا وإن مرتحلا أي إن لنا في الدنيا وإنا عنها
وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الأمرين أي أجمل أو فأمري ولا بد من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال
محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله أو مقدر نحو
ليبك يزيد ضارع لخصومة وفضله على خلافه بتكرر الإسناد إجمالا ثم
تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير
مترقبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره وأما ذكره فلما مر أو أن يتعين كونه
اسما أو فعلا وأما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم
والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة
الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجدد كقوله أو كلما وردت عكاظ قبيلة
بعثوا إلي عريفهم يتوسم وأما كونه اسما فلإفادة عدمهما كقوله لا يألف

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق وأما تقييد
الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة والمقيد في نحو كان زيد قائما هو قائما
لا كان وأما تركه فلمانع منها وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات لا تعرف
إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو ولكن
لا بد من النظر هاهنا في إن وإذا ولو فإن وإذا للشرط في الاستقبال
لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل إذا الجزم بوقوعه ولذلك
كان النادر موقعا لإن وغلب لفظ الماضي مع إذا نحو فإذا جاءتهم
الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه
لأن المراد الحسنة المطلقة ولهذا عرفت تعريف الجنس والسيئة نادرة
بالنسبة إليها ولهذا نكرت وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلا أو لعدم جزم المخاطب
كقولك لمن يكذبك إن صدقت فماذا تفعل أو تنزيله منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم أو التوبيخ وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا
إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر أو تغليب غير المتصف به
على المتصف به وقوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما و
التغليب يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين وقوله تعالى
بل أنتم قوم تجهلون ومنه أبوان ونحوه ولكونهما لتعليق أمر بغيره
في الاستقبال كان كل من جملتي كل فعلية استقبالية ولا يخالف
ذلك لفظا إلا لنكتة كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب
أو كون ما هو للوقوع كالواقع أو التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه
إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر

يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا وعليه قوله تعالى ان اردن تحصنا
قال السكاكي او للتعريض نحو لئن اشركت ليحبطن عملك ونظيره في التعريض
ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله
واليه ترجعون ووجه حسنه اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم
وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين على قبوله لكونه ادخل في امحاض
النصح حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وفي نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار لتنزيله
منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره كما في ربما يود الذين كفروا
او لاستحضار الصورة كما قال الله تعالى فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة واما تنكيره فلارادة عدم الحصر
او العهد كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين
او للتحقير واما تخصيصه بالاضافة او الوصف فلكون الفائدة اتم
واما تركه فظاهر مما سبق واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له
باحدى طرق التعريف بآخر مثله او لازم حكم كذلك نحو زيد اخوك
وعمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد او الجنس وعكسهما والثاني قد يفيد
قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير او مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع
وقيل الاسم متعين للابتداء لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالتها
على امر نسبي ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم واما كونه
جملة فللتقوي او لكونه سببيا كما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر

كما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي مقدرة بالفعل على الاصح واما تأخيره
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه نحو لا فيها غول
اي بخلاف خمور الدنيا ولهذا لم يقدم الظرف في لا ريب فيه لئلا يفيد ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى او التنبيه من اول الامر على انه خبر كقوله
له همم لا منتهى لكبارها او التفاؤل او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما ذكر
في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما والفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما فلا يخفى عليه اعتباره في غيرهما احوال
متعلقات الفعل الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان
الغرض من ذكره معه افادة تلبسه به لا افادة وقوعه مطلقا فاذا لم يذكر معه
فالغرض ان كان اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا نزل منزلة اللازم ولم يقدر له
مفعول لان المقدر كالمذكور وهو ضربان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا الثاني كقوله تعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون السكاكي ثم اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا افاد ذلك مع التعميم دفعا للتحكم والاول كقول البحتري
في المعتز بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي
ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك محاسنه واخباره الظاهرة الدالة
على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته سبيلا والا وجب
التقدير بحسب القرائن ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة
ما لم يكن تعلقه به غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين بخلاف نحو ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته واما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي

تنكيره فليس منه لان المراد بالاول المكان الحقيقي واما لدفع توهم ارادة
غير المراد ابتداء كقوله وكم ذدت عني من تحامل حادث
وسورة ايام حززن الى العظم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل
ذكر ما بعده ان الحز لم ينته الى العظم واما لانه اريد
ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهارا لكمال العناية
بوقوعه عليه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا و
يجوز ان يكون السبب ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له واما للتعميم مع
الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد وعليه والله يدعوا
الى دار السلام واما لمجرد الاختصار عند قيام قرينة نحو اصغيت اليه اي
اذني وعليه ارني انظر اليك اي ذاتك واما للرعاية على الفاصلة نحو
ما ودعك ربك وما قلى واما لاستهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها
ما رأيت منه ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى وتقديم مفعوله
ونحوه عليه لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد وتقول لتأكيده لا غيره ولذلك لا يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان
قدر المفسر قبل المنصوب والا فتخصيص واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص وكذلك قولك بزيد مررت والتخصيص لازم للتقديم
غالبا ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره ويفيد في الجميع
وراء التخصيص اهتماما بالمقدم ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرا واورد
اقرأ باسم ربك واجيب بان الاهم فيه القراءة وبانه متعلق باقرأ

باقرأ الثاني ومعنى الاول اوجد القراءة وتقديم بعض معمولاته على بعض لان
اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما او لان ذكره اهم كقولك قتل الخارجي
فلان او لان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل
فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه منهم
او بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى القصر
حقيقي وغير حقيقي وكل منهما نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والمراد المعنوية لا النعت والاول من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء والثاني كثير نحو ما في الدار الا زيد وقد يقصد به المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور والاول من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون اخرى
او مكانها والثاني تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه
والمخاطب بالاول من ضربي كل من يعتقد الشركة ويسمى قصر افراد لقطع
الشركة وبالثاني من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده ويسمى قصر تعيين وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي
الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما وقصر التعيين اعم وللقصر طرق منها
العطف كقولك في قصره افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر
وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها زيد شاعر لا عمرو
او ما عمرو شاعرا بل زيد ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره ما زيد الا شاعر
وما زيد الا قائم وفي قصرها ما شاعر الا زيد ومنها انما كقولك في قصره انما زيد شاعر
وانما زيد قائم وفي قصرها انما قائم زيد لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم

انما حرّم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرّم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع
لما مرّ ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال
الضمير معه قال الفرزدق • انا الذائد الحامي الذمار • وانما يدافع عن احسابهم انا
ومنها التقديم كقولك في قصره تميمي انا • وفي قصرها انا كفيت مهمك وهذه الطرق
تختلف من وجوه فدلالة الرابع بالفحوى والباقية بالوضع والاصل في الاول
النص على المثبت والمنفي كما مرّ فلا يترك الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعرف
النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير
ونحوه وفي الباقية النص على المثبت فقط والنفي لا يجامع الثاني لان شرط المنفي بلا
ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها ويجامع الاخيرين فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
السكاكي شرط مجامعته للثالث ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف نحو انما يستجيب
الذين يسمعون وعبد القاهر لا يحسن في المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب واصل
الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده
غيره مصرا وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له الثاني
افرادا نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من
الهلاك نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه او قلبا نحو ان انتم الا بشر
مثلنا لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجاراة الخصم ليعثر حيث يراد
تبكيته لا لتسليم انتفاء الرسالة وكقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقرّه
وانت تريد ان ترققه عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له

له الثالث نحو انما نحن مصلحون ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى ومزية انما على العطف انه يعقل منها الحكمان
معا واحسن مواقعها التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء وقل تقديمهما بحالهما نحو ما ضرب
الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها ووجه الجميع
ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى
في جنسه وصفته فاذا اوجب منه شيء بالا جاء القصر وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا ولا يجوز تقديمه على غيره للالباس وغير كالا في افادة القصرين
وامتناع مجامعة لا الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب وانواعه كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى تقول ليت الشباب يعود يوما وقد يتمنى بهل نحو هل لي
من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب
السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما معنى
التمني ليتولد منه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت نحو لعلي احج فازورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول ومنها الاستفهام والالفاظ الموضوعة له الهمزة و
هل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة
لطلب التصديق كقولك اقام زيد وازيد قائم او التصور كقولك ادبس

في الاناء ام عسل وفي الخابية دبسك ام في الزق ولهذا لم يقبح ازيد قام
واعمرا عرفت والسؤال عنه بها هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا والفاعل
في انت ضربت والمفعول في ازيدا ضربت وهل لطلب التصديق فحسب نحو
هل قام زيد ام عمرو وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل دون هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك ويلزمه ان لا يقبح هل زيد عرف
وعلل غيره قبحهما بان هل بمعنى قد في الاصل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها
في الاستفهام وهي تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك ولاختصاص التصديق بها وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر كالفعل
ولهذا كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال
العناية بحصوله ومن افانتم شاكرون وان كان للثبوت لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها ادل على ذلك ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا
هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل
الحركة دائمة والباقية لطلب التصور فقط قيل فيطلب بما شرح الاسم
كقولنا ما العنقاء او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة وتقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما وبمن العارض المشخص لذي العلم كقولنا من في الدار
وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه

هل قام زيد وهل عمرو قائم ولهذا قبح صح

وجوابه الكريم ونحوه وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل
اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عليه السلام
وبكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وبكيف
عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان وبايان عن المستقبل
قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى
كيف نحو فأتوا حرثكم انى شئتم واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام كالاستبطاء نحو كم دعوتك
والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك
والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة كما مر والانكار كذلك نحو اغير الله
تدعون ومنه اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان نفي النفي
اثبات وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي
ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون نحو اعصيت ربك
او للتكذيب اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين او لا يكون نحو انلزمكموها
والتهكم نحو اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا
والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه
كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم
رسول مبين ثم تولوا عنه ومنها الامر والاظهر ان صيغته من المقترنة

او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك صح

باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وهي موضوعة لطلب الفعل
استعلاء لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك وقد تستعمل لغيره كالاباحة نحو
جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا
بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والتمني نحو الا ايها
الليل الطويل الا انجلي والدعاء نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن
يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر دون الجمع
وارادة التراخي وفيه نظر ومنها النهي وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري وهذه الاربعة
يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه واين
بيتك ازرك اي ان تعرفنيه واكرمني اكرمك اي ان تكرمني ولا تشتمني
يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني واما العرض كقولك الا تنزل تصب
خيرا فمولد من الاستفهام ويجوز في غيرها لقرينة نحو فالله هو الولي اي
ان ارادوا وليا بحق ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير معناه
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
اي المختص من بين الرجال ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل او
لاظهار الحرص في وقوعه كما مر والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما
او للاحتراز عن صورة الامر او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن
لا يحب ان يكذب الطالب تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب

في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر الفصل والوصل الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك
الثانية لها في حكمه عطفت عليها كالمفرد فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر او يعطي ويمنع ولهذا عيب على ابي
تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم والا فصلت
عنها الثانية نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم
وعلى الثاني ان قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به
نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة والا فان
كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل نحو واذا خلوا لم يعطف الله
يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر والا فان كان
بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال او شبه احدهما فكذلك
والا فالوصل اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى نحو
وقال رائدهم ارسوا نزاولها او معنى نحو مات فلان رحمه الله او لانه
لا جامع بينهما كما سياتي واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى لدفع
توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه فانه لما بولغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى
في الكمال بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام جاز ان يتوهم السامع قبل التامل
انه مما يرمى به جزافا فاتبعه نفيا لذلك فوزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه
ونحو هدى للمتقين فان معناه انه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى
كانه هداية محضة وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل

والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات
الكمال فوزانه وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد او بدلا منها لانها
غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
لنكتة ككونه مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والثاني
اوفى بتاديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول ونحو اقول له
ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به كمال اظهار
الكراهة لاقامته وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته عليه بالمطابقة
مع التاكيد فوزانه وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة او بيانا لها لخفائها نحو فوسوس اليه
الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر واما كونها كالمنقطعة عنها فلكون
عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن
سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم ويحتمل الاستيناف واما كونها
كالمتصلة بها فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل منزلته فتفصل عنها
كما يفصل الجواب عن السؤال السكاكي فينزل منزلة الواقع لنكتة كاغناء
السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء ويسمى الفصل لذلك استينافا
وكذا الثانية وهو ثلثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي
كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب
علتك واما عن سبب خاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء

بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر
واما عن غيرهما نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال وقوله
زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي وايضا منه ما ياتي
باعادة اسم ما استؤنف عنه نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه
ما يبنى على صفته نحو صديقك القديم اهل لذلك وهذا ابلغ وقد يحذف صدر
الاستيناف نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال نعم الرجل زيد على قول
وقد يحذف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف
وليس لكم الاف او بدون ذلك نحو فنعم الماهدون اي هم نحن على قول
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله واما للتوسط فاذا اتفقتا
خبرا او انشاء لفظا ومعنى فقط كقوله يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا
واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا
وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا اي لا تعبدوا
واي تحسنون بمعنى احسنوا واي احسنوا والجامع بينهما يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا نحو يشعر زيد ويكتب ويعطي ويمنع
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها وزيد شاعر وعمرو طويل مطلقا السكاكي الجامع بين
الشيئين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما او تضايف كما بين
العلة والمعلول او الاقل والاكثر او وهمي بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ولذلك

لفظا ومعنى او معنى
٧ دكقوله

هناك

حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو
اسحق والقمر او تضاد كالسواد والبياض والايمان والكفر وما يتصف
بها او شبه تضاد كالسماء والارض والاول والثاني فانه ينزلهما منزلة
التضائف ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد او خيالي
بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق واسبابه مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج الى معرفة الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة و
من محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والفعليتين في
المضي والمضارعة الا لمانع تذنيب اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو
لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت لكن خولف اذا كانت
جملة فانها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت
فالجملة ان خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا عنه بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت
نحو جاء زيد ويتكلم عمرو لما سياتي والا فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها نحو ولا تمنن تستكثر لان الاصل المفردة وهي تدل على
حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له وهو كذلك اما الحصول فلكونه
فعلا مثبتا واما المقارنة فلكونه مضارعا واما ما جاء من نحو قمت واصك
وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا
اي وانا اصك وانا ارهنهم وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة وقال
عبد القاهر هي فيهما للعطف والاصل وصككت ورهنت عدل الى المضارع

المضارع حكاية للحال وان كان منفيا فالامران كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف ونحو وما لنا لا نؤمن بالله لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا وكذا ان كان ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم وقوله
انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
واما المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
ولهذا شرط ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة واما المنفي فلدلالته على
المقارنة دون الحصول اما الاول فلان لما للاستغراق وغيرها لانتفاء
متقدم مع ان الاصل استمراره فيحصل به الدلالة عليها عند الاطلاق
بخلاف المثبت فان الفعل على افادة التجدد وتحقيقه ان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود واما الثاني فلكونه منفيا وان كانت
اسمية فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر في الماضي المثبت نحو كلمته فوه
الى في وان دخولها اولى لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وقال
عبد القاهر ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجبت نحو جاء زيد وهو يسرع
او هو مسرع وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها تركها نحو خرجت مع
البازي علي سواد وحسن الترك تارة لدخول حرف على المبتدا كقوله
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد واخرى لوقوع
الجملة بعقب مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم الايجاز
والاطناب والمساواة السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين

فان وضع الفعل

لا يتجاوز الكلام فيها الا بركن التحقيق والتعيين والبناء على امر عرفي وهو متعارف
الاوساط اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني وهو لا يحمد في باب البلاغة
ولا يذم فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه
باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق واخرى الى كون
المقام خليقا بابسط مما ذكر وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق
معناه ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة والاقرب ان
يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساو له او ناقص عنه
واف او زائد عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال كقوله والعيش خير
في ظلال النوك ممن عاش كدا اي الناعم وفي ظلال العقل وبفائدة عن التطويل
نحو والفى قولها كذبا ومينا وعن الحشو المفسد كالندى في قوله ولا فضل فيها
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب وغير المفسد كقوله واعلم
علم اليوم والامس قبله المساواة نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله فانك كالليل
الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع والايجاز ضربان ايجاز
القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير
ولا حذف فيه وفضله على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو القتل انفى للقتل
بقلة حروف ما يناظره منه والنص على المطلوب وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد او من النوعية اي الحاصلة للمقتول والقاتل
بالارتداع واطراده وخلوه عن التكرار واستغنائه عن تقدير محذوف والمطابقة
وايجاز الحذف والمحذوف اما جزء جملة مضاف نحو واسئل القرية او موصوف
نحو انا ابن جلا اي رجل جلا او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا
اي صحيحة او نحوها بدليل ما قبله او شرط كما مر او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو

نحو واذا قيل لهم اتقوا اي اعرضوا بدليل ما بعده او للدلالة على انه شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا
على النار او غير ذلك نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده واما جملة مسببة عن مذكور
ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو فانفجرت ان قدر
فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت او غيرهما نحو فنعم الماهدون
على ما مر واما اكثر نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين ان لا يقام
شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اي فلا تحزن واصبر وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه والمقصود
الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة ومنها ان يدل العقل عليهما
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فانه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي
مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما والعادة دلت
على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه ومنها
الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ومنها الاقتران
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست والاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين او ليتمكن في النفس فضل تمكن
او لتكمل لذة العلم به نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء
ما له وصدري يفيد تفسيره ومنه باب نعم على احد القولين اذ لو اريد الاختصار
كفى نعم زيد ووجه حسنه سوى ما ذكر ابراز الكلام في معرض الاعتدال وايهام

نحو

الجمع بين المتنافيين ومنه التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر
باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس
من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى واما بالتكرير لنكتة كتأكيد الانذار في
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ واما بالايغال فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار
وتحقيق التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي
لم يثقب وقيل لا يختص بالشعر ومثل بقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم
مهتدون واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتأكيد
وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي
الا الكفور على وجه وضرب اخرج مخرج المثل نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا اما لتأكيد منطوق كهذه الآية واما
لتأكيد مفهوم كقوله ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث اي الرجال المهذب
واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه كقوله فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي
ونحو اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه
في وجه اي مع حبه واما بالاعتراض في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام كالتنزيه

[illegible]

المرء

كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون والدعاء
في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان والتنبيه في قوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ومما جاء بين كلامين وهو اكثر
من جملة ايضا قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فأتوهن من حيث امركم الله وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر ثم جوز
بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور
التكميل وبعضهم كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به
فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وحسن ذكره
اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى كقوله
يصد عن الدنيا اذا عن سودد وقوله ولست بنظار الى جانب الغنى اذا
كانت العلياء في جانب الفقر ويقرب منه قوله تعالى لا يسئل عما يفعل
وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون
القول حين نقول **الفن الثاني علم البيان** وهو علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ودلالة اللفظ
اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج عنه وتسمى الاولى وضعية
وكل من الاخيرتين عقلية وتختص الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة
بالالتزام وشرطه اللزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره
والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ

لم يكن بعضها اوضح من بعض والا لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه
ويتأتى بالعقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع له ان قامت قرينة على عدم ارادته فمجاز والا فكناية وقدم المجاز
عليها لان معناه كجزء معناها ثم منه ما يبتنى على التشبيه فتعين التعرض له
فانحصر في الثلثة ‌ ‌ ‌ الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى والمراد ههنا
ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه
نحو قولنا زيد اسد ونحو قوله تعالى صم بكم عمي والنظر ههنا في اركانه وهي طرفاه
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه طرفاه اما حسيان كالخد
والورد والصوت الضعيف والهمس والنكهة والعنبر والريق والخمر
والجلد الناعم والحرير او عقليان كالعلم والحيوة او مختلفان كالمنية و
السبع والعطر وخلق كريم والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الخيالي وكان محمر الشقيق اذا تصوب
او تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وبالعقلي ما عدا ذلك
فدخل فيه الوهمي اي ما هو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها كما في قوله
ومسنونة زرق كانياب اغوال وما يدرك بالوجدان كاللذة والالم
ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييل نحو ما في قوله وكان
النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي
غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك انه لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في ظلمة فلا يهتدي الى الطريق ولا يامن
ان ينال مكروها شبهت بها فلزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو

[هامش: التشبيه]

ما هو علم بالنور وشاع ذلك حتى تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق نحو
اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين ‌ ‌ كتشبيهها
ببياض الشيب في سواد الشباب او بالانوار مؤتلقة بين النبات الشديد
الخضرة فعلم فساد جعله في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة بخلاف الملح وهو اما
غير خارج عن حقيقتهما كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او خارج صفة
اما حقيقية ‌ ‌ الكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر من الالوان والاشكال
والمقادير والحركات وما يتصل بها او بالسمع من الاصوات الضعيفة والقوية
والتي بين بين او بالذوق من الطعوم او بالشم من الروائح او باللمس
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين
والصلابة والخفة والثقل وما يتصل بها او عقلية كالكيفيات النفسانية
من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز واما اضافية كازالة
الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس وايضا اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا
من متعدد وكل منهما حسي او عقلي واما متعدد كذلك او مختلف والحسي
طرفاه حسيان لا غير لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء والعقلي اعم
لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي
اعم فان قيل هو مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي فالمراد ان افراده
مدركة بالحس الواحد الحسي كالحمرة والخفاء وطيب الرائحة ولذة الطعم ولين
الملمس فيما مر والعقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة والهداية واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه والرجل الشجاع بالاسد

[هامش: الابتداع]
[هامش: وهي اما حسية كا]

والعلم بالنور والعطر بخلق كريم والمركب الحسي فيما طرفاه مفردان كما في قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا من الهيئة الحاصلة
من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على الكيفية
المخصوصة الى المقدار المخصوص وفيما طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه من الهيئة الحاصلة من هوي
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم وفيما طرفاه
مختلفان كما مر في تشبيه الشقيق ومن بديع المركب الحسي ما يجيء في الهيئات
التي تقع عليها الحركة ويكون على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون كما في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى
يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له
فيرجع الى الانقباض والثاني ان تجرد عن غيرها فهناك ايضا لا بد من اختلاط
حركات الى جهات مختلفة فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها بخلاف حركة
المصحف في قوله وكأن البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا وقد يقع التركيب
في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي جلوس البدوي المصطلي من الهيئة
الحاصلة من موقع كل عضو منه في اقعائه والعقلي كحرمان الانتفاع بابلغ نافع
مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت لوجوب انتزاعه من الجميع فان المراد التشبيه
باتصال مطمع بانتهاء موئس والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة

الشطر

ابتداء

١٤٠

كما في تشبيه ثوب باخر في السواد او صفرة (ح)

والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والعقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد في تشبيه طائر بالغراب والمختلف كحسن الطلعة ونباهة الشان
في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاشتراك
الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل انه حاتم واداته الكاف وكان ومثل وما في معناه
والاصل في نحو الكاف ان يليه المشبه به لفظا او تقديرا وقد يليه غيره نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه وقد يذكر فعل ينبئ عنه كما في علمت زيدا اسدا
ان قرب وحسبت ان بعد والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه وهو بيان
امكانه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال او حاله
كما في تشبيهه بالغراب في شدته او تقريرها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء وهذه الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به
اتم وهو به اشهر او تزيينه كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر واما عند حضور المشبه
كما في قوله ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت كانها فوق
قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت وقد يعود الى المشبه به وهو
ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب كقوله وبدا
الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح والثاني بيان الاهتمام به كتشبيه
الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اظهار
المطلوب هذا اذا اريد الحاق الناقص حقيقة او ادعاء بالزائد فان اريد الجمع

اخر

الحكم بالتشابه

بين التشبيهين أي فالأحسن ترك التشبيه إلى [الحكم بالتشابه] احترازاً من ترجيح أحد
المتساويين كقوله [تشابه] دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس
عيني تسكب فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت جفوني أم من عبرتي كنت أشرب
ويجوز التشبيه أيضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه
وهو باعتبار الطرفين إما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
أو مقيدان كقولهم هو كالراقم على الماء أو مختلفان كقوله والشمس كالمرآة في كف
الأشل وعكسه وإما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وإما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما
تريا وجوه الأرض كيف تصور تريا نهاراً مشمساً قد شابه زهر الربى فكأنما
هو مقمر وأيضاً إن تعدد طرفاه فإما ملفوف كقوله كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
لدى وكرها العناب والحشف البالي أو مفروق كقوله النشر مسك والوجوه دنانير
وأطراف الأكف عنم وإن تعدد طرفه الأول فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي وإن تعدد طرفه الثاني فتشبيه الجمع كقوله كأنما يبسم عن لؤلؤ
منضد أو برد أو أقاح وباعتبار وجهه إما تمثيل وهو ما وجهه منتزع من متعدد
كما مر وقيده السكاكي بكونه غير حقيقي كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار وإما غير
تمثيل وهو بخلافه وأيضاً إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه ظاهر يفهمه كل أحد
نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة
وأيضاً منه ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده
ومنه وصفهما كقوله صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب
كالغيث إن جئته وافاك ريقه وإن ترحلت عنه لج في الطلب وإما مفصل وهو

ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها وهو ميل الطبع
وأيضاً إما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر
لظهور وجهه في بادي الرأي إما لكونه أمراً جملياً فإن الجملة أسبق إلى النفس أو قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز في المقدار والشكل أو مطلقاً لتكرره على الحس كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل وإما بعيد غريب وهو
بخلافه لعدم الظهور إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة أو ندور حضور المشبه به
إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر وإما مطلقاً لكونه وهمياً أو مركباً خيالياً
أو مركباً عقلياً كما مر أو لقلة تكرره على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الأشل
فالغرابة فيه من وجهين والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف ويقع على
وجوه منها أن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً كما في قوله حملت ردينياً كأن سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا وكلما كان التركيب
من أمور أكثر كان التشبيه أبعد والبليغ ما كان من هذا الضرب لغرابته ولأن
نيل الشيء بعد طلبه ألذ وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً كقوله لم تلق هذا الوجه
شمس نهارنا إلا بوجه ليس فيه حياء وقوله عزماته مثل النجوم ثواقباً لو لم يكن للثاقبات
أفول ويسمى مثل هذا التشبيه المشروط وباعتبار أداته إما مؤكد وهو ما حذفت
أداته مثل قوله تعالى وهي تمر مر السحاب ومنه نحو والريح تعبث بالغصون وقد
جرى ذهب الأصيل على لجين الماء أو مرسل وهو بخلافه كما مر وباعتبار الغرض
إما مقبول وهو الوافي بإفادته كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه
في بيان الحال أو أتم شيء فيه في إلحاق الناقص بالكامل أو مسلم الحكم فيه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او ورود وهو بخلافه خاتمة اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط او مع حذف المشبه
ثم حذف احدهما كذلك ولا قوة لغيرها **الحقيقة والمجاز** وقد يقيدان باللغويين
الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب **والوضع** تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فخرج المجاز لان دلالته بقرينة دون المشترك والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد وقد تأوله السكاكي **والمجاز** مفرد ومركب اما المفرد
فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم
ارادته فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية وكل منهما لغوي وشرعي وعرفي خاص
او عام كالاسد للسبع والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل للفظ والحدث
ودابة لذي الاربع والانسان **والمجاز** مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة
والا فاستعارة وكثيرا ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه فهما
مستعار منه ومستعار له واللفظ مستعار **والمرسل** كاليد في النعمة والقدرة و
الراوية في المزادة **ومنه** تسمية الشيء باسم جزئه كالعين في الربيئة وعكسه كالاصابع
في الانامل وتسميته باسم سببه نحو رعينا الغيث او باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا
او ما كان عليه نحو وآتوا اليتامى اموالهم او ما يؤول اليه نحو اني اراني اعصر خمرا او محله
نحو فليدع ناديه **او حاله** نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
او آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا **والاستعارة**
قد تقيد لتحقق معناها حسا او عقلا كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف

بالتحقيقية

اي رجل شجاع وقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق ودليل انها مجاز
لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما وقيل انها مجاز عقلي
بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله

دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له ولهذا صح التعجب في قوله قامت
تظللني من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب تظللني من الشمس

شمس

والنهي عنه في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر ورد بان الادعاء
لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له **واما التعجب** والنهي عنه فللبناء على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة **والاستعارة** تفارق الكذب بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر ولا تكون علما لمنافاته الجنسية الا اذا تضمن
نوع وصفية كحاتم وقرينتها اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر
كقوله فان تعافوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا او معان ملتئمة
كقوله وصاعقة من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران خمس سحائب وهي

ميتا

باعتبار الطرفين قسمان لان اجتماعهما في شيء اما ممكن نحو احييناه في اومن كان
فاحييناه اي ضالا فهديناه ولتسم وفاقية واما ممتنع كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه ولتسم عنادية **ومنها** التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضده او نقيضه لما مر نحو فبشرهم بعذاب اليم **وباعتبار** الجامع قسمان لانه اما داخل
في مفهوم الطرفين نحو كلما سمع هيعة طار اليها فان الجامع بين العدو والطيران
هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما واما غير داخل كما مر وايضا اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه كما في قوله واذا احتبى قربوسه بعنانه علك
الشكيم الى انصراف الزوار وقد تحصل بتصرف في العامية كما في قوله وسالت
باعناق المطي الاباطح اذ اسند الفعل الى الاباطح دون المطي واعناقها وادخل الاعناق
في السير وباعتبار الثلثة ستة اقسام لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له

الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط والجامع الشكل والجميع حسي **وإما عقلي**
نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهما حسيان والجامع ما يعقل من
ترتب أمر على آخر **وإما مختلف** كقولك رأيت شمسا وأنت تريد إنسانا
كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن وإلا فهما إما عقليان نحو من بعثنا
من مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور
الفعل والجميع عقلي وإما مختلفان والحسي المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر
فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير
وهما عقليان وإما عكس ذلك نحو إنا لما طغى الماء حملناكم فإن المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان وباعتبار اللفظ قسمان لأنه إن كان اسم جنس فأصلية كأسد وقتل
وإلا فتبعية كالفعل وما يشتق منه والحرف فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر
وفي الثالث لمتعلق معناه كالمجرور في زيد في نعمة فيقدر في نطقت الحال والحال
ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وفي لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا للعداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية ومدار قرينتها
في الأولين على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا أو المفعول نحو قتل البخل وأحيى
السماحا ونحو نقريهم لهذميات أو المجرور نحو فبشرهم بعذاب أليم وباعتبار
آخر ثلاثة أقسام **مطلقة** وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع كلام والمراد المعنوية
لا النعت **ومجردة** وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقول كثير غمر الرداء إذا
تبسم ضاحكا **ومرشحة** وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو أولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وقد يجتمعان كقوله لدى أسد شاكي

شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم والترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة
ومبناه على تناسي التشبيه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كقوله
ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء ونحوه ما مر من التعجب والنهي عنه
وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء
فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا
فمع جحده أولى **وأما المركب** فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه
التمثيل للمبالغة كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وهذا
يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا ومتى فشا استعماله
كذلك يسمى مثلا ولهذا لا تغير الأمثال قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء
من أركانه سوى المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به فيسمى التشبيه استعارة
بالكناية أو مكنيا عنها وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية كما في قول الهذلي
وإذا المنية أنشبت أظفارها شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة
من غير تفرقة بين نفاع وضرار فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها
وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق
شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود فأثبت لها اللسان الذي به
قوامها فيه وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعري أفراس
الصبا ورواحله أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته فشبه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج
والتجارة قضى منها الوطر فأهملت آلاتها فأثبت له الأفراس والرواحل فالصبا
من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة ويحتمل أنه أراد دواعي النفوس
وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو الأسباب

نسخه فصل

امر مختص

التي قلما تأخذ في ابتياع الفتى الا اوان الصبى فتكون تحقيقية **فصل** عرف
السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير عن الاستعارة على اصح القولين فانها مستعملة فيما وضعت له
بتأويل وعرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في
اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته واتى بقيد التحقيق ليدخل
الاستعارة على ما مر ورد بان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل وبان التقييد
باصطلاح به التخاطب لا بد منه في تعريف الحقيقة وقسم المجاز الى الاستعارة و
غيرها وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعيا دخول
المشبه في جنس المشبه به وقسمها الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور هو المشبه به وجعل منها تحقيقية وتخييلية وفسر التحقيقية بما مر وعد التمثيل
منها ورد بانه مستلزم للتركيب المنافي للافراد وفسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه
حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة كلفظ الاظفار في قول الهذلي فانه لما
شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها
فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليها لفظ الاظفار وفيه تعسف ويخالف
تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء ويقتضي ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره
فيه وعنى بالمكني عنها ان يكون المذكور هو المشبه على ان المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها بقرينة اضافة الاظفار اليها ورد بان لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقا
والاستعارة ليست كذلك واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه واختار رد التبعية
الى المكني عنها بجعل قرينتها مكنيا عنها **والتبعية** قرينتها على نحو قوله في المنية واظفارها
ورد بانه ان قدر التبعية حقيقة لم تكن تخييلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكني عنها
مستلزمة للتخييلية وذلك باطل بالاتفاق والا فتكون استعارة فلم يكن ما

ما ذهب اليه مغنيا عما ذكره غيره **فصل** حسن كل من التحقيقية والتمثيل برعاية جهات
حسن التشبيه وان لا يشم رائحته لفظا ولذلك يوصى ان يكون الشبه بين الطرفين
جليا لئلا تصير الغازا كما لو قيل رأيت اسدا واريد انسان ابخر ورأيت ابلا مائة
لا تجد فيها راحلة واريد الناس وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا ويتصل به انه اذا
قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة والمكني عنها كالتحقيقية والتخييلية حسنها بحسب حسن المكني
عنها **فصل** قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ
كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسأل القرية وقوله ليس كمثله شيء اي امر ربك
واهل القرية ومثله **الكناية** لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه فظهر انها
تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه وفرق بان الانتقال
فيها من اللازم وفيه من الملزوم ورد بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه
الى الملزوم وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم وهي ثلاثة اقسام **الاولى** المطلوب بها
غير صفة ولا نسبة فمنها ما هي معنى واحد كقوله والطاعنين مجامع الاضغان **ومنها**
ما هي مجموع معان كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
وشرطهما الاختصاص بالمكني عنها الثانية المطلوب بها صفة فان لم يكن الانتقال
بواسطة فقريبة واضحة عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
والاولى ساذجة وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير او خفية كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا وان كان بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود الثالثة المطلوب بها
نسبة كقوله ان السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد

كقولهم كناية

المضياف

ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفة فترك التصريح بان يقول انه مختص بها
او نحوه الى الكناية بان جعلها في قبة مضروبة عليه ونحوه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه والموصوف في هذين قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة والمناسب للعرضية التعريض ولغيرها ان كثرت
الوسائط التلويح وان قلت مع خفاء الرمز وبلا خفاء الايماء والاشارة ثم قال
والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب
دونه وان اردتهما جميعا كان كناية ولا بد فيهما من قرينة فصل اطبق البلغاء على
ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة وان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
الفن الثالث البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة وهي ضربان معنوي ولفظي اما المعنوي فمنه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة ويكون
بلفظين من نوع اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او
حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت او من نوعين نحو او من كان ميتا
فاحييناه وهو ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون ونحو ولا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق نحو قوله تردى ثياب
الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر ويلحق به نحو اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة مسببة عن اللين ونحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك
المشيب برأسه فبكى ويسمى الثاني ايهام التضاد ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة
وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب والمراد

والمراد بالتوافق خلاف نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا والثلثة بالثلثة نحو قوله
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل ونحو فاما من
اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى فاما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى
فسنيسره للعسرى المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق او
استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكي قيدا آخر واذا شرط هاهنا
امر شرط ثم ضده كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده مشتركا بين اضدادها ومنه مراعاة النظير وتسمى التناسب
والتوفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان وقوله
كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار ومنها ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو
ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير ويلحق بها نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان ويسمى
ايهام التناسب ومنه الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم وهو ان يجعل قبل العجز
من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من النظم او من البيت ما يدل عليه اذا
عرف الروي نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقوله
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه المشاكلة وهي
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا او تقديرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا
نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
والثاني نحو صبغة الله وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس والاصل فيه ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بهذه
القرينة ومنه المزاوجة وهي ان تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله اذا

اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى . اصاخت الى الواشي فلج بها الهجر . ومنه العكس
وهو ان يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ويقع على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي
جملة وما اضيف اليه نحو عادات السادات سادات العادات . ومنها
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
ومنه الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقوله قف بالديار التي
لم يعفها القدم . بلى وغيرها الارواح والديم . ومنه التورية وتسمى الايهام
ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد وهي ضربان
مجردة وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم القريب نحو الرحمن على العرش استوى ومرشحة
نحو والسماء بنيناها بايد . ومنه الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
ثم يراد بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم . رعيناه وان كانوا غضابا . والثاني كقوله فسقى
الغضا والساكنيه وان هم . شبوه بين جوانح وضلوع . ومنه اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة
بان السامع يرده اليه فالاول ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واما على غير ترتيبه كقوله
كيف اسلو وانت حقف وغصن . وغزال لحظا وقدا وردفا . والثاني
نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي قالت اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
فلف لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريق صاحبه . ومنه الجمع وهو ان يجمع
بين متعدد في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وكقوله ان الشباب

ان الشباب والفراغ والجدة . مفسدة للمرء اي مفسدة . ومنه التفريق وهو
ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله ما نوال الغمام وقت ربيع .
كنوال الامير يوم سخاء . فنوال الامير بدرة عين . ونوال الغمام قطرة ماء .
ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين كقوله ولا يقيم على ضيم يراد به .
الا الاذلان عير الحي والوتد . هذا على الخسف مربوط برمته . وذا يشج فلا يرثي له احد .
ومنه الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال
كقوله فوجهك كالنار في ضوئها . وقلبي كالنار في حرها . ومنه الجمع مع التقسيم
وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس فالاول كقوله حتى اقام على ارباض خرشنة
تشقى به الروم والصلبان والبيع . للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا . والنهب
ما جمعوا والنار ما زرعوا . والثاني كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم .
او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا . سجية تلك منهم غير محدثة . ان الخلائق فاعلم شرها البدع
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأتي لا تكلم نفس الا باذنه . فمنهم
شقي وسعيد . فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت
والارض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد . واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ .
وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل
ما يليق به كقوله . ثقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا . كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا
والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا . ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما . ومنه التجريد وهو ان
ينتزع من امر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وهو اقسام منها
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم . اي بلغ من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص

آه مثل فیها ومنها نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر ومنها نحو قوله
وشوهاء تعدو بی الی صارخ الوغی • بمستلئم مثل الفنیق المرحل ومنها نحو لهم
فیها دار الخلد ای فی جهنم وهی دار الخلد ومنها نحو قوله فلئن بقیت لارحلن بغزوة •
تحوی الغنائم او یموت کریم • وقیل تقدیره او یموت منی کریم • وفیه نظر ومنها نحو قوله
یا خیر من یرکب المطی ولا • یشرب کاسا بکف من بخلا ومنها مخاطبة الانسان نفسه
کقوله لا خیل عندک تهدیها ولا مال ومنه المبالغة المقبولة • والمبالغة ان یدعی
لوصف بلوغه فی الشدة او الضعف حدا مستحیلا • او مستبعدا لئلا یظن انه غیر
متناه فیه • وتنحصر فی التبلیغ والاغراق والغلو • لان المدعی ان کان ممکنا عقلا
وعادة فتبلیغ • کقوله فعادی عداء بین ثور ونعجة • دراکا فلم ینضح بماء فیغسل • وان
کان ممکنا عقلا لا عادة فاغراق • کقوله • ونکرم جارنا ما دام فینا • ونتبعه الکرامة
حیث مالا • وهما مقبولان • والا فغلو • کقوله • واخفت اهل الشرک حتی انه •
لتخافک النطف التی لم تخلق • والمقبول منه اصناف منها ما ادخل علیه ما
یقربه الی الصحة • نحو یکاد فی یکاد زیتها یضیء • ولو لم تمسسه نار • ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخییل • کقوله عقدت سنابکها علیها عثیرا • لو تبتغی عنقا علیه لامکنا •
وقد اجتمعا فی قوله یخیل لی ان سمر الشهب فی الدجی • وشدت باهدابی الیهن اجفانی
ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة کقوله اسکر بالامس ان عزمت علی الشرب غدا
ان ذا من العجب ومنه المذهب الکلامی وهو ایراد حجة للمطلوب علی طریقة اهل
الکلام نحو لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا • وقوله حلفت فلم اترک لنفسک ریبة •
ولیس وراء الله للمرء مذهب • لئن کنت قد بلغت عنی خیانة • لمبلغک الواشی
اغش واکذب • ولکننی کنت امرا لی جانب • من الارض فیه مستراد ومذهب •
ملوک واخوان فی اموالهم واقرب • کفعلک فی قوم اراک اصطنعتهم • فلم ترهم فی مدحهم

فی مدحهم لک اذنبوا ومنه حسن التعلیل وهو ان یدعی لوصف علة مناسبة له باعتبار لطیف
غیر حقیقی • وهو اربعة اضرب لان الصفة اما ثابتة قصد بیان علتها او غیر ثابتة ارید اثباتها
والاولی اما ان لا یظهر لها فی العادة علة کقوله لم یحک نائلک السحاب • وانما حمت
به فصبیبها الرحضاء • او یظهر لها علة غیر المذکورة • کقوله ما به قتل اعادیه ولکن یتقی
اخلاف ما ترجو الذئاب • فان قتل العادة لدفع مضرتهم لا لما ذکره • والثانیة اما ممکنة کقوله
یا واشیا حسنت فینا اساءته • نجی حذارک انسانی من الغرق • فان استحسان اساءة
الواشی ممکن • لکن لما خالف الناس فیه • عقبه بان حذاره منه نجی انسانه من الغرق
فی الدموع • او غیر ممکنة کقوله لو لم تکن نیة الجوزاء خدمته • لما رایت علیها عقد منتطق •
والحق به ما بنی علی الشک کقوله • کان السحاب الغر غیبن تحتها • حبیبا فما ترقا لهن مدامع •
ومنه التفریع وهو ان یثبت لمتعلق امر حکم بعد اثباته لمتعلق له آخر • کقوله احلامکم
لسقام الجهل شافیة کما دماؤکم تشفی من الکلب ومنه تاکید المدح بما یشبه الذم وهو
ضربان افضلهما ان یستثنی من صفة ذم منفیة عن الشیء صفة مدح بتقدیر دخولها
فیها • کقوله ولا عیب فیهم غیر ان سیوفهم • بهن فلول من قراع الکتائب • ای ان کان
فلول السیف عیبا فاثبت شیئا منه علی تقدیر کونه منه • وهو محال فهو فی المعنی تعلیق
بالمحال فالتاکید فیه من جهة انه کدعوی الشیء ببینة • وان الاصل فی الاستثناء الاتصال
فذکر اداته قبل ذکر ما بعدها • یوهم اخراج شیء مما قبلها • فاذا ولیها صفة مدح • جاء التاکید
والثانی ان یثبت لشیء صفة مدح • ویعقب باداة استثناء تلیها صفة مدح اخری له
نحو انا افصح العرب بید انی من قریش • واصل الاستثناء فیه ایضا ان یکون منقطعا
لکنه لم یقدر متصلا • فلا یفید التاکید الا من الوجه الثانی • ولهذا کان الاول افضل
ومنه ضرب آخر نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآیات ربنا • والاستدراک فی هذا الباب
کالاستثناء • کما فی قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا • سوی انه الضرغام لکنه الوبل ومنه

تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء
صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما على قياس ما مر ومنه الاستتباع وهو المدح بشيء على
وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله نهبت من الاعمار ما لو حويته . لهنئت الدنيا بانك خالد .
مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
وفيه انه نهب الاعمار دون الاموال . وانه لم يكن ظالما في قتلهم ومنه الادماج وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر فهو اعم من الاستتباع كقوله اقلب فيه اجفاني كاني .
اعد بها على الدهر الذنوبا . فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه
التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور ليت عينيه سواء
السكاكي ومنه متشابهات القرآن باعتبار ومنه الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا
ما تميمي اتاك مفاخرا . فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب . ومنه تجاهل العارف وهو
كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالتوبيخ في قول الخارجية . ايا شجر
الخابور ما لك مورقا . كانك لم تجزع على ابن طريف . والمبالغة في المدح قوله
المع برق سرى ام ضوء مصباح . ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي . او في الذم كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري . اقوم آل حصن ام نساء . والتدله في الحب في قوله
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا . ليلاي منكن ام ليلى من البشر . ومنه القول بالموجب
وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له حكم فتثبتها
لغيره من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز
منها الاذل . ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين . والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا . قال ثقلت كاهلي

كاهلي بالايادي ومنه الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره وآبائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم . بعتيبة بن الحارث بن شهاب .
اما اللفظي فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ والتام منه ان يتفقا
في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها فان كانا من كاسمين سمي مماثلا
نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان كانا من نوعين سمي
مستوفى كقوله ما مات من كرم الزمان فانه . يحيى لدى يحيى بن عبد الله وايضا
ان كان احد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب فان اتفقا في الخط خص باسم المتشابه
كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبه . فدعه فدولته ذاهبه . والا خص باسم المفروق .
كقوله كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا . ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا . وان اختلفا
في هيئات الحروف فقط سمي محرفا كقولهم جبة البرد جنة البرد ونحوه الجاهل
اما مفرط او مفرط والحرف المشدد في حكم المخفف وقولهم البدعة شرك الشرك
وان اختلفا في اعدادها سمي ناقصا وذلك اما بحرف في الاول مثل والتفت الساق
بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله
يمدون من ايد عواص عواصم وربما سمي هذا مطرفا واما باكثر كقولها ان
هو الشفاء من الجوى بين الجوانح وربما سمي مذيلا وان اختلفا في انواعها فيشترط
ان لا يقع باكثر من حرف واحد ثم الحرفان ان كانا متقاربين سمي مضارعا وهو
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل . وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه
وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير والا سمي لاحقا وهو ايضا
اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون او في الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا
في ترتيبها سمي تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه . حتف لاعدائه ويسمى قلب كل نحو

اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما في اول البيت
والآخر في آخره سمي مقلوبا مجنحا لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد
المتجانسين الآخر سمي مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين
ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو فاقم وجهك للدين
القيم والثاني ان يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
ومنه رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في اول الفقرة والآخر في آخرها نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه ونحو
سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل ونحو استغفروا ربكم انه كان غفارا ونحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر الثاني كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وقوله تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وقوله ومن كان
بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها وقوله دعاني من ملامكما سفاها فداعي الشوق قبلكما دعاني
وقوله واذا البلابل افصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل وقوله فمشغوف
بآيات المثاني ومفتون برنات المثاني وقوله املتهم ثم تأملتهم فلاح لي ان ليس فيهم فلاح
وقوله ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا وقوله اذا المرء لم يخزن
عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب
يهجر للافراط في الخصر وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضيره
وقوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر ومنه
السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهو معنى قول السكاكي
هو في النثر كالقافية في الشعر وهو مطرف ان اختلفتا في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله

وقارا وقد خلقكم اطوارا والا فان كان ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى في الوزن والتقفية فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه والا فمتواز نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة قيل واحسن السجع ما
تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ما طالت قرينته الثانية نحو
والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن
ان تولى قرينة اقصر منها كثيرا والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو آت قيل ولا يقال في القرآن اسجاع بل يقال فواصل وقيل السجع
غير مختص بالنثر ومثاله من النظم تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واورى
زندي ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها كقوله تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب ومنه الموازنة
وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
فان كان ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن خص باسم المماثلة
نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله مها الوحش الا ان
هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل ومنه القلب كقوله مودته تدوم لكل هول
وهل كل مودته تدوم وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر ومنه التشريع وهو
بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله يا خاطب الدنيا
الدنية انها شرك الردى وقرارة الاكدار ومنها لزوم ما لا يلزم وهو ان يجيء قبل حرف
الروي او ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت رأى خلتي من حيث
يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت واصل الحسن في ذلك كله ان تكون الالفاظ

تابعة للمعنى دون اللفظ **خاتمة** في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك اتفاق
القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يعد سرقة لتقرره
في العقول والعادات وان كان في وجه الدلالة كالتشبيه وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هي له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته لاستقراره فيهما كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول والا جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة وهو ضربان
خاصي في نفسه غريب وعامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فالسرقة
والاخذ نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بعضه او وحده فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى
نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت
لم تنصف اخاك وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل ويركب حد السيف من ان
تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل وفي معناه ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها
ما يرادفها وان كان مع تغيير لنظمه او اخذ بعض اللفظ سمي اغارة ومسخا فان كان
الثاني ابلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار من راقب الناس لم يظفر بحاجته
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج وقول سلم بعده من راقب الناس مات غما وفاز
باللذة الجسور وان كان دونه فمذموم كقول ابي تمام هيهات لا ياتي الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون
به الزمان بخيلا وان كان مثله فابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار
مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا وان اخذ المعنى وحده سمي الماما وسلخا وهو
ثلثة اقسام كذلك اولها كقول ابي تمام هو الصنع ان يعجل فخير وان يرث فللريث

فللريث في بعض المواضع انفع وكقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك عني اسرع السحب
في المسير الجهام وثانيها كقول البحتري واذا تالق في الندي كلامه المصقول خلت
لسانه من عضبه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في
الطعن خرصانا وثالثها كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان
ارحبهم ذراعا وقول اشجع وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه اوسع واما غير الظاهر
فمنه ان يتشابه المعنيان كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم سواء ذو العمامة
والخمار وقول ابي الطيب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب ومنه ان ينقل
المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا
وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه فهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد ومنه ان يكون
المعنى اشمل كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا و
قول ابي نواس وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد ومنه القلب ان يكون
المعنى الثاني نقيض معنى الاول كقول الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه واحب فيه ملامة ان الملامة فيه من اعدائه
ومنه ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على
آثارنا رأي عين ثقة ان ستمار وقول ابي تمام وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى
بعقبان طير في الدماء نواهل اقامت مع الرايات حتى كانها من الجيش الا انها
لم تقاتل فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار
لكن زاد عليه بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش وبها يتم حسن الاول واكثر هذه الانواع ونحوها مقبولة
بل منها ما اخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان
اشد خفاء كان اقرب الى القبول هذا اذا علم ان الثاني اخذ من الاول لجواز

ان يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد
الى الاخذ فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ومما يتصل بهذا
القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح اما الاقتباس فهو ان يضمن
الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر
او هو اقرب حتى انشد فاغرب وقول الآخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير
ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل وكقول الحريرى
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه وقول ابن عباد قال لى ان رقيبى سيّئ الخلق
فداره قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره وهو ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلى كما تقدم وخلافه كقوله لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت
حاجاتى بواد غير ذى زرع ولا بأس بتغيير يسير للوزن او غيره كقوله قد كان ما خفت
ان يكونا انا الى الله راجعونا واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير
مع التنبيه عليه ان لم يكن مشهورا عند البلغاء كقوله على انى سانشد عند بيعى
اضاعونى واى فتى اضاعوا واحسنه ما زاد على الاصل بنكتة كالتورية والتشبيه
فى قوله اذا الوهم ابدى لى لماها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى
من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق ولا يضر التغيير اليسير وربما سمى
تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا ورفوا واما
العقد فهو ان ينظم نثر لا على طريق الاقتباس كقوله ما بال من اوله نطفة وجيفة
آخره يفخر عقد قول على رضى الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره
جيفة واما الحل فهو ان ينثر نظم كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت
نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذى يعتاده حل قول ابى الطيب اذا ساء
فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم واما التلميح فهو ان يشار الى قصة

قصة او شعر او مثل من غير ذكره كقوله فوالله ما ادرى أأحلام نائم المت
بنا ام كان فى الركب يوشع اشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس
وكقوله لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظى ارق واحفى منك فى ساعة
الكرب اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء
بالنار فصل ينبغى للمتكلم ان يتأنق فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون
اعذب لفظا واحسن سبكا واصح معنى احدها الابتداء كقوله قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل وقوله قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها
الايام وينبغى ان يجتنب فى المديح ما يتطير به كقوله موعد احبابك بالفرقة غد
واحسنه ما ناسب المقصود ويسمى براعة الاستهلال كقوله فى التهنئة بشرى فقد
انجز الاقبال ما وعدا وقوله فى المرثية هى الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من
بطشى وفتكى وثانيها التخلص مما شبب الكلام به من نسيب او غيره الى المقصود
مع رعاية الملاءمة بينهما كقوله تقول فى قومس قومى وقد اخذت منا السرى
وخطا المهرية القود امطلع الشمس تبغى ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع
الجود وقد ينتقل منه الى ما لا يلائمه ويسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب
ومن يليهم من المخضرمين كقوله لو رأى الله ان فى الشيب خيرا
جاورته الابرار فى الخلد شيبا كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى
سعيد غريبا ومنه ما يقرب من التخلص كقولك بعد حمد الله اما
بعد وقيل هو فصل الخطاب وكقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر
مآب اى الامر هذا وهذا ذكر وقوله هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
ومنه قول الكاتب هذا باب وثالثها الانتهاء كقوله وانى جدير
اذ بلغتك بالمنى وانت بما املت منك جدير فان تولنى منك الجميل فاهله

والآفاق عاذره وشكوره واحسنه ما آذن بانتهاء الكلام كفقه له

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل وجميع

الشدة وخوانها وارادة على احسن الوجوه واكلها بنظر ذلك

بالتامل مع التذكر لما تقدم والله الموفق

من بتوفيقه وكرمه

سنة ١٢٠٤

م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير الى الله الغني عز وجل ابو عبد الله محمد المعروف بابي الجيش الانصاري الاندلسي احمد الله واتوكل عليه واصلي على نبيه محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد فقد قصدت في هذا المختصر ان اذكر علل الاعاريض الاربع والثلثين والضروب الثلثة والستين خاصة ولا اتعرض لشيء من زحاف الحشو غالبا وصنعت فيه ستة عشر بيتا اول لفظة من البيت تعطي اللقب اما اشتقاقا او مضارعة تسامحا وآخر العروض حرف من حروف ابي جاد يعطي عدد العروض والعروض آخر جزء من الشطر الاول من البيت واول حرف من الشطر الثاني يعطي عدد الضروب والضرب آخر جزء من البيت وجعلت روي البيت يعطي عدد الاجزاء والحروف المذكورة هي هذه ابجد هوز حط وخرجت من كل بيت فروع الاصل وجعلت روي الفرع يعطي رتبته من العدد ايضا والاجزاء التي يتركب الشعر منها سبعة اجزاء منها خماسيان وهما فعولن وفاعلن وخمسة سباعية وهي متفاعلن ومفاعلتن ومستفعلن ومفاعيلن وفاعلاتن وليس مفعولات منها عند الجوهري وهذه الاجزاء تتركب من سبب ووتد وفاصلة فالسبب نوعان خفيف وهو متحرك بعده ساكن نحو قم وثقيل وهو متحركان نحو لك والوتد ايضا نوعان مجموع وهو متحركان بعدهما ساكن نحو لكم ومفروق وهو متحركان بينهما ساكن نحو قال والفاصلة ايضا نوعان صغرى وهي ثلث متحركات

متحركات بعدها ساكن نحو بلغكم وجمعها لم ار على راس جبل سمكة ولابد من ذكر القاب العلل وهي الخبن وهو حذف الثاني الساكن والاضمار اسكانه ان كان متحركا والطي حذف الرابع الساكن والخبل وهو الخبن والطي والقبض حذف الخامس الساكن والعصب اسكانه ان كان متحركا والقصر حذف ساكن السبب ثم اسكان متحركه والقطع مثل ذلك في الوتد والكف حذف السابع الساكن والكسف حذفه متحركا والوقف اسكانه والوقف والكسف يختصان بمفعولات والقطف حذف سبب خفيف بعد اسكان ما قبله ويختص بمفاعلتن والحذذ حذف وتد مجموع والصلم حذف المفروق والتشعيث وهو حذف متحرك من وتد فاعلاتن والحذف اسقاط سبب خفيف والبتر حذف سبب خفيف وقطع ما بقي والجزء حذف جزئين من الشطرين والشطر حذف نصف البيت والنهك حذف ثلثي البيت والترفيل زيادة سبب خفيف والاذالة زيادة حرف ساكن في وتد مجموع والتسبيغ زيادة حرف ساكن في سبب خفيف

ابتداء الابيات

الطويل اصله فعولن مفاعيلن اربع مرات في المصرع

طويل على الليل اذ بت كالسنا	جنوح الدجا والنجم ينقاد للجنح
طويل على الليل اذ بت كالسا	جنوح الدجى والنجم قد حار مذهبا
طويل على الليل اذ بت هائما	وايقنت ان العذل انك مداج

المديد اصله فاعلاتن فاعلن اربع مرات في المصرع

مدبا عاني التجني وجا	والتثني بثنيه نبه وزهو
مدبا عاني منا واته	بعد ما اغلقت باب العتاب
مدبا عاني منا واته	بعد ما اغلقت باب الحجج

مديد عالي منا واتله | بعد ما آنا لا بعادي
مديد عاني تجنبه | هيج الشكوى تجنبه
مديد عاني تجنبه | هيج الا وصاب اذ ناوي

البسيط اصله مستفعلن فاعلن اربع مرات في المصرع

ابسط رجاك بالايام مبتهجا | واغنم من الانس فصل الشيب ما سمحا
ابسط رجاك بالايام مبتهجا | واغنم من الانس فصل الشيب ما شببا
ابسط رجاء الوصل كذبت | فيه ظنون تناهت في لجاج
ابسط رجاء الوصل كذبت | فيه ظنون زوى من صدى
ابسط رجاء الوصل كذبت | فيه ظنون تردد الساهي
ابسط رجاء مع الاوجال | وارقب نضارة غصن ذاوي



الوافر اصله مفاعلتن ست مرات في البيت

توافرت المنى وجنيت رطبا | جنى مواصلاتك غير ذاوي

توافر حظ ذي امل | وبر عطفكم ارب
توافر حظ ذي امل | وصار وصالكم هرجا

الكامل اصله متفاعلن ست مرات في البيت

وكملت لا احد يفوتك فانتهج | طرق السيادة في علوك واستوي
وكملت لا احد يفوتك في علا | وطلعت في افق الكمال شهابا
وكملت لا احد يفوتك فانتهج | طرق العلى سببا الى الفلج
وكملت لا احد يفوتك سنى | شرف وعود كفك الصفدا
وكملت لا احد يفوتك في | شرف وتصفد نير الوجه
وكملت لا احد يفوقا | لك فافتح الخلق المساوي
وكملت لا احد يفوقا | لك فافتح الحكم المجاز
وكملت لا احد له | امل لغيرك يستنجح
وكملت اذ طفحت كسوا | س نداك فاروعا ط
لنا شيم الكرام بانفس صبر | اذا نزل الزمان بمفصل كسر



الهزج اصله مفاعيلن ست مرات

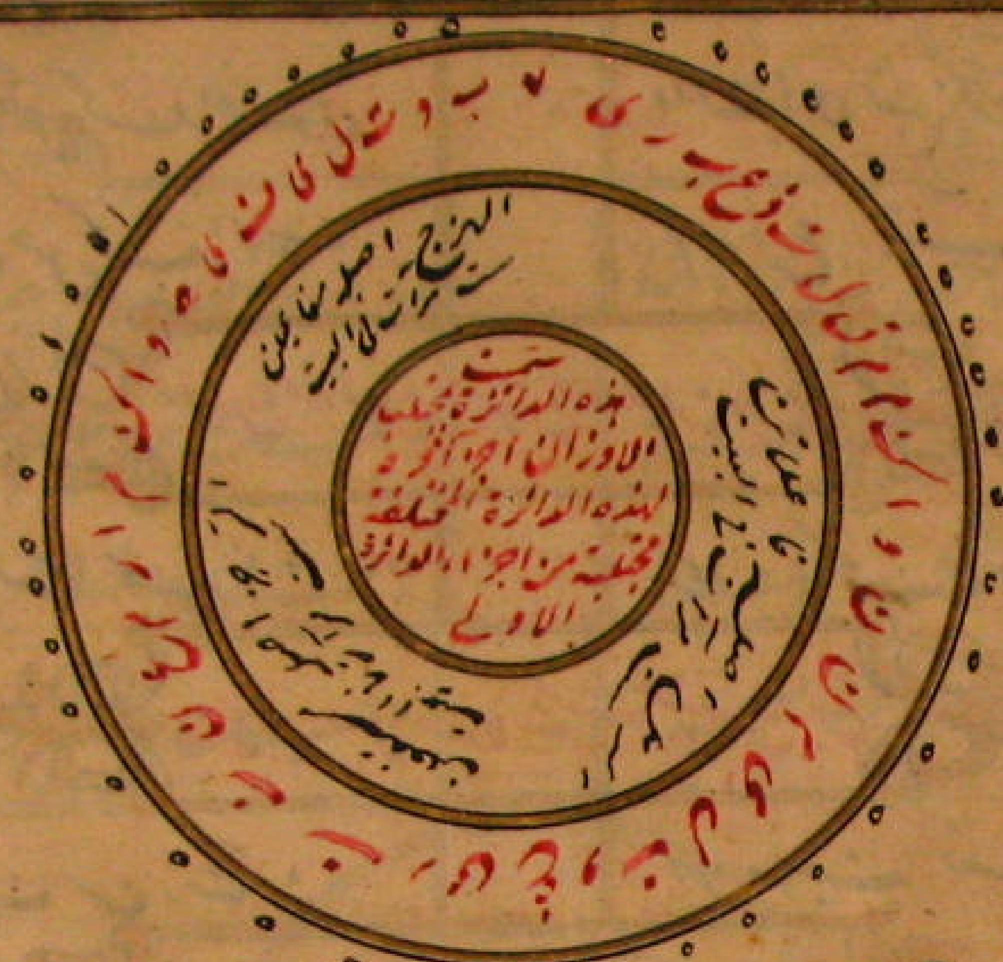
هزجنم اذونا آنا	بري حيتانه الوجد
هزجنم اذونا آنا	برسي من عتاب

الرجز اصله مستفعلن ست مرات

رجز فان ما لوا انا عن بوعد	ناحت بلابيل الفؤاد المهوى
رجز فان مالوا انا عن موعد	فاتخلف من احبابنا المحبوب
رجز فان مالوا لنا	عن موعد فلنرتجي
رجز فان مالوا انا عن بوعد	رجز فحسب الولة

الرمل اصله فاعلاتن ست مرات

رمل من وصل غزوانب	وثبت الليث لحب نبه نادى
رمل من وصل غزوانب	وثبة الليث مروى بالتراب
رمل من وصل غزوانب	وثبة الليث تروع بالغنج
رمل من وصل غتر نتشكى طول ابعاد	
	رمل من وصل غتر ماله في الحسن شبه
رمل من وصل غتر واصل حبل النوى	



السريع اصله مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين

اسرعت في اثارهم جاهداً	واخبت صبراً يستميل المناد
اسرعت في اثارهم جاهداً	واخبت ذل الصبرا ذا وبوا
اسرعت في اثارهم جاهداً	واصلت اسناداً بازلاج
اسرعت في اثارهم ولها	ان ابعدوا الهيمان ما بعدا
اسرعت في اثارهم واشوقاه	اسرعت في اثارهم وانجوى

المنسرح اصله مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين

سرحت طرفي في حسن ذي غنج	جئت به الباب الورى وهوى
سرح لحب الاحباب	سرح لحب الدعج

الخفيف اصله فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن مرتين

خف حملي ابعاد غر لجوج	لج لا يثني من عنان المناوي
خف حملي ابعاد غر لجوج	لج لا يثني عطفه من تنسب
خف حملي ابعاد غر غدا	يرمي سهم جفنه في المهج

خفَّ حمل كمد الهوى | والتذاذي فيه الردى
خفَّ حمل كمد الهوى | لم اروّع بنبه

المضارع مفاعيلن فاعلاتن مفاعيلن تزين

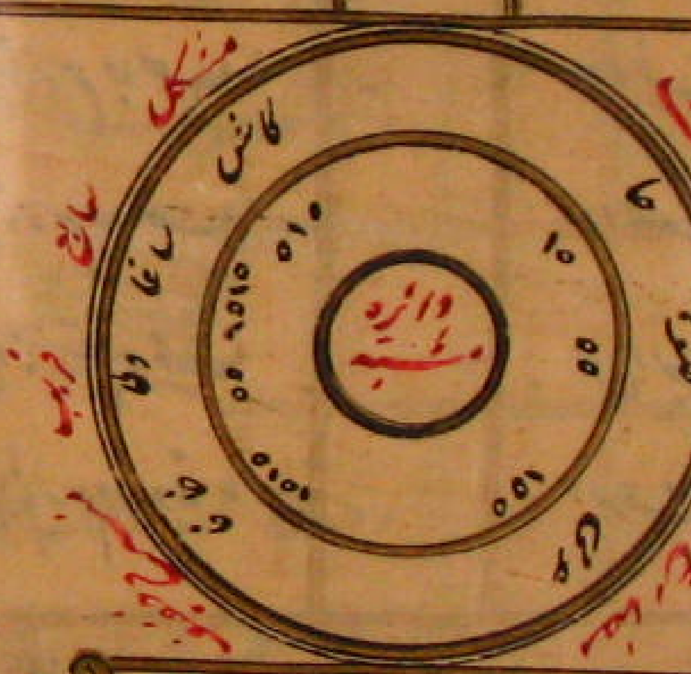
ضرعنا لغيرنا، | اعاد الكرى سهادًا

المقتضب اصله مفعولات مستفعلن تزين

انقضبت من رشا، | ان واهبه خلدي

المجتث اصله مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن تزين

اجتث ان لاح ضوا، | اجلو به لبس بعدي



المتقارب اصله فعولن ثماني تزين

تقاربت اذ نشروا الذهاب | وجئ لهم ماله من براح
تقاربت اذ نشروا الذهاب | وجئ لهم ماله من ذهاب
تقاربت اذ نشروا الذهاب | واغلقت بالصبر باب الحرج
تقاربت اذ نشروا الذهاب | متى البعد والقرب لم يبعد
تقاربت اذ نشروا | وليت داعي الوله
تقاربت اذ نشروا | الى ظلمهم آوى

فاعل قول غير الخليل المتدارك اصله فاعلن ثماني تزين

وارث القوم تطفئ غرامًا وفخارا | اذ ورد الهوى بالمعنى جسيح
شان انه منجز | وعد فارج للكرب
شان انه منجز | وعد جانب من لجاج
شان انه منجز | وعد جانب من عناد



تمت الرسالة الاندلسية بعناية الله الملك



الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول
اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة وهو معرب
ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة
عليه وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث
السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك
وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا
الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو
والياء التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو
مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب و

والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران
واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل
سلاسلا واغلالا وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث فالعدل خروجه
عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب
قطام في تميم الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف
اربع في مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف
منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر التانيث بالتاء شرطه العلمية
والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او
العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع وان سمي به مذكر
فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع المعرفة شرطها
ان تكون علمية العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير هاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف
لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف فهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض
التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد مثل بعلبك الالف
والنون اذا كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او في صفة فانتفاء فعلانة وقيل
وجود فعلى ومن ثمه اختلف في رحمن دون سكران وندمان وزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل التاء ومن ثمه
انصرف يعمل وامتنع احمر وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها

لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون
الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد وخالف سيبويه الاخفش في احمر علما
اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين
في حكم واحد وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر **المرفوعات** هو ما اشتمل على
علم الفاعلية فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به
مثل قام زيد وزيد قائم ابوه والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد
وامتنع ضرب غلامه زيدا واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا
متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه واذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام و **شعر**
۝ ليبك يزيد ضارع لخصومة ۝ ومختبط مما تطيح الطوايح ۝
ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم
لمن قال اقام زيد واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو
ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية
مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا
للفراء وحذفت المفعول ان استغني عنه والا اظهرت وان اعملت الاول اضمرت
الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر ۝ وقول امرئ القيس
۝ ولو انما اسعى لادنى معيشة ۝ كفاني ولم اطلب قليل من المال ۝
ليس منه لفساد المعنى **مفعول** ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل او يُفعَل ولا يقع المفعول الثاني من

من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك
واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
ومنها المبتدا والخبر **فالمبتدا** هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد
قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران **والخبر**
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة واصل المبتدا التقديم ومن ثمة جاز في داره
زيد وامتنع صاحبها في الدار وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك
وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك والخبر قد يكون جملة نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين
او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو اين زيد او كان مصححا له نحو في الدار رجل او لمتعلقه
ضمير في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن ان مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة
بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت
ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا
كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم
في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك

لا تفعلنّ كذا. خبر إنّ وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو إنّ زيدا قائم
وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا. خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها
مثل غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه. اسم ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند إليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك وهو في لا شاذ. المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالأول لا يثنى
ولا يجمع بخلاف أخويه وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا
وحمدا وشكرا وعجبا وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه أو معنى نفي أو وقع مكررا نحو ما أنت إلا سيرا وما أنت إلا سير البريد وإنما أنت سيرا وزيد
سيرا سيرا ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فإما منا
بعد وإما فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو مررت به فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى ومنها ما وقع مضمون
جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي ألف درهم اعترافا ويسمى تأكيدا لنفسه ومنها ما وقع
مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تأكيدا لغيره ومنها ما وقع مثنى نحو
لبيك وسعديك. المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم
على الفعل وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من أضرب ووجوبا
في أربعة مواضع الأول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم وأهلا وسهلا والثاني
المنادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ويبنى على
ما يرفع به إن كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ويخفض
بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام مثل يا زيداه وينصب ما سواهما

ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين. وتوابع المنادى المبني المفردة
من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه
وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو
النصب وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو. والمضافة تنصب والبدل
والمعطوف غيرهما حكمه حكم المستقل مطلقا. والعلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر
يختار فتحه. وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيهذا الرجل والتزموا
رفع الرجل لأنه المقصود وتوابعه لأنها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ولك في مثل
يا تيم تيم عدي الضم والنصب. والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام و
يا غلاما ويا غلاماه وقفا وقالوا يا أبي ويا أمي ويا أبت ويا أمت فتحا وكسرا وبالألف
دون الياء ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن
أم ويا ابن عم. وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة وهو حذف في آخره تخفيفا وشرطه
أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة ويكون إما علما زائدا على ثلثة
أحرف وإما بتاء التأنيث وإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء ومروان
أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف حذفتا وإن كان مركبا حذف الاسم
الأخير وإن كان غير ذلك فحرف واحد وهو في حكم الثابت على الأكثر فيقال يا حار
ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا أو وا واختص بوا وحكمه في الإعراب والبناء
حكم المنادى ولك زيادة الألف في آخره فإن خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه
ولك الهاء في الوقف ولا يندب إلا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا
زيد الطويلاه خلافا ليونس ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس و
الإشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف أعرض عن هذا وأيها الرجل وشذ أصبح

لبس وانشد مخنوق واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا الثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته ومررت به وضربت غلامه وحبست عليه
ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست ويختار
الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا
للمفاجاة ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام
واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل وعند خوف لبس المفسر
بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان زيدا ضربته ضربك والا
زيدا ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع وكذا كل شيء فعلوه في الزبر ونحو
الزانية والزاني فاجلدوا فالفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا
فالمختار النصب الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
مكررا نحو اياك والاسد وان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد و
من ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان وشرط نصبه تقدير في وظروف
الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم
بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد
دخلت على الاصح وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير المفعول له هو ما فعل لاجله
فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في
الوجود المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى فان كان الفعل

الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز تعين النصب
نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو والا تعين
النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وعاملها
الفعل او شبهه او معناه وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متاول فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا تتقدم على العامل
المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل
هذا بسرا اطيب منه رطبا وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها
او بالضمير وحده على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا
مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة
اسمية التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول عن مفرد مقدار
غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا و
قفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل
خاتم حديدا والخفض اكثر والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله
دره فارسا ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو
لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة
كانت له ولمتعلقه واحتملت الحال ولا يتقدم على عامله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا
للمازني والمبرد المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا

واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في
كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا على الاكثر او كان بعد خلا وعدا في
الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا
في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا ويعرب على حسب
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد
الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثمه لم يجز ما زال زيد الا عالما واذا
تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو
وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين
بعدها لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها
عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثمه جاز ليس
زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما والمخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا
في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل وغير صفة حملت على
الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره واعراب
سوى وسواء النصب على الظرفية على الاصح خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة وقد يحذف عامله في نحو الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف
في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
نحو ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به نحو لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا
فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير

والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني واذا
دخلت الهمزة لم تتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني ونعت المبني الاول
مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب
والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز نحو لا اب وابنا وابن ومثل لا اباله ولا غلامي
له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثمه لم يجز لا ابا فيها وليس
بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ويحذف كثيرا في نحو لا عليك اي لا بأس خبر ما ولا
المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او تقدم
الخبر او انتقض النفي بالا بطل العمل فاذا عطف عليه بموجب فالرفع المجرورات هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا مرادا فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها وهي معنوية
ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف
من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف واللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها نحو ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو
زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما
جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف
حملا على ضاربك ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم
الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول واذا
اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان
آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين واما الاسماء الستة فاخي وابي
واجاز المبرد اخي وابي وتقول حمي وهني ويقال في الاكثر في واذا قطعت
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخبء
ودلو وعصى مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال
او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا وتوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل ومن ثم حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه والمضمر لا يوصف ولا يوصف به والموصوف
اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله وانما التزم
وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
مررت بهذا العالم العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على الضمير
المرفوع المتصل أكد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد

وزيد واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد والمعطوف في حكم
المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز
خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه التأكيد تابع يقرر امر المتبوع
في النسبة او الشمول وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجري
في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع واكتع
وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه نفسها انفسهما انفسهم
نفسها انفسهما انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير
في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله بخلاف جاء زيد كله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل
ضربت انت نفسك واكتع واخواته اتباع لاجمع فلا تتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين المبدل منه ملابسة
بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ويكونان معرفتين ونكرتين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين و
مضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل
لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب
وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل والقابه ضم وفتح وكسر ووقف وهي المضمرات
واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات

وبعض الظروف **المضمر** ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل بنفسه وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع الاول نحو ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي الى غلامهن ولهن والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياه واياك والمختار في خبر باب كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها وجاء لولاك وعساك الى آخرها **ونون الوقاية** مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له من الاعراب عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم

وانه لازم **اسماء الاشارة** ما وضع لمشار اليه وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وذي وتي وته وذه وذهي وتهي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة **الموصول** ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللات واللاتي واللواتي واللذا واللتا واللائي واللاي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمة امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه **وما الاسمية** موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة **ومن** كذلك الا في التامة والصفة واي واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر اي شيء وجوابه نصب **اسماء الافعال** ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب

في نعم الا ما في آخره را، نحو حضار في الاكثر **الاصوات** كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم
فالاول كغاق والثاني كنخ **المركبات** كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن
الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني كبعلبك
وبني الاول في الاصح **الكنايات** كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام فكلاهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان
ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط وفي مثل تمييز كم عمة شعر كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت
الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر ومنها اذا للمستقبل وفيها معنى الشرط
فلذلك اختير الفعل بعدها وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها ومنها اذ للماضي
ويقع بعدها الجملتان ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما
وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ومنها مذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل
او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافا للزجاج ومنها لدى
ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد وقط للماضي المنفي وعوض
للمستقبل المنفي والظروف المضافة الى جملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل
وغير مع ما وان وان **المعرفة والنكرة** المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات
والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها
معنى والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب

ثم المخاطب **والنكرة** ما وضع لشيء لا بعينه **اسماء العدد** ما وضع لكمية آحاد الاشياء واصولها
اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول واحد اثنان واحدة اثنتان و
ثنتان ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر
الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين عشرون واخواتها فيهما احد
وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف
مائتان والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها
وشذ حذفها بفتح النون ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا ومعنى الا في ثلثمائة
الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
مذكرا او بالعكس فوجهان ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل
رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى
والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثمة قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما
من ثلثتها وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة
وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول **المذكر والمؤنث**
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء
والالف مقصورة او ممدودة وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين
غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن **المثنى** ما لحق آخره الف

او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه فالمقصور ان كان
الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت
وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان ويحذف نونه للاضافة وحذفت
تاء التانيث في خصيان وأليان المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده
بتغير ما نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر
ولمؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون وشرطه
ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء
مثل احمر حمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه مع المؤنث
مثل جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ
نحو سنين وارضين المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر
فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض
والا جمع مطلقا جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس جمع القلة افعل
وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع الكثرة المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه
ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول
واعماله باللام قليل فان كان مفعولا مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو

نحو مخرج ومستخرج ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي فان كان له معمول آخر
فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام استوى الجميع وما وضع منه
للمبالغة كضروب وضراب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ويجوز حذف
النون مع العمل والتعريف تخفيفا اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح
ما قبل الآخر كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه
درهما الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وصيغتها
مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما
فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر
فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة
والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه الحسن
وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف
في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه
قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى
وتجمع واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اسم التفضيل
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد
ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره
توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل
وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا

او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم فاذا اضيف
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم
مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان تقصد
زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه
باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن
مع انهم لو رفعوا لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه
الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل ولا ارى **شعر**

مررت على وادي السباع ولا ارى ۞ كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية ۞ واخوف الا ما وقى الله ساريا

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة **ومن خواصه** دخول قد
والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة ونحو تاء فعلت **الماضي** ما دل
على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو **المضارع** ما اشبه
الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف فالهمزة للمتكلم مفردا
والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما و
حروف المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل
به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل
به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين **والمعتل** بالواو والياء بالضمة
تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف ويرتفع

ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد وينتصب بان ولن واذن وكي وبان
مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الي وان
نصوموا والتي تقع بعد العلم المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان
لا تقوم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد
الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية وحتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل
البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرتفع
وتجب السببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة وايهم سار حتى
يدخلها ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام التاكيد بعد النفي لكان مثل و
ما كان الله ليعذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي
او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل
ذلك واو بشرط معنى الى ان او الا ان والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ويجوز
اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا في
النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى
واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها
وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب
بها الترك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا
وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان فان كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا

فالفاء، ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء، وان مقدرة بعد الافعال الخمسة وهي الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر مثال الامر
صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم
المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده
ضمة ومكسورة فيما سواه نحو اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم
الثالث مع همزة وصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل
وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين تنقلب عينه الفا المتعدي و
غير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد
والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى واخبر
وانبأ ونبأ وحدث وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث
كمفعولي علمت افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت
ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين ومن خصائصها انه
اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت
او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم
ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها
معنى آخر تتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت
ووجدت بمعنى اصبت الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان

كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال
وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد
قائما فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير
الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما وبمعنى صار ومازال ومابرح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله
ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثمة احتاج الى الكلام
لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما
في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس افعال المقاربة ما وضع
لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان
يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل
ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات مطلقا
وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة
شعر اذا غير النأي المحبين لم يكد ❁ رسيس الهوى من حب مية يبرح
والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد
في الاستعمال فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به وهما
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم و
لا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها

الجر وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش
والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم و
بئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر محذوف المبتدا مثل
نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول و
قد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا و
فاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل
المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثمه
احتاج في جزئيته الى اسم او فعل حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي
من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والغاية والتبيين والتبعيض
وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متأول والى
للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي
للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية
والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا نحو بحسبك زيد والقى
بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في
القسم للتعجب ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها
ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على النكرة الموصوفة
مثل وبلدة ليس لها انيس وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة
بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منها في الجميع ويتلقى القسم باللام

باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه وعن للمجاوزة
وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين لدخول من عليهما والكاف للتشبيه وزائدة وقد
يكون اسما وتختص بالظاهر ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر مثل
ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء الحروف المشبهة بالفعل
ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان وهي بعدها وتلحقها
ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها
في حكم المفرد ومن ثمه وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت
ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداة ومضافا اليها
وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه ومثل
شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ○ اذا انه عبد القفا واللهازم
وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا
للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع
المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف
وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا
والخبر خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على
الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف
النفي وكان للتشبيه وتخفف فتلغى في العمل على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين
كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء
ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب

فيهما والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد
قوة وضعفا واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم
لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة
كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاة واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة
مع او ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي حروف التنبيه الا واما
وها حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب حروف
الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي
واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وان تصديق للمخبر حروف
الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع
ما المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى
واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي
وبعد ان المصدرية وقلت قبل اقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم
ذكرها حرفا التفسير اى وان وهى مختصة بما في معنى القول حروف المصدر ما وان
وان فالاولان للفعلية وان للاسمية حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام ولزم الفعل لفظا او تقديرا حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك
هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو
واثم اذا ما وقع والمن كان واومن كان دون هل حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو للمضي ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا
ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض

كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه
المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم اتني لاكرمتك
وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني
لا آتيك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم واما للتفصيل والتزم
حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل هو معمول الفعل المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول
والا فمن الثاني حرف الردع كلا وبمعنى حقا تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث
المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض و
المقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر نون التأكيد خفيفة
ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت
في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه
مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا
ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل
ومن ثمة قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن
واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف
فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها
تقلب الفا
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين اما بعد فهذه فوائد جليلة في قواعد الاعراب تقتفي لمتأملها جادة الصواب وتطلعه في الامد القصير على نكت كثيرة من الابواب وعملتها عمل طب لمن حب وسميتها بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه وتنحصر في اربعة ابواب الباب الاول في الجملة واحكامها وفيه اربعة مسائل المسئلة الاولى في شرحها اعلم ان اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان الجملة اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو قام زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه ثم الجملة تسمى اسمية ان بدئت باسم كزيد قائم وان زيدا قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما وفعلية ان بدئت بفعل كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله واذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول ويسمى المجموع جملة كبرى وغلامه منطلق جملة صغرى وابوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق وصغرى بالنسبة الى زيد ومثله لكنا هو الله ربي والاصل لكن انا المسئلة الثانية في الجمل التي لها محل من الاعراب وهي سبعة احدها

الواقعة خبرا وموضعها رفع في باب المبتدا وان نحو زيد قام ابوه وان زيدا ابوه قائم ونصب في باب كان وكاد نحو كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة مفعولا ومحلها النصب فالحالية نحو وجاؤا اباهم عشاء يبكون والمفعولية تقع في ثلثة مواضع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله وثانية للمفعول الاول في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ وثالثة للمفعول الثاني في باب علم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم ومعلقا عنها العامل نحو ثم بعثناهم لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا فلينظر ايها ازكى طعاما والرابعة المضاف اليها ومحلها الجر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم يوم هم بارزون وكل جملة وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الوجودية عند من قال باسميتها فهي في موضع خفض باضافتهن اليها والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم اذا كانت مقرونة بالفاء او باذا الفجائية فالاولى نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذرهم عطفا على محل الجملة والثانية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فاما نحو ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها اي بكلها وكذلك القول في فعل الشرط فلهذا تقول اذا عطفت عليه مضارعا واعملت الاول نحو ان قام ويقعد اخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل ان تكمل الجملة السادسة التابعة لمفرد كالجملة المنعوت بها ومحلها بحسب منعوتها فهي في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ليوم لا ريب فيه السابعة الجملة التابعة لجملة لها محل نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة قام ابوه في موضع رفع لانها خبر المبتدا وكذلك جملة قعد اخوه لانها معطوفة عليها المسئلة الثالثة في بيان الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي ايضا سبع احدها المبتدأة وتسمى المستأنفة ايضا نحو انا اعطيناك الكوثر ونحو ان العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم وليست محكية بالقول لفساد المعنى ونحو لا يسمعون الى الملأ الاعلى بعد وحفظا من كل شيطان مارد وليست

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل جمال الدين بن هشام نفع الله المسلمين ببركته هذه فوائد جليلة في قواعد الاعراب تقتفي لمتأملها جادة الصواب وتطلعه في الامد القصير على نكت كثيرة من الابواب عملتها عمل من طب لمن حب وسميتها بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه وتنحصر في اربعة ابواب الى آخره

صفة للنكرة لفساد المعنى ومن مثلها قوله حتى ماء دجلة اشكل وعن الزجاج وابن درستويه
ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع الجر بحتى وخالفهما الجمهور لان حروف الجر لا تعلق
عن العمل ولوجوب كسر ان في نحو قولك مرض زيد حتى انهم لا يرجونه واذا دخل الجار على ان
فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق الثانية الواقعة صلة لاسم نحو جاءني الذي قام ابوه
او لحرف نحو عجبت مما قمت اي من قيامك فما قمت في موضع جر بمن واما قمت وحدها
فلا محل لها الثالثة المعترضة بين الشيئين نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الآية وذلك لان
قوله تعالى انه لقرآن كريم جواب فلا اقسم بمواقع النجوم وما بينهما اعتراض لا محل له من الاعراب
وفي اثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو لو تعلمون فانه معترض بين الصفة والموصوف
وهما قسم عظيم ويجوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة خلافا لابي علي الفارسي الرابعة التفسيرية
وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى وقيل بدل منها ونحو مستهم البأساء والضراء فانه تفسير لمثل الذين
خلوا من قبلهم وقيل حال من الذين انتهى ونحو كمثل آدم خلقه من تراب الآية فجملة خلقه
تفسير لمثل ونحو تؤمنون بالله ورسوله بعد هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
وقيل مستانفة بمعنى آمنوا بدليل يغفر لكم بالجزم وعلى الاول هو جواب الاستفهام تنزيلا
لسبب السبب منزلة السبب اذ الدلالة سبب الامتثال انتهى فخرج بقولي ليست عمدة
الجملة المخبر بها عن ضمير الشان فانها مفسرة له ولها محل من الاعراب بالاتفاق لانها
عمدة لا يصح الاستغناء عنها وهي حالة محل المفرد وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور
وقال الشلوبين التحقيق ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره ان كان له محل فهي كذلك
والا فلا والثاني نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته ولا محل للجملة المقدرة لانها
مستانفة فكذلك تفسيرها والاول نحو انا كل شيء خلقناه بقدر التقدير انا خلقنا كل
شيء خلقناه بقدر فخلقناه المذكورة مفسرة لخلقناه المقدر وتلك في موضع رفع لانها

آخره بيت ومن الابحر بسيط

لانها خبر ان فكذلك المذكورة ومن ذلك زيد الخبز ياكله في موضع رفع لانها
مفسرة للجملة المحذوفة وهي في محل الرفع على الخبرية واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر
فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف الخامسة
الواقعة جوابا للقسم نحو انك لمن المرسلين بعد قوله تعالى يس والقرآن الحكيم ومن
ههنا قال ثعلب لا يجوز زيد ليقومن لان الجملة المخبر بها لها محل وجواب القسم لا محل له
ورد بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والجواب عما قاله ان
التقدير والذين آمنوا وعملوا الصالحات اقسم بالله لنبوئنهم وكذا التقدير فيما اشبه
ذلك فالخبر مجموع جملة القسم المقدر وجملة الجواب المذكورة لا مجردة الجواب السادسة
الواقعة جوابا لشرط غير جازم كجواب اذ واذا ولو ولولا او جازم ولم تقترن بالفاء
ولا باذا نحو ان جاءني زيد اكرمته والسابعة التابعة لما لا موضع له نحو قام زيد
وقعد عمرو اذا لم تقدر الواو المسئلة الرابعة الجملة الخبرية التي لم يستبقها ما يطلبها
لزوما ان وقعت بعد النكرة المحضة فصفات او بعد المعارف المحضة فاحوال او
بعد غير المحض منهما فمحتملة لهما مثال الواقعة صفة حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة
لكتابا لانه نكرة محضة وقد مضت امثلة من ذلك في المسئلة الثانية ومثال الواقعة حالا
ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لان الضمائر
كلها معارف بل هي اعرف المعارف ومثال المحتملة للوجهين بعد النكرة نحو مررت
برجل صالح يصلي فان شئت قدرت يصلي صفة ثانية لرجل لانه نكرة فان شئت قدرته
حالا منه لانه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة ومثال المحتملة بعد المعرفة نحو قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المراد بالحمار الجنس وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة
فيحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا وجهين احدهما الحالية لان الحمار بلفظ المعرفة
والثاني الصفة لانه كالنكرة في المعنى الباب الثاني في الجار والمجرور وفيه ايضا اربع

مستانف احدها انه لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل او ما فيه معناه وقد اجتمعا في قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال
النار في جزل الغضا وان علقت الاول بالمبيض او جعلته حالا متعلقا بكائنا فلا دليل فيه
ويستثنى من حروف الجر اربعة فلا تتعلق بشيء احدها الزائدة كالباء في كفى بالله شهيدا
وما ربك بغافل عما تعملون وكمن في ما لكم من اله غيره وهل من خالق غير الله
والثاني لعل في لغة من يجر الاسم بها وهم عقيل قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب
والثالث لولا في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه فذهب سيبويه ان لولا في
ذلك جارة ولا تتعلق بشيء والاكثر ان يقال لولا انا ولولا انت ولولا هو كما قال
الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين والرابع كاف التشبيه نحو زيد كعمرو فزعم الاخفش
وابن عصفور انها لا تتعلق بشيء وفي ذلك بحث **المسألة الثانية** حكم الجار والمجرور بعد
المعرفة والنكرة كحكم الجملة فهي صفة في نحو رايت طائرا على غصن لانه بعد نكرة محضة وهو
وحال في نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي متزينا لانه بعد معرفة محضة وهي الضمير
المستتر في خرج ومحتمل لهما في نحو يعجبني الزهر في اكمامه وهذا ثمر يانع على اغصانه لان
الزهر معرف بلام الجنس فهو قريب من النكرة وقولك ثمر موصوف بيانع فهو قريب
من المعرفة **المسألة الثالثة** متى وقع الجار والمجرور صفة او صلة او خبرا او حالا تعلق
بفعل محذوف تقديره كائن او استقر الا ان الواقع صلة فيتعين فيه تقدير استقر
لان الصلة لا تكون الا جملة وقد تقدم مثال الصفة والحال ومثال الخبر الحمد لله ومثال
الصلة وله من في السموات والارض **المسألة الرابعة** يجوز في الجار والمجرور
في هذه المواضع الاربعة وحيث وقع بعد نفي او استفهام ان يرفع الفاعل تقول مررت
برجل في الدار ابوه فلك في ابوه وجهان احدهما ان تقدره فاعلا بالجار والمجرور
لنيابته عن استقر وهذا هو الراجح عند الحذاق والثاني ان تقدره مبتدأ مؤخرا

مؤخرا والجار والمجرور خبرا مقدما والجملة صفة وتقول ما في الدار احد قال الله تعالى أفي الله
شك **تنبيه** جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف فلا بد من تعلقه بفعل نحو وجاؤوا
اباهم عشاء يبكون او اطرحوه ارضا او معنى فعل نحو زيد مبكر يوم الجمعة وجالس امام الخطيب
ومثال وقوعه صفة نحو مررت بطائر فوق غصن وحالا نحو رايت الهلال بين السحاب ومحتملا لهما
نحو يعجبني الثمر فوق الاغصان ورايت ثمرة يانعة فوق غصن ومثال وقوعه خبرا والركب اسفل منكم
وصلة ومن عنده لا يستكبرون ومثال رفعه الفاعل نحو زيد عنده مال ويجوز تقديرهما
مبتدأ وخبرا **الباب الثالث** في تفسير كلمات يحتاج اليها المعرب وهي عشرون كلمة
وهي ثمانية انواع احدها ما جاء على وجه واحد وهو اربعة احدها قط بتشديد الطاء وضمها في اللغة
الفصحى وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو ما فعلته قط وقول العامة لا افعله
قط لحن والثاني عوض بفتح اوله وتثليث آخره وهو ظرف لاستغراق المستقبل من الزمان
ويسمى الزمان عوضا لانه كلما ذهبت منه مدة عوضت مدة اخرى تقول لا افعله عوض وكذلك
ابدا في نحو لا افعله ابدا تقول فيهما ظرف لاستغراق المستقبل من الزمان الثالث اجل بسكون
اللام وهو حرف لتصديق الخبر يقال جاء زيد او ما جاء زيد فتقول اجل اي صدقت
والرابع بلى وهو حرف لايجاب المنفي مجردا كان النفي نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
قل بلى وربي لتبعثن او مقرونا بالاستفهام نحو الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
النوع الثاني ما جاء على وجهين وهو اذا فتارة يقال فيها ظرف مستقبل خافض لشرطه
منصوب بجوابه وهذا انفع واوجز من قول المعربين ظرف لما يستقبل من الزمان فيه
معنى الشرط غالبا ويختص اذا بالجملة الفعلية وتارة يقال فيها حرف مفاجأة ويختص بالجملة
الاسمية وقد اجتمعا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون **النوع الثالث**
ما جاء على ثلاثة اوجه وهو سبعة احدها اذ فيقال فيها تارة ظرف لما مضى من الزمان ويدخل
على الجملتين نحو واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وتارة حرف مفاجأة كقوله

فبينما العسر اذ دارت مياسير وتارة حرف تعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
اي لاجل ظلمكم الثانية لما يقال فيها في نحو لما جاء زيد جاء عمرو حرف وجود لوجود وتختص
بالماضي وزعم الفارسي ومتابعوه انها ظرف بمعنى حين ويقال فيها في نحو بل لما يذوقوا
عذاب حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته الا ترى ان المعنى
انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع ويقال فيها حرف الاستثناء في نحو ان كل
نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد الا ترى ان المعنى ما كل نفس الا عليها حافظ والثالثة
نعم فيقال فيها حرف تصديق اذا وقعت بعد الخبر نحو قام زيد او ما قام زيد وحرف اعلام
اذا وقعت بعد الاستفهام نحو اقام زيد وحرف وعد اذا وقعت بعد الطلب نحو احسن
الى فلان والرابعة اي بكسر الهمزة وسكون الياء وهي بمنزلة نعم الا انها تختص بالقسم نحو قل اي
وربي انه لحق والخامسة حتى فاحد اوجهها ان تكون جارة فتدخل على الاسم الصريح بمعنى الى
نحو حتى مطلع الفجر وحتى حين وعلى الاسم المؤول من ان مضمرة من الفعل المضارع فتكون
تارة بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى والاصل حتى ان يرجع الينا اي رجوعه اي الى رجوعه
وتارة بمعنى كي نحو اسلم حتى تدخل الجنة وقد تحتملهما كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء اي
الى ان تفيء او كي تفيء وزعم ابن هشام وابن مالك انها قد تكون بمعنى الا كقوله ليس العطاء
من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان تجود وهو استثناء منقطع والثاني
ان تكون حرف عطف يفيد الجمع المطلق كالواو الا ان المعطوف بها مشروط بامرين احدهما
ان يكون بعضا من المعطوف عليه والثاني ان يكون غاية له في شيء نحو مات الناس حتى
الانبياء فان الانبياء عليهم الصلوة والسلام غاية الناس في شرف المقدار وعكسه زارني
الناس حتى الحجامون وقال الشاعر قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
فالكماة غاية في القوة والبنون الاصاغر غاية في الضعف الثالث ان تكون حرف ابتداء
فيدخل على ثلثة اشياء الفعل الماضي نحو حتى عفوا وقالوا والمضارع المرفوع نحو حتى يقول الرسول

الرسول في قراءة من رفع والجملة الاسمية كقوله حتى ماء دجلة اشكل السادس كلا فيقال فيها
حرف ردع وزجر في نحو فيقول ربي اهانن كلا اي انته عن هذه المقالة وحرف
تصديق في نحو كلا والقمر المعنى اي والقمر وبمعنى حقا او الا الاستفتاحية على خلاف في ذلك نحو
كلا لا تطعه والصواب الثاني لكسر الهمزة في نحو كلا ان الانسان ليطغى السابعة لا تكون
نافية وناهية وزائدة فالنافية تعمل في النكرات عمل ان كثيرا نحو لا اله الا الله وعمل ليس
قليلا كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا والناهية تجزم المضارع نحو ولا تمنن تستكثر فلا تسرف
في القتل والزائدة دخولها كخروجها نحو ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد كما جاء في
موضع آخر **النوع الرابع** ما ياتي على اربعة اوجه وهو اربعة احدها لولا فيقال فيها
تارة حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه ويختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا
نحو لولا زيد لاكرمتك وتارة حرف تحضيض وعرض اي طلب بازعاج او برفق فيختص
بالمضارع او بما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب
وتارة حرف توبيخ فيختص بالماضي نحو فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا
آلهة وقيل وتكون للاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب ولولا انزل عليه ملك
قاله الهروي والظاهر انها في الاول للعرض وفي الثاني للتحضيض وزاد معنى آخر وهو
ان تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس
والظاهر ان المراد فهلا وهو قول الاخفش والكسائي والفراء ويؤيده قراءة ابي فهلا
ويلزم من ذلك معنى النفي الذي ذكره الهروي لان اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه
الثانية ان المكسورة الخفيفة فيقال فيها شرطية في نحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله
ونافية في نحو ان عندكم من سلطان بهذا وقد اجتمعتا في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما
من احد من بعده ومخففة من الثقيلة في نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف النون
وان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من خفف لما وزائدة في نحو ما ان زيد قائم و

اجتمعت ما وان فان تقدمت ما فهي نافية وان تأخرت فهي زائدة وان تقدمت ان فهي شرطية

وما زائدة نحو واما تخافن من قوم خيانة وان المفتوحة الخفيفة فيقال فيها حرف مصدرية

تنصب المضارع نحو يريد الله ان يخفف عنكم ونحو اعجبني ان صمت وزائدة في نحو فلما ان جاء البشير

وكذا حيث جاءت بعد لمّا ومفسرة في نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك باعيننا وكذلك

حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن بخافض فليس منها وآخر دعويهم

ان الحمد لله لان المتقدم عليها غير جملة ولا نحو كتبت اليه بان افعل لدخول الخافض وقول

بعض العلماء في ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم انها مفسرة ان حمل

على انها مفسرة ما ودون قلت منع منه انه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى

او على انها مفسرة للقول فحروف القول تاباه وجوزه الزمخشري ان اول قلت بامرت

وجوز ايضا مصدريتها على ان المصدر بيان للهاء لا بدل والصواب العكس ولا يبدل من ما

لان والعبادة لا يعمل فيها فعل القول وهو قلت ولا يمتنع في واوحى ربك الى النحل ان اتخذي

ان يكون مفسرة مثلها في اوحينا اليه ان اصنع الفلك خلافا لمن منع ذلك لان الالهام

في معنى القول ومخففة من الثقيلة نحو علم ان سيكون وحسبوا ان لا تكون في قراءة الرفع

وكذا حيث وقعت بعد علم او ظن نزل منزلة العلم الرابعة من تكون شرطية في نحو من يعمل

سوءا يجز به وموصولة في نحو ومن الناس من يقول واستفهامية في نحو من بعثنا من مرقدنا

ونكرة موصوفة في نحو مررت بمن معجب لك اي مررت بانسان معجب لك واجاز الفارسي

ان تقع نكرة تامة وحمل عليه قوله ونعم من هو في سر واعلان اي ونعم شخصا هو الخامسة اي

ما يأتي على خمسة اوجه وهو شيئان احدهما اي تقع شرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان

علي واستفهامية نحو ايكم زادته هذه ايمانا وموصولة نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد

اي الذي هو اشد قاله سيبويه ومن تبعه ودالة على الكمال فتقع صفة للنكرة نحو هذا رجل اي رجل

اي هذا رجل كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله اي رجل ووصلة الى نداء

الى نداء ما فيه ال نحو يا ايها الانسان الثانية لو فاعلم وجهها ان يكون حرف شرط في

الماضي فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه نحو ولو شئنا لرفعناه بها

فلو هيهنا دالة على امرين احدهما ان مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم من

هذا ان يكون رفعه منتفيا اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد انتفت وهذا بخلاف لو لم يخف الله

لم يعصه لانه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى وذلك لان

انتفاء العصيان له سببان خوف العقاب وهي طريق العوام والاجلال والاعظام و

هي طريق الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من هذا القسم وانه لو قدر خلوه عن الخوف

لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له ومن هيهنا تبين فساد قول المعربين انها

حرف امتناع لامتناع والصواب انها لا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا الى ثبوته وانما

لها تعرض لامتناع الشرط فان لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط لزم من انتفائه انتفاؤه

وان كان له سبب آخر لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب ومنه نحو لو لم يخف الله لم يعص الامر

الثاني مما دلت عليه لو في المثال المذكور ان ثبوت المشية مستلزم لثبوت الرفع ضرورة ان المشية

سبب والرفع مسبب عنه وهذان المعنيان قد تضمنتهما العبارة المذكورة الثاني ان يكون حرف

في المستقبل فيقال فيها حرف شرط مرادف لان الا انها لا تجزم كقوله تعالى وليخش الذين

لو تركوا اي ان تركوا اي ان شارفوا ان يتركوا وقول الشاعر ولو تلتقي اصداؤنا بعد

موتنا الثالث ان يكون حرفا مصدريا مرادفا لان الا انها لا تنصب ولكن اكثر وقوعها

بعد ود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون او يود احدهم لو يعمر واكثرهم لا يثبت هذا القسم الرابع

ان يكون للتمني نحو فلو ان لنا كرة فنكون اي فليت لنا كرة فنكون ولهذا نصب

فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز

ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في قوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي

من لبس الشفوف وفي قوله تعالى او يرسل رسولا الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا

فنصب خبرا ذكره ابن مالك في التسهيل وذكرها ابن هشام اللخمي بمعنى آخر وهو ان يكون
للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق واتقوا النار ولو بشق تمرة **النوع السادس** ما يأتي على
سبعة اوجه وهو قد فاحد اوجهها ان يكون اسما بمعنى حسب فيقال قدي درهم بغير النون كما
يقال حسبي درهم والثاني ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قدني كما يقال يكفيني الثالث
ان يكون حرف تحقيق فيدخل على الماضي نحو قد افلح من زكيها وعلى المضارع نحو قد يعلم ما انتم
عليه [illegible] والرابع ان يكون حرف توقع وانتظار فيدخل عليهما ايضا تقول قد يخرج زيد
فيدل على ان الخروج منتظر متوقع لهم وزعم بعضهم انها لا تكون للتوقع مع الماضي لان التوقع انتظار
الوقوع والماضي قد وقع وقال الذين اثبتوا معنى التوقع مع الماضي انها تدل على انه كان
متوقعا منتظرا تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون هذا الخبر ويتوقعون الفعل الخامس تقريب
الماضي من الحال ولهذا يلزم قد مع الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وقد فصل لكم ما حرم عليكم
او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا وقال ابن عصفور اذا اجيب القسم بفعل ماض
مثبت متصرف فان كان قريبا من الحال جئت باللام وقد معا نحو بالله لقد قام زيد
وان كان بعيدا جئت باللام فقط كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من
حديث ولا صال وزعم الزمخشري عند ما تكلم على قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا الى قومه
في سورة الاعراف ان قد مع لام القسم للتوقع لان السامع يتوقع الخبر عند سماع القسم
السادس التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود
البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ما انتم عليه هو اقل معلوماته تعالى وزعم
بعضهم انها في ذلك للتحقيق وان التقليل في المثالين المذكورين لم يستفد من قد بل من
قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك من البخيل
والكذوب قليل كان متناقضا لان آخر الكلام يدفع اوله السابع التكثير قاله سيبويه
في قوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد وقال الزمخشري في قوله
تعالى قد نرى تقلب وجهك **النوع السابع** ما يأتي على ثمانية اوجه وهو الواو وذلك انها
واو ترفع ما بعدها وهما واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام فانها لو كانت
واو العطف انتصب الفعل وواو الحال وتسمى واو الابتداء ايضا نحو جاء زيد والشمس طالعة و
سيبويه يقدرها باذ وواوان تنصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه نحو سرت والنيل وواو
الجمع الداخلة على المضارع المسبوق بنفي او طلب نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين وقول ابي الاسود لا تنه عن خلق وتأتي مثله والكوفيون يسمون هذه
الواو واو الصرف وواوان تجر ما بعدهما وهما واو القسم نحو والتين والزيتون وواو رب
كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وواو يكون ما بعدها على حسب ما قبلها
وهي واو العطف وواو دخولها في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة نحو حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها بدليل الآية الاخرى وقيل انها عاطفة والجواب محذوف والتقدير كان
كيت وكيت وقول جماعة انها واو الثمانية وان منها وثامنهم كلبهم لا يرضاه نحوي والقول في
آية الزمر ابعد منه في والناهون عن المنكر والقول به في ثيبات وابكارا ظاهر الفساد
النوع الثامن ما يأتي على اثني عشر وجها وهو ما فانها على ضربين اسمية واوجهها سبعة
معرفة تامة نحو فنعما هي اي فنعم الشيء ابداؤها ومعرفة ناقصة وهي الموصولة نحو ما عند الله
خير من اللهو ومن التجارة اي الذي عند الله خير وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى ويجب حذف الفها اذا كانت مجرورة نحو
عم يتساءلون فناظرة بم يرجع المرسلون ولهذا رد الكسائي على المفسرين قولهم بما غفر لي ربي
انها استفهامية وانما جاز نحو لماذا فعلت لان الفها صارت حشوا بالتركيب مع ذا
فاشبهت الموصولية ونكرة تامة وذلك في ثلثة مواضع في كل منها خلاف احدها نحو فنعما
هي ونعم ما صنعت اي نعم الشيء شيئا صنعته والثاني منها قولهم اني مما ان افعل اي اني
مخلوق من امر وهو فعل كذا وكذا وذلك جار على سبيل المبالغة مثل خلق الانسان من عجل

والثالث في قولهم ما احسن زيدًا ونكرة موصوفة كقولهم مررت بما معجب لك اي شيء معجب ومنه
قولهم نعم ما صنعت اي شيئا صنعته ونكرة موصوفة بها نحو مثلا ما بعوضة وقولهم لامر ما جدع قصير انفه
اي مثلا ما الغاية في الحقارة ولامر عظيم وقيل ان ما في ذلك حرف زائدة لا موضع لها وحرفية واوجهها
خمسة نافية تعمل في الجملة الاسمية عمل ليس في لغة الحجازيين نحو ما هذا بشرا ومصدرية غير ظرفية
نحو بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومصدرية ظرفية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا
وكافة عن العمل وهي ثلثة اقسام كافة عن عمل الرفع كقوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
وقلما وصال على طول الصدود يدوم نقل فعل وما كافة عن طلب الفاعل ووصال فاعل فعل
محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم ولا يكون وصال مبتدأ لان الفعل المكفوف لا يدخل
الا على الجملة الفعلية ولم يكف من الافعال الا قل وطال وكثر وما كافة عن عمل النصب والرفع
وذلك في ان واخواتها نحو انما الله اله واحد وكافة عن عمل الجر نحو ربما يود الذين كفروا
وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وزائدة وتسمى
وغيرها من الحروف الزائدة صلة وتوكيدا نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل ليصبحن نادمين
اي فبرحمة وعن قليل

الباب الرابع

في الاشارة الى عبارات محررة مستوفاة موجزة ينبغي
ان تقول في نحو ضرب من ضرب زيد ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله
لما فيه من التطويل والخفاء وان تقول في نحو زيد نائب عن الفاعل ولا تقل مفعول ما لم يسم
فاعله لخفائه وطوله وصدقه على نحو درهما من اعطي زيد درهما وان تقول في قد حرف لتقليل
زمن الماضي وحدث المضارع والتحقيق حدثهما وفي لن حرف نصب ونفي استقبال وفي
لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وفي اما المفتوحة المشددة حرف شرط وتفصيل
وتوكيد وفي ان حرف مصدري ينصب المضارع وفي الفاء التي بعد شرط رابطة لجواب الشرط
ولا تقل جواب الشرط بالفاء كما يقولون لان الجواب الجملة باسرها لا الفاء وحدها وفي نحو
زيد من جلست امام زيد زيد مخفوض بالاضافة او بالمضاف ولا تقل مخفوض بالظرف

بالظرف لان المقتضي للخفض هو الاضافة او المضاف من حيث هو مضاف لا المضاف
من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد واكرام زيد وفي الفاء من نحو فصل لربك وانحر الفاء
فاء السببية ولا تقل فاء العطف لانه لا يجوز او لا يحسن عطف الطلب على الخبر ولا العكس ان يقول
في الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع وفي حتى حرف العطف للجمع والغاية وفي ثم حرف
العطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف العطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت
فيهن نقل عاطف ومعطوف كما تقول جار ومجرور وكذلك اذا اختصرت في نحو لن ابرح
الارض حتى ان ياذن لي ابي ناصب ومنصوب وان تقول في ان المكسورة حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وتزيد في ان المفتوحة فتقول حرف توكيد مصدري ينصب
الاسم ويرفع الخبر واعلم انه يعاب على الناس في صناعة الاعراب ان يذكروا فعلا ولا يبحث
عن فاعله او مبتدأ ولا يتفحص عن خبره او ظرفا او مجرورا ولا ينبه على متعلقه او جملة ولا يذكر
الها محل ام لا او موصولا ولا يبين صلته وعائده وان يقتصر في اعراب الاسم من نحو قام ذا
او قام الذي على ان يقول اسم اشارة او اسم موصول فان ذلك لا يقتضي اعرابا والصواب
ان يقال فاعل وهو اسم اشارة او هو اسم موصول فان قلت لا فائدة في قوله في ذا
انه اسم اشارة بخلاف قوله في الذي انه اسم موصول فانه فيه تنبيها على ما يفتقر اليه من الصلة
والعائد ليطلبهما المعرب وليعلم ان الجملة الصلة لا محل لها قلت بل فيه فائدة وهي التنبيه على ان
ما يلحقه من الكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه والى ان الاسم الذي بعده في نحو ذلك
جاء في هذا الرجل نعت او عطف بيان على الخلاف في المعرف بال الواقع بعد اسم الاشارة
وبعد ايها في نحو يا ايها الرجل ومما لا يتبين عليه اعراب ان يقول مضاف فان المضاف
ليس له اعراب مستقر كما للفاعل ونحوه وانما اعرابه بحسب ما يدخل عليه فالصواب ان يقال
فاعل او مفعول ونحو ذلك بخلاف المضاف اليه فان له اعرابا مستقرا وهو الجر فاذا
قيل مضاف اليه علم انه مجرور وينبغي ان يجتنب المعرب ان يقول في حرف في كتاب الله تعالى

انه زائدة لانه يسبق الى الافهام ان الزائد هو الذي لا معنى له وكلام الله سبحانه وتعالى
منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوهم للامام فخر الدين فقال المحققون على ان المهمل لا يقع
في كلام الله تعالى فاما ما في قوله تعالى فبما رحمة فيمكن ان يكون استفهامية للتعجب والتقدير فباي
رحمة انتهى والزائد عند النحويين معناه الذي لم يؤت به الا لمجرد التقوية والتاكيد لا المهمل
والتوجيه المذكور من الامام في الآية باطل لامرين احدهما ان ما الاستفهامية اذا خفضت
وجب حذف الفها نحو عم يتساءلون والثاني ان خفض رحمة حينئذ يشكل لانه لا يكون
بالاضافة اذ لم يضف من اسماء الاستفهام ما يضاف الا اي عند الجميع وكم عند الزجاج
ولا بالابدال من ما لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد ان يقترن بهمزة
الاستفهام نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولا بالصفة لان ما لا يوصف
اذا كان شرطية او استفهامية ولا بالبيان لان ما لا يوصف لا يعطف
عليه عطف البيان كالمضمرات وكثير من النحاة المتقدمين
يسمون الزائد صلة وبعضهم يسميه مؤكدا
وفي هذا القدر كفاية
تم والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم وبعد فقد سألني من
لا يسعني مخالفته ولا تواتيني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في
التصريف على نحوها ومقدمة في الخط فأجبته سائلا متضرعا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما
والله الموفق التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب
وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية ويعبر
عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة ويعبر عن الزائد بلفظه إلا
المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء وإلا المكرر للإلحاق ولغيره فإنه بما تقدمه وإن كان
من حروف الزيادة إلا بثبت ومن ثم كان حلتيت فعليلا لا فعليتا وسحنون
وعثنون فعلول لا فعلون لذلك ولعدمه وسحنون إن صح الفتح فعلون
كحمدون وتختص بالعلم لندور فعلول وهو صعفوق وخرنوب ضعيف وسمنان
فعلان وخزعال نادر وبطنان فعلان مع أنه نقيض ظهران وقرطاس
ضعيف ثم إن كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثله كقولك في آدر أعفل
ويعرف القلب بأصله كناء مع النأي وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادي
والقسي وبصحته كأيس وبقلة استعماله كآرام وآدر وبأداء تركه إلى همزتين
عند الخليل نحو جاء أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء فإنها لفعاء
وقال الكسائي أفعال وقال الفراء أفعاء وأصلها أفعلاء وكذلك الحذف كقولك

كقولك في قاض فاع إلا أن تبين فيهما وتنقسم إلى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف علة
والصحيح بخلافه فالمعتل بالفاء مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الأربعة
وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق
وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية والقسمة تقتضي اثني عشر سقط فعل وفعل استثقالا
وجعل الدئل منقولا والحبك إن ثبت على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة وهي فلس
وفرس وكتف وعضد وحبر وعنب وإبل وقفل وصرد وعنق وقد يرد بعض
إلى بعض ففي فعل ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه فخذ وفخذ وفخذ وكذلك الفعل كشهد
ونحو كتف يجوز فيه كتف وكتف ونحو عضد يجوز فيه عضد ونحو عنق يجوز فيه عنق
ونحو إبل وبلز يجوز فيهما إبل وبلز ولا ثالث لهما ونحو قفل يجوز فيه قفل على رأي
لمجيء عسر ويسر والرباعي خمسة جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وزاد الأخفش نحو
جخدب وأما نحو جندل وعلبط فتوالي الحركات حملهما على باب جنادل وعلابط
وللخماسي أربعة سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل وللمزيد فيه أبنية كثيرة ولم يجئ
في الخماسي إلا عضرفوط وخزعبيل وقرطبوس وقبعثرى وخندريس على الأكثر وأحوال
الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر
والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسع
كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة كالإمالة وقد تكون للاستثقال
كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف الماضي للثلاثي المجرد
ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل نحو قتله وضربه وجلس وقعد وشربه وأمقه وفرح
ووثق وكرم وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر
وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك

الباب الاول

وتسكن وتغافل وتكلّم وملحق بأحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرنج
وجوّب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ واغدودن و
اعلوّط واستكان قيل افتعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من كان
فالمد قياس فعَل لمعان كثيرة وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعُله نحو كارمني فكرمته
أكرمه الا باب وعدت وبعت ورميت فانه أفعِله بالكسر وعن الكسائي في نحو شاعرني
فشعرته أشعَره بالفتح وفعِل يكثر فيه العلل والاحزان واضدادها كسقم ومرض
وحزن وفرح ويجيء الالوان والعيوب والحلى كلها عليه وقد جاء أدُم وسمُر
وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بالكسر والضم وفعُل لأفعال الطبائع ونحوها
كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثم كان لازما وشذ رحُبتك الدار أي رحُبت بك
الدار واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذلك باب
بعته وراعوا في باب خفت بيان البنية وأفعل للتعدية غالبا نحو أجلسته
وللتعريض للشيء نحو أبعته وللصيرورة ذا كذا نحو أغدّ البعير ومنه أحصد الزرع و
لوجوده على صفة نحو أحمدته وأبخلته وللسلب نحو أشكيته وبمعنى فعَل نحو قلته
وأقلته وفعّل للتكثير غالبا نحو غلّقت وقطّعت وجوّلت وطوّفت وموّت المال
وللتعدية نحو فرّحته ومنه فسّقته وللسلب نحو جلّدت البعير وقرّدته وبمعنى فعَل
نحو زلته وزيّلته وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة
صريحا فيجيء العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا نحو
كارمته وشاعرته والمتعدي إلى واحد مغاير للمفاعَل متعديا إلى اثنين نحو جاذبته
الثوب بخلاف شاتمته وبمعنى فعّلت نحو ضاعفت وبمعنى فعلت نحو سافرت
وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا نحو تشاركا ومن ثم نقص مفعولا
عن فاعل ويجيء ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتف نحو تجاهلت

تجاهلت وتغافلت وبمعنى فعَل نحو توانيت ومطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد
وتفعّل لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر وللتكلف نحو تشجّع وتحلّم وللاتخاذ نحو توسّد
وللتجنب نحو تأثّم وتحرّج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّعته ومنه تفهّم وبمعنى استفعل نحو
تكبّر وتعظّم وانفعل لازم مطاوع فعَل نحو انكسر وقد جاء مطاوع أفعل وجاء
نحو أسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثم
قيل انعدم خطأ وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وللاتخاذ نحو اشتوى
وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا وللتصرف نحو اكتسب واستفعل للسؤال غالبا
إما صريحا نحو استكتبته أو تقديرا نحو استخرجته وللتحول نحو استحجر الطين شعر

إن البغاث بأرضنا يستنسر

وبمعنى فعَل نحو قرّ واستقر وللرباعي المجرد بناء واحد نحو دحرجته ودحرج و
وللمزيد فيه فعلل تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة الفعل المضارع بزيادة حرف
المضارعة على الماضي فإن كان مجردا على فعَل كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان
العين أو اللام حرف حلق غير ألف وشذ أبى يأبى وأما قلى يقلى فعامرية وركن
يركن من التداخل ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها والكسر فيهما بالياء
ومن قال طوّحت وأطوح وتوّهت وأتوه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده
أو من التداخل ولم يضموا في المثال ووجد يجد ضعيف ولزموا الضم في المضاعف
المتعدي نحو يشدّه ويمدّه ويحطّه وجاء الكسر في يشدّه ويعلّه وينمّه ولزموه في حبّه
يحبّه وهو قليل وإن كان على فعِل فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالا وطى
تقول في باب بقي يبقى بقى يبقى وأما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل وإن كان
على فعُل ضمّت وإن كان غير ذلك كسر ما قبل الآخر ما لم يكن أوّل ماضيه تاء
زائدة نحو تعلّم وتجاهل فلا يغير أو لم يكن اللام مكررة نحو احمرّ واحمارّ فتدغم ومن ثمه

الباب الثالث في الصفة المشبهة

كان أصل مضارع أفعل يؤفعل إلا أنه رُفض لما يلزم من توالي همزتين في المتكلم فخفف الجميع وقوله فإنه أهلٌ لأن يُؤكرما شاذ الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل تقدمت الصفة المشبهة من نحو فرح على فَرِح غالباً وجاء معه في بعضها الضم نحو نَدُس وحَذُر وعَجُل وجاءت على سَليم وشَكْس وحُرّ وصِفْر وغَيُور ومن الألوان والعيوب والحُلى على أفعل ومن نحو كرُم على كريم غالباً وجاءت على حَسَن وخَشِن وصَعْب وصُلْب وجَبان وشُجاع ووَقور وجُنُب وهي من فَعَل قليلة وجاء نحو حَرِيص وأَشْيَب وضَيِّق ويجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فَعْلان نحو جَوعان وشَبعان وعطشان وريّان

الباب الرابع

المصدر أبنية الثلاثي المجرد كثيرة نحو قَتْل وفِسْق وشُغْل ورَحْمة ونِشْدة وكُدرة ودَعْوى وذِكرى وبُشرى وليّان وحِرمان وغُفران ونَزَوان وطَلَب وخَنِق وصِغَر وهُدى وغَلَبة وسَرِقة وذَهاب وصِراف وسُؤال وزَهادة ودِراية ودُخول وقَبول ووَجيف وصُهوبة ومَدْخل ومَرجِع ومَسْعاة ومَحْمِدة وبُغاية وكراهية إلا أن الغالب في فَعَل اللازم نحو ركع على رُكوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضَرْب وفي الصنائع ونحوها نحو كتب على كِتابة وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الأصوات نحو صرخ على صُراخ وقال الفراء إذا جاءك فَعَل مما لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنجد ونحو قِرى وهُدى مختص بالمنقوص وطلب مختص بيفعُل إلا جلب الجرح والغلب وفَعِل اللازم نحو فرح على فَرَح والمتعدي نحو جهل على جَهْل وفي الألوان والعيوب نحو سَمِر وأَدِم على سُمرة وأُدمة وفَعُل نحو كرم على كرامة غالباً وعِظَم كِبَراً وكَرَم نحوه والمزيد فيه والرباعي قياسي فنحو أكرم على إكرام ونحو كرّم على تكريم وتكرمة وجاء كِذّاب وكِذاب والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجارة واستجارة ونحو ضارب على مضاربة و

وضِراب وتِراءٍ شاذ وجاء فِعّال ونحو تكرّم على تكرُّم وجاء تِلِقّاف والباقي واضح ونحو التَّرْداد والتَّجْوال والحِثِّيثى والرِّمِّيّا للتكثير ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً على مَفْعَل قياساً مطرداً كمقتل ومضرب ومشرب وأما مَكرُم ومَعُون ولا غيرهما فنادر حتى جعلهما الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة ومن غيره على زنة اسم المفعول كمُخرَج ومُستخرَج وكذلك الباقي وأما ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل وعلى فاعلة كالعافية والعاقبة والكاذبة أقلّ ونحو دحرج على دحرجة ودِحراج بالكسر ونحو زلزل على زِلزال بالكسر والفتح والمرّة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على فَعْلة نحو ضَرْبة وقَتْلة وبكسر الفاء للنوع نحو ضِربة وقِتلة وما عداه على المصدر المستعمل نحو إنابة فإن لم يكن تاء زدتها نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة وإتيانة ولِقاءة شاذ أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مَفْعَل نحو مشرب ومقتل ومرمى ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل نحو مضرِب وموعِد وجاء المنسِك والمجزِر والمنبِت والمطلِع والمشرِق والمغرِب والمفرِق والمسقِط والمسكِن والمرفِق والمسجِد والمنخِر وأما منخِر ففرع كمِنتِن ولا غيرهما ونحو المظِنّة والمقبُرة فتحاً وضماً ليس بقياس وما عداه فعلى لفظ المفعول الآلة على مِفْعَل ومِفْعال ومِفْعلة كالمِحلب والمِفتاح والمِكسحة ونحو المُسعُط والمُنخُل والمُدُق والمُدهُن والمُكحُلة والمُحرُضة ليس بقياس المصغّر المزيد فيه ليدل على تقليل فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه وبعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التأنيث وألفي التأنيث والألف والنون المشبهتين بهما وألف أفعال جمعاً ولا يزاد على أربعة فلذلك لم يجئ في غيرها إلا فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعيل وإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس وقيل ما أشبه الزائد وسمع الأخفش سُفَيرِجل ويرد نحو باب وناب وميزان وموقظ إلى أصله

لذهاب المقتضي بخلاف قائم وتراث وأدد وقالوا عُيَيد لقولهم أعياد فإن كانت مدة
ثانية فالواو نحو ضُوَيرِب في ضارب وضُوَيرِيب في ضِرّاب **والاسم** على حرفين يُرَدّ
محذوفه تقول في عِدَة وكُل اسمًا وُعَيدة وأُكَيل وفي سَهٍ ومُذ اسمًا سُتَيهة و
مُنَيذ وفي دَمٍ وحِرٍ دُمَيّ وحُرَيح وكذلك باب ابن واسم وأخت وبنت وهَنت
بخلاف باب مَيت وهارٍ وناسٍ وإذا وَلِيَ ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة
قُلِبَت ياءً وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرَيّة وعُصَيّة ورُسَيّلة وتصحيحها في
أُسَيود وجُدَيّل قليل فإن اتفق ثلاث ياآت حذفت الأخيرة نسيًا على الأفصح
كعُطَيّ في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية عُطَيّ وأُدَيّة وغُوَيّة ومُعَيّة وقياس
أحوى أُحَيّ غير منصرف وعيسى يصرفه وقال أبو عمرو أُحَيٌّ وعلى قياس أُسَيّود أُحَيوِي
ويزاد للمؤنث الثلاثي بغير تاء تاء كعُيَينة وأُذَينة وعُرَيب وعُرَيس شاذ بخلاف
الرباعي كعُقَيرِب وقُدَيديمة ووُرَيّئة شاذ **ويحذف** ألف التأنيث المقصورة
غير الرابعة كجُحَيجِب وحُوَيلي في جحجبى وحولايا **وتثبت** الممدودة مطلقا وثبوت الف
في لُغَيزى والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكن إياها نحو
مُفَيتيح وكُرَيديس وذوا الزيادتين غير ما مر من الثلاثي يحذف أقلهما فائدة كمُطَيلِق
ومُغَيلِم ومُضَيرِب ومُقَيدِم في منطلق ومغتلم ومضارب ومقدّم فإن تساويا
فمخيّر كقُلَينسة وقُلَيسية وحُبَينط وحُبَيط وذو الثلاث غيرها يبقى الفضلى كمُقَيعِس
في مُقعَنسِس **ويحذف** زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة كقُشَيعِر في مُقشَعِرّ
وحُرَيجِم في احرنجام ويجوز التعويض عن حذف الزائد بياء قبل الطرف بعد الكسرة فيما
ليست فيه كمُغَيليم في مُغتلم ويُرَدّ جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلّته فيصغّر نحو
غُلَيمة في غلمان أو إلى واحده فيصغّر ثم يجمع جمع السلامة نحو غُلَيّمون ودُوَيرات
وما جاء على غير ما ذكر كأُنَيسيان وعُشَيشية وأُغَيلمة وأُصَيبِية شاذ وقولهم

وقولهم أُصَيغر منك ودُوَين هذا وفُوَيق هذا للتقليل بانهما ونحو ما أُحَيسِنه شاذ
والمراد المتعجب منه ونحو جُمَيل وكُعَيت للطائرين وكُمَيت للفرس موضوع على التصغير
وتصغير الترخيم بحذف كل الزوائد ثم يصغر كحُمَيد في أحمد وخولف بالإشارة والموصول
فألحقت قبل آخرهما ياء وزيد آخرهما ألف فقيل ذَيّا وتَيّا واللذيّا واللتيّا واللذيّان
واللتيّان واللذيّون واللتيّات ورفضوا تصغير الضمائر ونحو أين ومتى ومن
وما وحيث ومع وغير وحسبك والاسم عاملا عمل الفعل فمن ثم جاز ضُوَيرب
زيدٍ وامتنع ضُوَيرِبٌ زيدًا **المنسوب** الملحق آخره ياء مشددة لتدل على نسبته
إلى المجرد عنها وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقا وزيادتي التثنية والجمع إلا علمًا
قد أعرب بالحركات فلذلك قيل قِنَّسرِيّ وقِنَّسرِينيّ ويفتح الثاني من نحو نَمِر
والدُّئِل بخلاف تغلبي على الأفصح ويحذف الياء والواو من فَعِيلة وفَعُولة
بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحَنَفي وشَنَئي ومن فُعَيلة غير مضاعف
كجُهَني بخلاف طويلي وشديدي وسليقي وسليمي في الأزد وعُمَيري في كلب شاذ
وعَبَدي وجَذَمي في بني عَبيدة وجَذيمة أشذ وخُرَيبي شاذ وثقفي وقرشي و
فُقَمي في كنانة ومُلَحي في خُزاعة شاذ **ويحذف** الياء من المعتل اللام من المذكر
والمؤنث وتقلب الياء الأخيرة واوا كغَنَوي وقُصَوي وأُمَوي وجاء
أُمَيِّي بخلاف غَنَوي وأُمَوي شاذ **وأجري** تَحَوي في تحية مجرى غنوي وأمّا نحو
عَدُوّ فعَدُوّي وفي اتفاقا وقال المبرد في نحو عدوّة مثله وقال سيبويه عَدَوي
ويحذف الياء الثانية من نحو سيّدي وميّتي ومُهَيمي من مُهَيِّم وطائي شاذ
فإن كان نحو مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم قيل مُهَيِّيمي بالتعويض **وتقلب الألف** الآخرة
الثالثة والرابعة المنقلبة واوا كعصوي ورحوي وملهوي ومرموي ويحذف
غيرها كحُبلي وجَمَزي ومُرامي وقبعثري وقد جاء في نحو حُبلى حُبلوي وحُبلاوي بخلاف

نحو جمزى وتقلب الياء الآخرة الثالثة المكسور ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعموي وشجوي
وتحذف الرابعة على الافصح كقاضي وتحذف ما سواها كمشتري وباب محي جاء على
محوي ومحيي كاموي واميي ونحو ظبية وقنية ودمية وغزوة وعروة ورشوة على القياس
عند سيبويه وزنوي في بني زنية وقروي شاذ وعند يونس ظبوي وغزوي و
اتفقا في باب ظبي وغزو وبدوي شاذ وباب طي وحي ترد الاولى الى اصلها وتفتح
فتقول طووي وحيوي بخلاف دوي وكوي وما آخره ياء مشددة بعد ثلثة ان
في نحو مرمي قيل مرموي ومرمي وان كانت زائدة حذفت ككرسي وبخاتي في بخاتي
اسم رجل وما آخره همزة بعد الف ان كانت للتانيث قلبت واوا كصنعاني
وبهراني وروحاني وجلولي وحروري شاذ فان كانت اصلية ثبتت على الاكثر
كقرائي والا فالوجهان ككسائي وعلباوي وباب سقاية سقائي بالهمزة
وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب راي وراية رائي ورايي وراوي
وما كان على حرفين ان كان متحرك الاوسط اصلا والمحذوف لام ولم يعوض همزة
وصل او كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده كابوي واخوي وشيوي
في شية ووشيوي في شية وقال الاخفش وشيي على الاصل وان كانت لامه
صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد كعدي وزني وسهي في سه وجاء عدوي وليس برد
وما سواهما يجوز فيه الامران نحو غدي وغدوي وابني وبنوي وحري وحرحي
وابو الحسن يسكن ما اصله السكون فيقول غدوي وحرحي واخت وبنت كاخ
وابن عند سيبويه وعليه كلوي وقال يونس اختي وبنتي وعليه كلتي وكلتوي
وكلتاوي والمركب ينسب الى صدره كبعلي وتابطي وخمسي في خمسة عشر
علما ولا ينسب اليه عددا والمضاف ان كان الثاني مقصودا اصلا كابن
الزبير وابي عمرو قيل زبيري وعمري وان كان كعبد مناف وامرئ القيس

صحراوي وحراوي صح

١٦٤

القيس قيل عبدي ومرئي والجمع يرد الى الواحد فيقال في كتب ومصحف و
مساجد وفرائض كتابي وصحفي ومسجدي وفرضي واما مساجد علما فمساجدي
كانصاري وكلابي وما جاء على غير ما ذكر فشاذ وكثر مجيء فعال في الحرف كبتات
وعواج وثواب وجمال وجاء فاعل ايضا بمعنى ذي كذا كتامر ولابن ودارع
ونابل ومنه عيشة راضية وطاعم وكاس الجمع الثلاثي الغالب في نحو
فلس على افلس وفلوس وباب ثوب على اثواب وجاء زناد في غير باب
سيل ورئلان وبطنان وغردة وسقف وانجدة شاذ ونحو حمل على احمال
وحمول وجاء على قداح وارجل وعلى صنوان وذؤبان وقردة ونحو قرء على
اقراء وقروء وجاء على قرطة وخفاف وفلك وباب عود على عيدان ونحو جمل
على اجمال وجمال وباب تاج على تيجان وجاء على ذكور وازمن وخربان وحملان
وخيرة وحجلى ونحو فخذ على افخاذ فيهما وجاء على نمور ونمر ونحو عجز على اعجاز وجاء
سباع وليس رجلة بتكسير ونحو عنب على اعناب وجاء اضلع وضلوع
ونحو ابل على آبال فيهما ونحو صرد على صردان فيهما وجاء ارطاب ورباع ونحو عنق
على اعناق فيهما واستغنوا بافعل في المعتل العين وافوس وانوب واعين
وانيب شاذ واستغنوا بفعال في الياء دون الواو كفعول في الواو
دون الياء ونووج وسووق شاذ المؤنث نحو قصعة على قصاع وبدور وبدر
ونوب ونحو لقحة على لقح غالبا وجاء على لقاح وانعم ونحو برقة على برق غالبا و
جاء على حجوز وبرام ونحو رقبة على رقاب وجاء على اينق وتير وبدن ونحو معدة
على معد ونحو تخمة على تخم واذا صح باب تمرة قيل تمرات بالفتح والاسكان ضرورة
والمعتل العين ساكن وهذيل تسوي وباب كسرة على كسرات بالفتح والكسر
والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح ونحو حجرة على حجرات بالضم والفتح والمعتل العين

الباب الثالث جمع

والمعتل اللام يُسكَّن ويُفتح وقد يُسكَّن في تميم في كسرات وجروات والمضاعف
ساكن في الجميع وأما الصفات فبالإسكان وقالوا لجبات وربعات للمح الاسمية أصلية
وحكم نحو أرض وأهل وعرس وعير كذلك وباب سنة جاء فيه سنون وقلون وثبون
وظبون وسنوات وعضوات وثبات وهنات وجاء آم كآكم الصفة نحو
صعب على صعاب غالبا وباب شيخ على أشياخ وجاء ضيفان ووغدان وكهول
ورطلة وشيخة ووِرَد وسحل وسمحاء ونحو جلف على أجلاف كثيرا وأجلف
نادر ونحو حر على أحرار ونحو بطل على أبطال وحسان وإخوان وذكران ونصف
ونحو نكد على أنكاد ووجاع وخشن وجاء وجاعى وحباطى وحذارى ونحو يقظ على
أيقاظ وبابه الصحيح ونحو جنب على أجناب والجمع الجميع جمع السلامة للعقلاء الذكور
وأما مؤنثه فبالألف والتاء لا غير نحو عبلات وحذرات ويقظات إلا نحو خدلة
فإنه جاء على خدال وكماش وقالوا علج في جمع علجة ما زيادته مدة ثالثة الاسم
نحو زمان على أزمنة غالبا وجاء قذل وغزلان وعنوق ونحو حمار على أحمرة وحمر
غالبا وجاء صيران وشمائل ونحو غراب على أغربة وجاء قرد وغربان وزقان
وغلمة قليل وذبّ نادر وجاء في مؤنث الثلاثة أعنق وأذرع وأعقب
وأمكن شاذ ونحو رغيف على أرغفة ورغف ورغفان غالبا وجاء أنصباء
وفصال وأفائل وظلمان قليل وربما جاء مضاعفه على سرر ونحو عمود على أعمدة
وعمد وجاء قعدان وأفلاء وذنايب المؤنث كيف كان على حمائم ورسائل
وذوائب وصحائف وصحف الصفة نحو جبان على جبناء وصنع وجياد ونحو
كناز على كنز وهجان ونحو شجاع على شجعان وشجعان وشجعاء ونحو كريم
على كرماء وكرام ونذر وثنيان وخصيان وأشراف وأصدقاء وأشحة
وظروف ونحو صبور على صبر غالبا وعلى ودداء وأعداء ونحو فعيل بمعنى مفعول

مفعول بابه فعلى كجرحى وأسرى وقتلى وجاء أسارى وشذ قتلاء وأسراء ولا يجمع جمع
الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصل ونحو مريض محمول على جرحى
وإذا حملوا عليه نحو هلكى وموتى وجربى فهذا أجدر كما حملوا أيامى ويتامى على وجاعى
وحباطى المؤنث نحو صحيفة على صحائف وصحاح وجاء خلفاء وخلف جمع خليف
ونحو عجوز على عجائز فاعل الاسم نحو كاهل على كواهل وجاء حجران وجنان المؤنث
نحو كاثبة على كواثب وقد نزلوا فاعلاء منزلته فقالوا قواصع ونوافق ودوام و
سواب الصفة نحو جاهل على جهل وجهال غالبا وفسقة كثيرا وعلى قضاة في المعتل
اللام وعلى بزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود وأما فوارس فشاذ المؤنث
نحو نائمة على نوائم ونوم وكذلك حوائض وحيض المؤنث بالألف رابعة نحو
أنثى على إناث ونحو صحراء على صحارى والصفة نحو عطشى على عطاش ونحو حبلى على
حبالى ونحو بطحاء على بطاح ونحو عشراء على عشار وفعلى أفعل نحو الصغرى
على الصغر وبالألف خامسة نحو حبارى على حباريات أفعل الاسم كيف تصرف
نحو أجدل وإصبع وأخوص على أجادل وأصابع وأخاوص وقولهم خوص للمح الوصفية
والصفة نحو أحمر على حمران وحمر ولا يقال أحمرون لتميزه عن أفعل التفضيل ولا حمراوات
لأنه فرعه وجاء الخضراوات لغلبته اسما ونحو الأفضل على الأفاضل والأفضلين ونحو
شيطان وسرحان وسلطان على شياطين وسراحين وسلاطين وجاء سراح و
الصفة نحو غضبان على غضاب وسكارى وقد ضمت أربعة كسالى وسكارى و
عجالى وغيارى فيعل نحو ميت على أموات وجياد وأبيناء ونحو شرابون وحسانون
وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون استغني فيها بالتصحيح وجاء مكاسير
وملاعين ومياسين ومشائيم ومياسير ومفاطير ومناكير ومطافيل ومشادن
والرباعي نحو جعفر وغيره على جعافر قياسا ونحو قرطاس على قراطيس وما كان على زنته

نحو او غير ملحق بملحق او بغير مدة يجري مجراه نحو كوكب وجدول وعثير وتنضب ومدعس
وفروج وقرطاط ومصباح ونحو جواربة واشاعثة في الاشعثي والمنسوب ونحو اناسي
سكرة كصغيرة بحذف خامسه ونحو حنظل وبطيخ لا يميز واحده بالتاء ليس بجمع على
الاصح وهو غالب في غير المصنوع ونحو سفين ولبن وتلقين ليس بقياس وكماة وكمء
وجباة وجبء عكس تمرة وتمر ونحو ركب وحلق وجامل وسراة وخربة وغزي وتوام
ليس بجمع على الاصح ونحو اراهط واباطيل واحاديث واعاريض واقاطيع واهال
وليال وحمير وامكن على غير الواحد وقد يجمع الجمع نحو اكالب واناعيم وجمائل وجمالات
وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات **التقاء الساكنين** يغتفر في الوقف
مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة والضالين وتمود الثوب وفي نحو ميم
وقاف وعين مما بني لعدم التركيب وقفا ووصلا وفي نحو آلحسن عندك وآيمن
الله يمينك للالتباس وفي نحو لا ها الله واي الله جائز وحلقتا البطان شاذ
فان كان غير ذلك واولهما مدة حذفت نحو خف وقل وبع وتخشين واغزوا
وارمي واغزن وارمن وتخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض والحركة
في نحو خف الله واخشوا الله واخشي الله واخشون واخشين غير معتد بها بخلاف
نحو خافا وخافن فان لم يكن مدة حرك نحو اذهب اذهب ولم يلده والم الله
واخشوا الله واخشي الله ومن ثم قيل اخشون واخشين لانه كالمنفصل الا في نحو
انطلق ولم يلده وفي رد ولم يرد في تميم لما قرئ من تحريكه للتخفيف تحرك الثاني
وقراءة حفص ويتقه ليست منه على الاصح والاصل الكسر فان خولف فلعارض
كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ وكاختيار الفتح في نحو الم الله وكجواز الضم اذا كان
بعد الثاني منهما ضمة اصلية في كلمة نحو وقالت اخرج وقالت اغزي بخلاف ان امرؤ
وقالت ارموا وان الحكم واختيار في نحو اخشوا القوم عكس لو استطعنا وكجواز الضم

الضم والفتح في نحو رد ولم يرد بخلاف نحو رد القوم على الاكثر وكوجوب الفتح في نحو ردها
والضم في نحو رده على الافصح والكسر لغية وغلط ثعلب في جواز الفتح والفتح في نون
من مع اللام نحو من الرجل والكسر ضعيف عكس من ابنك وعن على الاصل
وعن الرجل بالضم ضعيف وجاء في المغتفر التقى ومن التقى واضربه وجاءه دابة
وشابة بخلاف تامروني **الابتداء** لا يبتدأ الا بمتحرك كما لا يوقف الا على ساكن
فان كان الاول ساكنا وذلك في عشرة اسماء محفوظة وهي ابن وابنة وابنم
واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن الله وفي كل مصدر
بعد الف فعله الماضي اربعة فصاعدا كالاقتدار والاستخراج وفي افعال تلك المصادر
من ماض وامر وفي صيغة امر الثلاثي وفي لام التعريف وميمه الحق اي ان كن
في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة الا فيما بعد ساكنه ضمة اصلية فانها تضم نحو
اقتل اغز اغزي بخلاف ارموا والا في لام التعريف وايمن فانها تفتح واثباتها
وصلا لحن وشذ في الضرورة والبتة مواجها الفا لا بين بين على الافصح في نحو
آلحسن عندك وآيمن الله يمينك للبس واما سكون ها وهو وهي وفهو
وفهي ولهو ولهي فعارض فصيح وكذلك لام الامر نحو وليوفوا وشبه به
اهو واهي وثم هو وثم ليقضوا ونحو ان يمل هو قليل **الوقف** قطع الكلمة عن
ما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل فالاسكان المجرد في المتحرك والروم
في المتحرك وهو ان تأتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والاشمام في المضموم
وهو ان تضم الشفتين بعد الاسكان والاكثر على ان لا روم ولا اشمام في هاء
التانيث وميم الجمع والحركة العارضة وابدال الالف في المنصوب المنون
وفي اذن وفي نحو اضربن بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الافصح ويوقف على
الالف في باب عصا ورحى باتفاق وقلبها وقلب كل الف همزة ضعيف وكذلك

قلب ألف نحو حبلى همزة أو واوا أو ياء وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة
على الأكثر وتشبيه تاء هيهات به قليل وفي الضاربات ضعيف وعرقات إن فتحت تاؤه
في النصب فبالهاء وإلا فبالتاء وإلحاق هاء السكت بعد حركة بنائية ليس حركة همزة القطع
للوصل بخلاف الم الله فإنه للوصل التقى ساكنين وزيادة الألف في أنا وحيهله
وقيف على لكنا هو الله ربي بالكف وثمه وأنه قليل وإلحاق هاء السكت لازم في
ره وقه ومجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م أنت وجائز في نحو لم يخشه
ولم يرمه ولم يغزه وغلاميه وغلامه وحيهلة وإليه وهو وهي ثمّ حركته غير إعرابية و
لا مشبهة بها كالماضي وباب يا زيد ولا رجل وفي نحو يا هناه ويا هنتاه وحذف
الياء في نحو القاضي وغلامي حركت أو سكنت وإثباتها أكثر عكس قاض وإثباتها
في نحو يا مري اتفاق وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح
وحذفهما فيهما في نحو لم يغزو ولم ترمي وصنعوا قليل وحذف الواو في نحو ضربه و
ضربهم فيمن ألحق والياء في نحو به وبهذه وإبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها عند قوم
نحو هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورأيت الكلا والخبا والبطا والردا
ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي ومنهم من يقول هذا الردي ومن البطو
فيتبع والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله نحو جعفر وهو قليل
ونحو القصبا شاذ ضرورة ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح إلا الفتحة إلا في الهمزة
وهو أيضا قليل نحو هذا بكر وخبؤ ومررت ببكر وخبئ ورأيت الخبأ ولا يقال
رأيت البكر ولا هذا حجر ولا من قفل ويقال هذا الردؤ ومن البطئ ومنهم
من يتبع فيتبع المقصور ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى الممدود ما كان
بعدها فيه همزة كالكساء والرداء والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل
آخر نظيره من الصحيح مفتوحا ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفا فالمعتل اللام من أسماء

الباب الخامس في الاسم المقصور والممدود

من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطى ومشترى لأن نظائرهما مكرم و
مشترك وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه مفعل أو مفعل كمغزى
وملهى لأن نظائرها مقتل ومخرج والمصادر من فعل فهو أفعل أو فعلان أو فعيل
كالعشى والصدى والطوى لأن نظائرها الحول والعطش والفرق والغراء شاذ
والأصمعي يقصره وجمع فعلة وفعلة كعرى وجزى لأن نظائرها قرب وقرب ونحو
الإعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء ممدود لأن نظائرها الإكرام والطلاب
والافتتاح والاحرنجام وأسماء الأصوات المضموم أولها كالعواء والثغاء لأن نظائرها
النباح والصراخ ومفرد أفعلة نحو كساء وقباء لأن نظائرها حمار وقذال وأندية
شاذ والسماعي نحو العصا والحفا والرحى والإباء مما ليس له نظير يحمل عليه ذو الزيادة
وحروفها اليوم تنساه أو سألتمونيها أو السمان هويت أي التي لا تكون الزيادة
لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها ومعنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال
على مثال أزيد منه ليعامل معاملته نحو قردد ملحق ونحو مقتل غير ملحق لما ثبت
من قياسها لغيره أو لمجيء الإدغام المنافي له فيه نحو أشد ومعد وما عل كذلك لمجيء
مصادرها مخالفة ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها ويعرف
الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة فيه والترجيح عند التعارض والاشتقاق
المحقق مقدم فلذلك حكم بثلاثية عنسل وشمال ونيدل ورعشن وفرسن
وبلغن وحطائط ودلامص وقمارص وهرماس وزرقم وقنعاس وترموت
وكان ألندد وألنجج أفنعلا ومعدٌ فعلا لمجيء تمعدد ولم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل
لوضوح شذوذه ومراجل فعالل لمجيء ثوب ممرجل وضهيأ فعلأ لمجيء ضهياء
وفينان فيعالا لمجيء فنن وحوائض فعائلا لمجيء حوائض ومعزى فعلى لقولهم معز
وسنبتة فعلتة لقولهم سنب وبلهنية فعلنية من قولهم عيش أبله والعرضنة

بجعل وفرناس بحم

وبوخمه سجه

الباب في ذي الزيادة

فعلنة لانه من الاعتراض واول افعل لمجيء الاولى والاول والتصحيح انه من وول
لا من وأل ولا من أول وانقحل انفعل من قحل اي يبس وافعوان افعلان
لمجيء افعى واضحيان افعلان من الضحى وخفيفن فنعليل من خفق وعفرنا
فعلنى من العفر فان رجح اي اشتقاقين فالصحيح كارطى وافعى حيث قيل بعير
ارط وارطى وأديم مأروط ومرطي ومألوق ومعلوق جاز الامران وكحسان و
حمار قبان حيث صرف ومنع والا فالترجيح كملأك قيل مفعل من الالوكة وابن
كيسان فعال من الملك وابو عبيدة مفعل من لأك اي اذا ارسل وموسى
مفعل من اوسيت اي حلقت والكوفيون فعلى من ماس اي تبختر وانسان
فعلان من الانس وقيل افعان من نسي لمجيء انيسيان وتربوت فعلوت
من التراب عند سيبويه لانه الذلول وقال في سبروت فعلول وقيل
انه من السبر وقال في ضبالة فعلالة وقيل انه من النبل الصغار لانه القصير
وسرية فعلية من السر وقيل من السراة ومؤونة فعولة من مان يمون وقيل
من الاون لانها ثقل وقال الفراء من الاين واما منجنيق فان اعتد بجنقونا
فمنفعيل والا فان اعتد بمجانيق ففنعليل والا فان اعتد بسلسبيل على
على الاكثر ففعلليل والا ففعنليل ومجانيق يجمع الثلاثة مفاعيل وفعالين فعاليل
ومنجنون مثله لمجيء منجنين الا في منفعيل ولا منجنين لكان فعللولا كعضرفوط
وخندريس كمنجنين فان فقد الاشتقاق فبالخروج عن الاصول كتاء تتفل
وترتب ونون كنتأل وكنهبل بخلاف كنهور ونون خنفق وتنفخ او بخروج
زنة اخرى لها كتاء تتفل وترتب مع تتفل وترتب ونون قنفخر مع قنفخر وخنفقيق
مع خنفقيق وهمزة ألنجج مع ألنجوج فان خرجتا معا فزائد ايضا كنون نرجس
وحنطأو ونون جندب اذا لم يثبت جخدب الا ان تشذ الزيادة كميم مرزنجوش دون

دون نونها اذ لم تزد الميم اولا خامسة ونون برناساء واما كنابيل فمثل خزعبيل
فان لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع او موضعين مع ثلاثة اصول للالحاق وغيره
كقردد ومرمريس وعصبصب وهمرش وعند الاخفش اصله هنمرش كجحمرش
لعدم فعّلل قال ولذلك لم يظهر واو الزائد في نحو كرّم الثاني وقال الخليل الاول وجوّز
سيبويه الامرين وتضاعف الفاء وحدها نحو زلزل وصيصية وقوقيت ولا
ضوضيت رباعي وليس بتكرير الفاء ولا العين للفصل ولا بذي زيادة لاحد حرفي
اللين لدفع التحكم وكذلك سلسبيل خماسي على الاكثر وقال الكوفيون زلزل من زل
وصرصر من صر ودمدم من دم لاتفاق المعنى وكالهمزة اولا مع ثلاثة اصول فقط
فافكل افعل والمخالف مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك ومطردة
في الجاري على الفعل والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدا الا في اول الرباعي الا فيما يجري على
الفعل ولذلك كان يستعور كعضرفوط وسلحفية فعلية والواو والالف زيدتا مع
ثلاثة فصاعدا الا في الاول ولذلك كان ورنتل كجحنفل والنون كثرت بعد الالف
آخرا وثالثة ساكنة نحو شرنبث وعرند واطردت في المضارع والمطاوع والتاء في
تفعيل ونحوه ونحو رغبوت والسين اطردت في استفعل وشذت في اسطاع
قال سيبويه هو اطاع فمضارعه يسطيع بالضم وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة وحذف
التاء استثقالا فمضارعه بالفتح وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة
واما اللام فقليلة كزيدل وعبدل حتى قال بعضهم في فيشلة فيعلة مع فيشة وفي هيقل
مع هيق وفي طيسل مع طيس للكثير وفي فحجل كجعفر مع افحج واما الهاء فكان المبرد
لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فانها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وانما يلزمه
نحو امهات ونحو أمّهتي خندف والياس ابي وأمّ فعل بدليل الامومة
واجيب بجواز اصالتها بدليل تأمّهت فتكون أمّهة فعّلة كأبّهة ثم حذفت الهاء

اوشبها اصلان كدمث ودمثر وثرة وثرثار ولولوء ولآل ويلزمه ايضا نحو ارَق
اهراقه ابو الحسن تجرع للتطويل من الجرع للمكان السهل وهبلع للاكول من البلع
وخولف وقال الخليل انه كوثرة للضخمة فعفولة لانها ترى كل في شبهها وخولف
فان تعدد الغالب مع ثلثة اصول حكم بالزيادة فيها او فيهما كحبنطى فان تعين
احدهما رجح بخروجها كميم مرتم ومدين وهمزة ايدع وياء تيحان وتاء عزويت
وطاء قطوطى ولام ادلولى دون الفيهما لوجود فعوعل وافعوعل وعدم فعولى وافعولى
وواو حولايا دون يائيها واول يهير والتضعيف دون الثانية وهمزة ازونان
دون واوه وان لم يات الا انبجان فان خرجتا رجح باكثرهما كالتضعيف في تمفعال
والواو في كوألل ونون حنطأو وواوها فان لم تخرج فيهما رجح بالاظهار ان ادى قبل شبهة
الاشتقاق ومن ثم اختلف في يأجج ومأجج ونحو محبب يقوى التضعيف واجيب
بوضوح اشتقاقه فان ثبتت فيهما فبالاظهار اتفاقا ككذال تهدد فان لم يكن اظهار
فبشبهة الاشتقاق كميم موظب ومعلى وفي تقديم اغلبهما عليها نظر ولذلك قيل
رمان فعال لغلبته في نحوه فان ثبتت فيهما رجح باغلب الوزنين وقيل باقيسهما و
من ثم اختلف في مورق دون حومان فان ندرا احتملهما كارجوان فان فقدت
شبهة الاشتقاق فيهما فبالاغلب كهمزة افعى واوتكان وميم امعة فان ندرا ا
احتملهما كاسطوانة ان ثبت افعوالة والا فَفُعلوانة لا افعلانة لمجي اساطين
الامالة ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة او ياء او لكون
الالف منقلبة عن مكسور او ياء او صائرة ياء مفتوحة او للفواصل او لامالة قبلها
على وجه فالكسرة قبل الالف في نحو عماد وشملال ونحو درهمان سوغه خفاء الهاء
مع شذوذه وبعدها في نحو عالم ونحو من الكلام قليل لعروضها بخلاف من دار للراء
وليس مقدرها الاصلي كملفوظها على الافصح كجاد وجواد بخلاف سكون الوقف ولا

ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو نحو من بابه وماله والكبا شاذ كما شذ العشا
والمكا وباب ومال والحجاج والناس لغير سبب واما الربا ومن دار فلاجل
الراء **والياء** انما تؤثر قبلها في نحو سيال وشيبان والمنقلبة عن مكسور نحو خاف
وعن ياء نحو ناب والرحى وسال ورمى **والصائرة ياء** مفتوحة نحو دعا
وحبلى والعلى بخلاف حال وجال والفواصل نحو والضحى والامالة نحو رأيت عمادا
وقد تمال الف التنوين نحو رأيت زيدا والاستعلاء في غير باب خاف وطاب
وصغى يمنع قبلها يليها وبحرف في كلمتها على رأي وبعدها يليها في كلمتها وبحرفين
على الاكثر والراء غير المكسورة اذا وليت الالف قبلها او بعدها منعت
منع المستعلية وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة
فيمال طارد وغارم ومن قرارك فاذا تباعدت فكالعدم في المنع والغلبة
عند الاكثر فيمال هذا كافر ويفتح مررت بقادر وبعضهم يعكس وقيل هو الاكثر
وقد يمال ما قبل هاء التانيث في الوقف وتحسن في نحو رحمه وتقبح في الراء نحو
كدره وتتوسط في الاستعلاء نحو حقه والحروف لا تمال فان سمي بها فكالاسمي
وأميل بلى ويا ولا في اما لا لتضمنها الجملة وغير المتمكن كالحروف وذا وانى و
متى كبلى واميل عسى لمجي عسيت وقد تمال الفتحة مفردة في من الضرر ومن
الكبر ومن المحاذر **تخفيف الهمزة** يجمعه الابدال والحذف وبين بين اي بينها
وبين حرف حركتها وقيل وحرف حركة ما قبلها وشرطه ان لا يكون مبتدءا
بها وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها كراس وبير وسوت
والى الهدى ايتنا والذي اوتمن ويقول ائذن والمتحركة ان كان قبلها ساكن
وهو ياء او واو زائدتان لغير الالحاق قلبت اليه وادغم فيها كخطية ومقروة
وافيس وقولهم التزم في نبي وبرية غير صحيح ولكنه كثير وان كان الف فبين بين

المشهور وان كان حرفاً صحيحاً او معتلاً غير ذلك نُقلت حركتها اليه وحذفت نحو
مَسَلة والخَبُ وشَيٍ وجَيَل وحَوَبَة وابُويُّوب وذُومْرِهم واتّبعي مْرَه وقاضُوبِيك
وقد جاء باب شيّ وسُوّ مدغماً ايضاً والتزم ذلك في باب يَرى وأرى يُري للكثرة
بخلاف ينأى وانأى يُنئي وكثر في سل للهمزتين واذا وقف على المتطرفة وقف
بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجيء في هذا الخَبْ وبَرِيْ ومقروْ السكون والروم
والاشمام وكذلك شيْ وسُوْ نقلت او ادغمت الا ان ما قبلها الف اذا وقف
بالسكون وجب قلبها الفاً اذ لا نقل وتعذر التسهيل فيجوز القصر والتطويل **وان**
وقف بالروم فالتسهيل كالوصل **وان كان** قبلها متحرك فتسع مفتوحة وقبلها
الثلث ومكسورة كذلك ومضمومة كذلك نحو سأل ومائة ومؤجل وسئم ومستهزئين
وسُئل ورؤف ومستهزؤن ورؤس فنحو مؤجل واو ونحو مائة ياء ونحو مستهزؤن
وسُئل بين بين المشهور وقيل البعيد والباقي بين بين المشهور وجاء
منساة وسال ونحو الواجي وصلا **واما** يشجج رأسه بالفهر واجي
فعلى القياس خلافاً لسيبويه والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة وقالوا أُمر وهو
افصح من أوْمر واما وأمر فافصح من ومر واذا خفف باب الاحمر ببقاء همزة
اللام قيل الَحمر ولحمر وعلى الاكثر من الحمر بفتح النون وفلحمر بحذف الياء
وعلى الاتن جاء عاداً لولى ولم يقولوا اسل ولا اقل لاتحاد الكلمة والهمزتان في
كلمة ان سكنت الثانية وجب قلبها كآدم وايت واوتمن وليس آجر منه
لانه فاعَل لا افعل لثبوت يؤاجر ○ **وما قلته فيه**
والثلث ثمنا على ان يؤجر ○ لا يستقيم مضارع آجر
فعالة جاء والافعال عز ○ وصحة آجر تمنع أأجر
وان تحركت وسكن ما قبلها كسأال ثبتت وان تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا

يردُّ الثاني نحو حيي فانه جائز والثاني نحو اقتتل وتنزل وتباعد وستأتي وتنقل حركته
ان كان قبله ساكن غير لين نحو يردُّ وسكون الوقف كالحركة ونحو مكنّي ومكنّني
ومناسككم وما سلككم من باب كلمتين ويمتنع في الهمزة على الاكثر وفي الالف وعند
سكون الثاني لغير الوقف نحو ظللت ورسول الحسن وتيم تدغم نحو رد ولم يرد وعند الالحاق
واللبس نحو قرة واخوي نحو قردد وسرر وعند ساكن صحيح قبلها في كلمتين نحو قرم مالك وجعل
قول القراء على الاخفاء وجائز فيما سوى ذلك **المتقاربان** ونعني بهما ما تقاربا في
المخرج او في صفة تقوم مقامه ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً والا فلكل مخرج
فللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء ادناه
وللقاف اقصى اللسان وما فوقه وللكاف منهما ما يليهما وللجيم والشين والياء
وسط اللسان وما فوقه من الحنك وللضاد اول احدى حافتيه وما يليهما من الاضراس
وللام ما دون طرف اللسان الى منتهاه وما فوق ذلك وللراء منهما ما يليهما وللنون
منهما ما يليهما وللطاء والدال والتاء طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد
والزاي والسين طرف اللسان والثنايا وللظاء والذال والثاء طرف
اللسان وطرف الثنايا وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا وللباء
والميم والواو ما بين الشفتين **ومخرج المتفرع** واضح والفصيح ثمانية همزة بين بين
وهي ثلثة والنون الخفية نحو عنك والف الامالة ولام التفخيم والصاد كالزاي
والشين كالجيم والصاد كالسين والطاء كالتاء والفاء كالباء والضاد الضعيفة
والكاف كالجيم فمستهجنة واما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا تتحقق ومنها المجهورة
والمهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة ومنها
المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها حروف القلقلة
والصفير واللينة والمنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت **فالمجهورة** ما ينحصر جري النفس

والقوم بكلمة الستة عشره

مع تحركه وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفه والمهموسة بخلافها ومثّلا بقققق و
ككك وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء
من المهموسة والكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر والشديدة
ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري ويجمعها أجدك قطبت والرخوة بخلافها وما بينهما
ما لا يتم له الانحصار ولا الجري ويجمعها لم يروعنا ومثلت بالحج والطش والخل والمطبقة
ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة بخلافها
والمستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي المطبقة والخاء والغين والقاف
والانخفاض بخلافه وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها
لسهولتها ويجمعها مر بنفل والمصمتة بخلافها لأنه صمت عنها في بناء رباعي أو خماسي
منها وحروف القلقلة ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف ويجمعها قد طبج
وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين واللينة حروف اللين
والمنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به والمكرر الراء لتعثر اللسان به والهاوي
الألف لاتساع هواء الصوت به والمهتوت التاء لخفائها ومتى قصد إدغام
المتقارب فلا بد من قلبه والقياس قلب الأول إلا لعارض في نحو اذبحتودا واذبحاذه
وفي جملة من تاء الافتعال لنحوه ولكثرة تغيرها ونحو فحّم في فهم معهم ضعيف وست وأصله
سدس شاذ لازم ولا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو وطد ووتد
وشاة زنماء ومن ثم لم يقولوا وطدا ولا وتدا لما يلزم من ثقل أو لبس بخلاف
امّحى واظّير وجاء ودّ في وتد في تميم ولا تدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها
لزيادة صفتها ونحو سيد ولية إنما أدغما لأن الإعلال صيرهما مثلين وأدغمت
النون في اللام والراء لكراهة نبرتها وفي الميم وإن لم يتقاربا لغنتهما وفي الياء والواو
لإمكان بقائها ومع ذهابها فلشبهها بهما وقد جاء للبعض شانهم واغفر لي ونخسف بهم

ونخسف بهم لا حروف الصفير في غيرها ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح
ولا حروف حلق في أدخل منه إلا الحاء في العين والهاء ومن ثم قالوا فيهما اذبحتودا
واذبحاذه فالهاء في الحاء والعين في الحاء والحاء في الهاء والعين بقلبهما حاء جائز
وجاء فمن زحزح عن النار والغين في الخاء والخاء في الغين والقاف
في الكاف والكاف في القاف والجيم في الشين واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها
وفي ثلاثة عشر وغير المعرفة لازم في نحو بل ران جائز في البواقي والنون الساكنة تدغم وجوبا
في حروف يرملون والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء وذهابها في اللام والراء و
تقلب ميما قبل الباء وتخفى في غير حروف الحلق فيكون لها خمسة أحوال والمتحركة تدغم
جوازا والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض وفي الصاد و
الزاي والسين والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء
أخرى وجمع بين الساكنين بخلاف غنة النون فيمن يقول والصاد والزاي والسين
يدغم بعضها في بعض والباء في الميم والفاء وقد تدغم تاء افتعل في مثلها فيقال قتّل وقتّل وعليها
مقتّلون ومقتّلون وقد جاء مردّفين إتباعا وقد تدغم الثاء فيها وجوبا على الوجهين
نحو اثّأر واتّأر وتدغم فيها السين شاذا على الشاذ نحو استّمع لامتناع اتّمع وتقلب بعد
حروف الإطباق طاء فتدغم فيها وجوبا في اطّلب وجوازا على الوجهين في اظطلم
وجاءت الثلاثة في ● ويظلم أحيانا فيظطلم ● وشاذا على الشاذ في اصّطبر
واضطرب لامتناع اطّبر واطّرب وتقلب مع الدال والذال والزاي دالا
فتدغم وجوبا في ادّان وقويا في ادّكر وجاء اذّكر واذدكر وضعيفا في ازّان لامتناع
ازدان ونحو خبطّ وحفطّ وفرطّ وعدّ في خبطت وحفظت وفرطت وعدت شاذ
وقد تدغم تاء نحو تتنزل وتتنابزوا وصلا وليس قبلها ساكن صحيح وتاء تفعّل وتفاعل
فيما تدغم فيه التاء فتجتلب همزة الوصل ابتداء نحو اطّيّروا وازّيّنوا واثّاقلوا وادّارءوا

ونحو اسطاع مدغما مع بقاء صوت السين نادر. **الحذف الاعلالي** والترخيمي تقدم
وجاء غيره في تفعّل وتفاعل وفي نحو مسست واحسست واسطاع ويسطيع وجاء
يستيع وقالوا بلعنبر وعلماء وبلماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء وأمّا
نحو يتّسع وتقى فشاذّ وعليه جاء تق الله تقيا والكتاب الذي تتلوا بخلاف تخذ يتخذ
فانه اصل واستخذ ليس استتخذ وقيل ابدال من تاء اتخذ وهو اشذ ونحو بنتٍ ولي
وبشرولي والى قد تقدم **ومن مسائل التمرين** ومعنى قولهم كيف تبني من كذا مثل
كذا اي اذا ركبت منها مثل زنتها وعملت منها ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به
وقياس قول ابي علي ان تزيد وتحذف ما حذف في الاصل قياسا وقياس آخرين
ان تحذف المحذوف قياسا او غير قياس فمثل محوي من ضرب مضربي وقال ابو علي
مضرٍ ومثل اسم وغد من دعا دعو ودعٍ لا ادع ولا ادعٍ خلافا للآخرين ومثل
صحائف من دعا دعايا باتفاق اذ لا حذف في الاصل ومثل عنسل من عمل عنمل
ومن باع بنيع وقال بنيع وتقول باظهار النون فيهما للالباس بعمّل ومثل قنفخر
من عمل عنمل ومن باع وقال بنيع وتقول بالاظهار للالباس بعملّس فيهما ولا يبنى
مثل جحنفل من كسرت او جعلت لرفضهم مثله لما يلزم من ثقل او لبس ومثل ابلم من وأيت
أوءٍ ومن أويت أوٍّ مدغما لوجوب الواو بخلاف تووي ومثل اجرد من وأيت أيءٍ
ومن أويت أيٍّ فمن قال أحيّ ومن قال أحيٍ قال أيٍ ومثل اوزة من وأيت
ايياة ومن أويت ايّاة مدغما ومثل الحلكة من وأيت ايياة ومن أويت ايّاة
وسئل ابو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الالاق والالاق على اللفظ
والالق على وجه بني على انه فوعل واجاب في اسم بإلق وإلق على ذلك وسأل ابو علي ابن
خالويه عن مثل مسطار من آءة اصطار وإطارة فتحير فقال ابو علي مستاءة
فاجاب على اصله وعلى الاكثر مستاءة وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت

وأيت مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا الى ياء المتكلم فتحير ايضا فقال ابن جني أوَيّ ومثل
عنكبوت من بيع بيعيوت ومثل اطمأن ابيعع مصححا ومثل اغدودن من قلت
اقووّل وابييع وقال ابو الحسن اقويّل للواوات ومثل اغدودن اقووّل
وابيويع مظهرا ومثل مضروب من القوة مقوي ومثل عصفور قوويّ ومن الغزو
غزويّ ومثل عضد من قضيت قضٍ ومثل قذعملة قضيّة كعتية في التصغير ومثل
قذعملة قضوية ومثل حمصيصة قضوية تنقلب كرحوية ومثل ملكوت قضووت ومثل
جحمرش قضيي ومن حييت حيو ومثل جلباب قضيباء ومثل دحرجت من قرأ
قرأيت ومثل سبطر قرأى ومثل اطمأننت اقرأيأت ومضارعه يقرئي مثل يقرعع

الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه الا اسماء الحروف ونحوها اذا قصد المسمى نحو
قولك اكتب جيم عين فاء را فانك تكتب هذه الصورة جعفر لانه مسماها خطا ولفظا
ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا
بالمسؤول عنه والجواب جه لانه المسمى فان سمي بها مسمى آخر كتبت كغيرها وفي المصحف
على اصلها على الوجهين نحو يس وياسين وحم وحاميم والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها فمن ثم كتب نحو ره زيدا وقه زيدا بالهاء
ومثل مه انت ومجيء مه جئت بالهاء ايضا بخلاف الجار نحو حتام والام وعلام لشدة الاتصال
بالحرف ومن ثم كتبت معها بالفاء وكتب مم وعم بغير نون فان قصدت الى الهاء
كتبتها ورجعت الياء وغيرها ان شئت ومن ثم كتب انا زيد بالالف ومنه لكنا هو الله
ومن ثم كتب تاء التأنيث في نحو رحمة وتخمة هاء وفي من وقف بالتاء تاء بخلاف اخت
وبنت وباب قائمات وباب قامت هند ومن ثم كتب المنون المنصوب بالالف
وغيره بالحذف واذا بالالف على الاكثر ونحو اضربا كذلك وكان قياس اضربن بواو والف
واضربن بياء وهل تضربن بواو ونون وهل تضربن بياء ونون ولكنهم كتبوه على لفظه

مبحث الخط

لغيره تبيّن او العدم تبيّن تقصد بها وقد يجري اجري مجراه ومن ثمه كتب باب قاضٍ بغير ياءٍ
وباب القاضي بالياء على الافصح فيهما ومن ثمه كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف
عليه وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به ومن ثمه كتب انا
وقالوا بغير ياء ولم اثبتوا بالياء والنظر بعد ذلك فيما لا صورة له تخصه وفيما خولف بوصل
او زيادة او نقص او بدل **فالاول الهمز** وهو اول ووسط وآخر فالاول الف
مطلقا مثل أحد وأُحد وإبل والوسط اما ساكن فيكتب بحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن
ويبئس واما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته مثل يسأل ويلؤم ويسئم ومنهم من
يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل او الادغام ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والاكثر
على حذف المفتوحة بعد الالف نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع واما متحرك وقبله
متحرك فيكتب على نحو ما يسهل فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء وكتب
نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤف بحرف حركته وجاء في سئل ويقرئك
القولان والآخر ان كان ما قبله ساكنا حذف نحو خبءٌ وخبأً وخبءٍ وان كان متحركا
كتب بحرف حركة ما قبله كيف كان مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ
والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط نحو جزؤك وجزأك وجزئك
ونحو ردؤك وردأك وردئك ونحو يقرؤه ويقرئك الا في نحو مقروّة وبريّة بخلاف
الاول المتصل به غيره نحو بأحد ولأحد وكأحد بخلاف لئلا لكثرته او لكراهة صورته وبخلاف
لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأا في النصب ومستهزءون
ومستهزءين وقد تكتب بالياء بخلاف قرأا ويقرأان للبس وبخلاف مستهزئين في
المثنى لعدم المد وبخلاف نحو رداءا في الاكثر لمغايرة الصورة او للفتح الاصلي وبخلاف
نبيّ في الاكثر للمغايرة والتشديد وبخلاف حبالى ونحو لم تقرئي للمغايرة واللبس واما فقد وصلوا
الحروف وشبهها بما الحرفية نحو انما الهكم اله واينما تكن وكلما اتيتني اكرمتك بخلاف

الباب السابع في الاعلال

فقالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت وواوا في غيره نحو جاء وايمّة
واُويدم واوادم ومنه خطايا في التقدير الاصلي خلافا للخليل وقد صحّ التسهيل في نحو ايمّة
والتحقيق والتزم في باب اكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته وقد التزموا قلبها
مفردة ياء مفتوحة في باب مطايا ومنه خطايا على القولين وفي كلمتين يجوز تحقيقهما
وتخفيفهما وتخفيف احديهما على قياسهما وجاء في نحو يشاء الى الواو ايضا في الثانية وجاء في
المتفقتين حذف احديهما وقلب الثانية كالساكنة **الاعلال** تغيير حرف العلة للتخفيف
ويجمعه القلب والحذف والاسكان وحروفه الالف والواو والياء ولا يكون الالف
اصلا في متمكن ولا فعل ولكن عن واو او ياء وقد اتفقتا فاءين كوعد ويسر وعينين
كقول وبيع ولامين كغزو ورمي وتقدمت كل واحدة على الاخرى فاء وعينا
كويل ويوم واختلفتا في ان الواو تقدمت عينا على الياء لاما بخلاف العكس وواو حيوان
بدل عن ياء وان الياء وقعت فاء وعينا في يين وفاء ولاما في يديت بخلاف
الواو الا في اول على الاصح الا في الواو على وجه وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما
في ييّيت بخلاف الواو الا في الواو على وجه **الفاء** تقلب الواو ياء اذا انكسر ما قبلها
والياء واوا اذا انضم ما قبلها نحو ميزان وميعاد وموقظ وموسر وتقلب الواو
همزة لزوما في نحو اواصل واويصل والاول اذا تحركت الثانية بخلاف ووري
وجوازا في نحو اُجوه واُوري وقال المازني وفي نحو اشاح والتزموه في الاولى حملا على
الاول واما اناة واحد واسماء فعلى غير القياس وتقلبان تاء في نحو اتّعد واتّسر
بخلاف ائتزر وتقلب الواو ياء اذا انكسر ما قبلها والياء واوا اذا انضم ما قبلها
نحو ميزان وميقات وموقظ وموسر وتحذف الواو من نحو يعد ويلد لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية ومن ثمه لم يبن نحو وددت بالفتح لما يلزم من اعلالين
في يد وحمل اخواته نحو تعد واعد ونعد وصيغة امره عليه ولذلك حملت فتحة يسع ويضع

على الوزن ويوجل على الأصل وشبهها بالتجارب والتجارب بخلاف ليأل في ييبس
وييبس وقد جاء ييئس وجاء يابس كما جاء ياتعد وياتسر وعليه سوتعد وموتسر لغة
ان نعي وشذ في مضارع وجل يجل وياجل وييجل ومن اشذها وتحذف الواو من
نحو العدة والمقة ونحو وجهة قليل. العين تقلبان الفا اذا تحركتا مفتوحا ما قبلهما او في
حكمها في اسم ثلاثي او في فعل ثلاثي او محمول عليه او اسم محمول عليهما نحو باب وناب وجاء وباع
وبابن والمقام والإبانة والإقامة والاستقامة واستكان منه فالأكثر لبعد الزيادة
والقول باستكانه ومقام ومقام بخلاف قول وبيع وطائي وياجل شاذ وبخلاف
قاول وبايع وتقوم وتبين وتقاوم وتبين وتقاول وتبايع وتباين ونحو القود والصيد
واخيلت واغيلت واغيمت شاذ وصح باب قوي وهوي للاعلالين وباب طوي
وحيي لانه فرعه او لما يلزم من يقاي ويطاي ويحاي وكثر الادغام في باب حيي للمثلين
وقد يكسر الفاء بخلاف باب قوي لان الاعلال قبل الادغام ولذلك قالوا يحيي ويقوى
واحواوي يحواوي وارعوى يرعوي فلم يدغموا وجاء احويواء واحوياء ومن قال
اشهيباب قال احويواء كاقتيال ومن ادغم اقتتالا قال حواء وجاز الادغام في
احيي واستحيي بخلاف احيا واستحيا واما اتباعهم في يحيي ويستحيي فقليلا نقلهم ما يضم
ضمة ولم يبنوا من باب قوي مثل ضرب ولا شرف كراهة قووت وقووت ونحو
القوة والصوة والبوة والجوة محتمل للادغام وصح باب ما افعله لعدم تصرفه وافعل بمحمل
عليه او للبس بالفعل وازدوجوا واجتوروا لانه بمعنى تفاعلوا وباب اعوار واسواد
للبس وعور وسود لانه بمعناه وما تصرف مما صح صحيح ايضا كاعورته واستعورته ومقاول
ومبايع وعاور واسود ومن قال عار قال اعار واستعار وعائر وصح تقوال
وتسيار للبس ومقوال ومخياط للبس بمقول ومخيط محذوف منهما او بمعناهما
واعل نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع بغير ذلك للبس وصح نحو جواد وطويل وغيور للالباس

للالباس بجاعل او بفعل او لانه ليس بجار على الفعل والاسواق ونحو الجولان والحيوان و
الصوري والحيدي للتنبيه بحركته على حركة مسماه والموتان لانه نقيضه او لانه ليس بجار
والاسواق ونحو ادور واعين للالباس او لانه ليس بجار والالف ونحو جدول وخروع و
عليب لمحافظة الالحاق وللسكون المحض وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع المعتل فعله
بخلاف عاور ونحو شاك صحيح وشاك شاذ وفي نحو جاء قولان قال الخليل مقلوب كالشاكي
وقيل على القياس وفي نحو اوائل وبوائع مما وقعتا فيه بعد الف باب مساجد وقبلها واو او ياء
بخلاف عواوير وطواويس وضياون شاذ وصح عواور واعل عيائيل لان الاصل
عواوير فحذفت وعيائيل فاشبع ولم يفعلوه في باب مقاوم ومعايش للفرق بينه وبين
باب رسائل وعجائز وصحائف وجاء معائش بالهمزة على ضعف والتزم همزة مصائب
وتقلب ياء فعلى اسما واوا في نحو طوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها
فتسلم الياء نحو مشية حيكى وقسمة ضيزى وكذلك باب بيض واختلف في غير
ذلك فقال سيبويه القياس الثاني فنحو مضوفة شاذ عنده ونحو معيشة يجوز ان يكون
مفعلة ومفعلة وقال الاخفش القياس الاول فمضوفة قياس عنده ومعيشة مفعلة
والا لزم معوشة وعليهما لو بني من البيع مثل ترتب لقيل تبيع وتبوع وتقلب الواو
المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياما وعياذا وقيما لاعلال افعالها وحال حولا كالقود
بخلاف مصدر نحو لاوذ وفي نحو جياد وديار ورياح وتير وديم لاعلال المفرد وشذ طيال
وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وفي نحو رياض وثياب لسكونها
في الواحد مع الالف بعدها بخلاف عودة وكوزة واما ثيرة فشاذ وتقلب الواو عينا
او لاما او غيرهما ياء اذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق بياء وتدغم ويكسر ما قبلها ان كان
ضمة كسيد وايام وديار وقيام وقيوم ولية وطي ومرمي ومسلمي رفعا وجاء لي
في جمع الوي بالكسر والضم واما ضيون وحيوة ونهو فشاذ وصيم وقيم شاذ وذلك

وقوله فارق الشام إلا سبلانها استحوذ وشكلان ونقص كهما في نحو يقوم ويبيع
للبس بباب يخاف ومفعَل ومِفعَل كذلك ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع
والمحذوف عند سيبويه واو مفعول وعند الأخفش العين وانقلبت واو مفعول عنده
ياء للكسرة فخالفا أصليهما وشذ مشيب ومهوب وكثر نحو مبيوع وقل نحو مصوون
وإعلال نحو [illegible] ويستحي قليل وتحذفان في نحو قلت وبعت وقلن وبعن ويكسر الأول
إن كانت العين ياء أو مكسورة ويضم في غيره ولم يفعلوه في لست لشبه الحرف
ومن ثم سكنوا الياء وفي نحو قل وبع لأنه عن تقول وتبيع وفي الإقامة والاستقامة
ويجوز الحذف في نحو سيد وميت وكينونة وقيلولة وفي باب قيل وبيع ثلاث لغات
الياء والإشمام والواو فإن اتصل به ما يسكن لامه نحو بعت يا عبد وقلت يا قول
فالكسر والإشمام والضم وباب اختير وانقيد مثله فيهما بخلاف باب أقيم واستقيم
وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي والجاري على الفعل مما لم يذكر موافقة الفعل
حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة أو بنية مختصين به فلذلك لو بنيت من البيع مثل
مضرب وتحلئ قلت مبيع وتبيع معلا ومثل تضرب قلت تبيع مصححا **اللام** تقلبان
ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح كغزا ورمى ويقوى
ويحيى وعصا ورحى بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا واخشين واخشيان
وغزوا ورميا بخلاف غزوا ورميا وحمل عليه عصوان ورحيان للإلباس واخشيُنّ
لأنه من باب لن يخشيا واخشين للشبه بذلك بخلاف اخشوا القوم واخشوُنّ واخشي
واخشين وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسورا ما قبلها أو رابعة فصاعدا ولم ينضم
ما قبلها كدعي ورضي والغازي وأغزيت وتغزيت واستغزيت ويغزيان ويرضيان
بخلاف يدعو ويغزو وقنية وهو ابن عمي دنيا شاذ وطي تقلب الياء في باب رضي
وبقي ودعي ألفا وتقلب الواو طرفا بعد ضمة في كل متمكن ياء فتنقلب الضمة كسرة

كسرة كما انقلبت في الترامي والتجاري فيصير من باب قاض مثل أدل وقلنس بخلاف
قلنسوة وقمحدوة وبخلاف العين كالقوباء والخيلاء ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع
إلا في الإعراب نحو عتي وجثي بخلاف المفرد وقد تكسر الفاء للإتباع فيقال عتي وجثي ونحو نحو
شاذ وقد جاء نحو معدي ومغزي كثيرا والقياس الواو وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا
بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف راي وثاي ويعتد بتاء التأنيث قياسا
نحو شقاوة وسقاية ونحو صلاءة وعظاءة وعباءة شاذ وتقلب الياء واوا في
فعلى اسما كتقوى وبقوى بخلاف الصفة نحو صديا وريا وتقلب الواو ياء في فعلى
اسما كالدنيا والعليا وشذ القصوى والعزوى بخلاف الصفة كالغزوى ولم يفرق
في فعلى اسما من الواو نحو دعوى وشهوى ولا في فعلى من الياء نحو الفتيا والقضيا وتقلب
الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألف في باب مساجد وليس مفردها كذلك ألفا والهمزة
ياء نحو مطايا وركايا وخطايا على القولين وصلايا جمع المهموز وغيره وشوايا جمع شاوية
بخلاف شواء جمع شائية من شأوت وبخلاف شواء وجواء جمع شائية وجائية على
القولين فيهما وقد جاء أداوى وعلاوى وهراوى مراعاة للمفرد وتسكنان في باب
يغزو ويرمي مرفوعين والغازي والرامي مرفوعا ومجرورا والتحريك في الرفع والجر
في الياء شاذ كالسكون في النصب والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم وتحذفان في
مثل يغزون وترمون واغزُنّ واغزِنّ وارمُنّ وارمِنّ ونحو يد ودم واسم وابن
وأخ وأخت ليس بقياس **الإبدال** جعل حرف مكان حرف غيره ويعرف بأمثلة
اشتقاقه كتراث وأجوه وبقلة استعماله كالثعالي وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب
وبكونه فرعا وهو أصل كمويه وبلزوم بناء مجهول نحو هراق واصطبر وادّارك ووده
أنصت يوم جد طاء زل ○ وقول بعضهم ○ استنجده يوم طال ○ وهم
في نقص الصاد والزاي لثبوت صراط وزقر وفي زيادة السين ولو أورد اسمع ورد

او اكثر والظلم فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء فمن اللين اعلالا لازما
في نحو كساء ورداء وقائل وبائع واواصل وجائز في نحو اجوه واوري واما نحو آبة
وشابة والعألم والبأز وشئمة ومؤقد فشاذ واما باب نحو اشد وما شأ ولأيم
والالف من اختيها والهمزة والهاء فمن اختيها لازم في نحو قال وباع وقال على رأي
والسين والباء والصاد فمن الواو والياء لازم في نحو اتعد واتسر على الافصح وشاذ
في نحو ايتجه وفي طست وحده وفي الثعالي في لصب ضعيف والهاء من الهمزة والالف
والياء والتاء فمن الهمزة مسموع في هرقت وهرحت وهياك ولهنك وهن فعلت
في طي وهذا الذي في اذا والذي ومن الالف شاذ في انه وحيهله وفي مه مستفهما
في باهناه على رأي ومن الياء في هذه ومن التاء في باب رحمة وقفا واللام من النون
والصاد في اصيلال قليل وفي الطجع رديء والطاء من التاء لازم في نحو اصطبر وشاذ
في فحصط والدال من التاء لازم في نحو ازدجر وادكر وشاذ في نحو فزد وفي اجد
معوا واجدز ودولج والجيم من الياء المشددة في الوقف نحو فقيمج وهو شاذ ونحو
ابو علج اشذ ومن غير المشددة في نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج ومن نحو حتى اذا ما
امسجت وامسجا شاذ والصاد من السين التي بعدها غين او خاء او قاف او طاء
جوازا نحو اصبغ وصلخ ومس صقر وصراط والزاي من السين والصاد اذا وقعتا
قبل الدال ساكنين نحو يزدل وهكذا فزدي انه وقد ضورع بالصاد الزاي وفي يصدر
بها متحركة ايضا نحو صدق وصدر والبيان اكثر منها ونحو مس زقر كلبية واجدر واشدق
بالمضارعة قليل الادغام ان تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل ويكون
في المثلين والمتقاربين المثلان واجب عند سكون الاول الا في الهمزتين الا في سأل
والدأث والا في الالف لتعذره والا في نحو قوول للالباس وفي نحو قالوا وما وفي يوم
وفي نحو قوي وريا على المختار اذا خفف وعند تحركهما في كلمة ولا الحاق ولا لبس نحو رد يرد

[illegible]

الباب الثاني في الادغام

خلافه ان ما عندي حسن وان ما عندي وكل ما عندك حسن وكذلك من ما وعن ما
في الوجهين وقد تكتبان متصلتين مطلقا لوجوب الادغام ولم يصلوا متى لما يلزم من تغيير
الياء ووصلوا ان الناصبة للفعل مع لا بخلاف المخففة نحو علمت ان لا يقوم ووصلوا ان الشرطية
بلا وما نحو الا تفعلوه واما تخافن وحذفت النون في الجميع لتأكيد الاتصال ووصلوا نحو
يومئذ وحينئذ في مذهب البناء فمن ثم كتبت الهمزة ياء وكتبوا نحو الرجل على المذهبين
متصلا لان الهمزة كالعدم او اختصارا للكثرة واما الزيادة فانهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة
في الفعل الفا نحو اكلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف بخلاف نحو يدعو ويغزو ومن ثم
كتب ضربوهم في التأكيد بالف وفي المفعول بغير الف ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء
ومنهم من يحذفها في الجميع وزادوا مائة الفا فرقا بينها وبين منه وألحقوا المثنى بها بخلاف
الجمع وزادوا في عمرو واوا فرقا بينه وبين عمر مع الكثرة ومن ثم لم يزيدوه في النصب وزادوا
في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك واجري اولاء عليه وزادوا في اولي واوا فرقا
بينه وبين الى واجري اولو عليه واما النقص فانهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا
نحو شد ومد وادكر واجري نحو قتت مجراه بخلاف نحو وعدت واجتهد وبخلاف لام التعريف
مطلقا نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين ولكثرة اللبس بخلاف الذي والتي والذين لكونها
لا تنفصل ونحو اللذين في التثنية بالياء للفرق وحمل اللتين عليه وكذلك اللاؤون واخواته
ونحو لم تم واما والا ليس بجار ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته بخلاف
باسم الله وباسم ربك ونحوه وكذلك الالف من اسم الله والرحمن مطلقا ونقصوا من
نحو للرجل وللدار جرا وابتداء الالف لئلا يلتبس بالنفي بخلاف بالرجل ونحوه ونقصوا
مع الالف اللام مما في اوله لام نحو للحم وللبن كراهة اجتماع ثلاث لامات ونقصوا من نحو
ابنك بار في الاستفهام واصطفى البنات الف الوصل وجاء في نحو الرجل الان
ونقصوا من ابن اذا وقع صفة بين علمين الفه مثل هذا زيد بن عمرو بخلاف زيد ابن عمرو

بخلاف المثنى ونقصوا الألف مع اسم الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء بخلاف هاتا وهاتي
لقلته فان جاءت الكاف رجعت نحو هاذاك وهاذانك لاتصال الكاف ونقصوا الالف
من ذلك واولئك ومن الثلث ومن الثلثين ومن لكن ولكنّ ونقص كثير الواو من داود
والالف من ابرهيم واسمعيل واسحق وبعضهم الالف من عثمن وسليمن ومعوية واما
البدل فانهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء الا فيما قبلها ياء الا في نحو يحيى وريّا
علمين واما الثالثة فان كانت عن ياء كتبت ياء والا فبالالف ومنهم من يكتب الباب كله
بالالف وعلى كتبه بالياء فان كان منونا فالمختار انه كذلك وهو قياس المبرد وقياس المازني
بالالف وقياس سيبويه المنصوب بالالف وما سواه بالياء وتتعرف الياء من الواو بالتثنية
نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع
نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي و
يغزو وبكون الفاء واوا نحو وعى وبكون العين واوا نحو شوى الا ما شذ نحو القوى
والصوى فان جهل فان اميلت فبالياء نحو متى والا فبالالف
وانما كتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا تكتب على الوجهين
لاحتماله واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى
والى وعلى وحتى تم الكتاب
بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله
وحده وصلى الله على
سيدنا محمد وآله
[illegible]